ST/ESA/STAT/SER.F/85

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
الشعبة الإحصائية

دراسات في الأساليب السلسلة **واو** العدد **٨٥**

دليل الحسابات القومية

الحسابات القومية: مقدمة عملية

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٥

ملاحظة

لا تعني التسميات وطريقة عرض المواد في هذا المنشور الإعراب عن أي رأي على الإطلاق من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها أو بشأن تحديد حدودها أو تخومها. وعندما ترد كلمة ''بلد أو منطقة'' فهي تشمل أيضاً البلدان أو الأقاليم أو المناطق.

وتتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة

ST/ESA/STAT/SER.F/85

منشورات الأمم المتحدة
رقم المبيع: A.04.XVII.4
ISBN 92-1-661004-2

حقوق المؤلف © مسجلة للأمم المتحدة، ٢٠٠٥
جميع الحقوق محفوظة
طُبع في الأمم المتحدة، نيويورك

تصدير

أُعد المنشور المعنون الحسابات القومية: مقدمة عملية كجزء من سلسلة يجري وضعها من جانب المنظمات الأعضاء في الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية لمساعدة البلدان في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.94.XVII.4). والهدف العام للمنشور هو توفير مقدمة لبعض المفاهيم والهياكل الأساسية لنظام الحسابات القومية لخبراء الاقتصاد وواضعي السياسات غير الملمِّين بالحسابات القومية، وكذلك لمن دخلوا حديثاً مجال الحسابات القومية. وقد يكون النص مفيداً كدليل لقراءة نظام الحسابات القومية نفسه. والنص مكتوب، بهذا المعنى، بأبسط أسلوب ممكن، ولذلك جرى تحاشي البحث التفصيلي للمفاهيم من الناحيتين النظرية والعملية. وجرى، بقدر الإمكان، إدراج تمارين بسيطة من أجل توضيح المفاهيم والهياكل للقراء. والدليل يوفِّر أيضاً مثالاً للنظام الكامل في برنامج إكسل (Excel) بحيث يتمكّن القرّاء من متابعة الروابط الموجودة في النظام بالبحث عن الصيغ في البرنامج. ووُضع أيضاً كشف تجميع يمكن استخدامه لتجميع الحسابات القومية وذلك كجزء من عملية وضع الدليل. وقد اختُبر، واستُخدِم، ذلك الكشف في العديد من البلدان النامية. وهذه الملاحق موجودة على شبكة الإنترنت بموقع الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة وذلك كجزء من سلسلة دليل المحاسبة القومية.

وليس الغرض من النص أن يحلّ محلّ نظام الحسابات القومية أو الأدلة الأخرى. ويُتَوقَّع أن يطلِّع مَنْ يقومون بالتجميع على التفاصيل في نظام الحسابات القومية، وكذلك على التطبيقات والطرائق العملية التي تتضمنها الأدلَّة التي أُعدَّت من جانب الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، أو منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أو صندوق النقد الدولي، أو منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة. والكثير من تلك الأدلة موجود على شبكة الإنترنت بمواقع المنظمات التي نَشَرَتها ويمكن الحصول عليها بالمجان. وقد جرى بالفعل إعداد، أو نَشْر، الأدلة التالية:

- دليل المؤسسات غير الربحية في نظام الحسابات القومية (منشورات للأمم المتحدة، رقم المبيع: A.03.XVII.9)
- استخدام نظام الحسابات القومية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.96.XVII.121)
- كتيب عن جمع وتحليل جدول المدخلات والمخرَجات (منشور للأمم المتحدة، رقم المبيع: E.99.XVII.9)
- حسابات الأُسر المعيشية: الخبرة العملية في المفاهيم والتجميع (منشورات للأمم المتحدة، رقم المبيع: A.00.XVII.16، المجلدان ١ و٢)
- الصِلات بين حسابات الأعمال التجارية والحسابات القومية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.00.XVII.13)
- اتّباع نَهج المنظومة في تجميع الحسابات القومية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.99.XVII.10)
- استخدام الحسابات الكلِّيَّة في تحليل السياسات (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.02.XVII.5)
- حساب السياحة الفرعي: إطار العمل المنهجي الموصى به (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.01.XVII.9)
- دليل ميزان المدفوعات (صندوق النقد الدولي، ١٩٩٣)
- دليل تجميع ميزان المدفوعات (صندوق النقد الدولي، ١٩٩٤)
- دليل الإحصاءات المالية الحكومية (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠١)
- نظام للحسابات الاقتصادية للأغذية والزراعة (منظمة الأغذية والزراعة، ١٩٩٦)
- المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.93.XVII.12)
- كُتَيِّب عن الحسابات القومية الرُبع السنوية (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (يوروستات) ١٩٩٩)
- إحصاءات الحسابات القومية الرُبع سنوية: المفاهيم ومصادر البيانات والتجميع (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠١)
- دليل قياس الاقتصاد غير المشمول بالإحصاء (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠٢)
- قياس رأس المال: دليل قياس أسهم رأس المال واستهلاك رأس المال الثابت والخدمات الرأسمالية (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠١)

- دليـل عن قياس الأسـعار والأحجام في الحسـابات القومية (يوروستات، ٢٠٠١)

وهذا الدليل أعدَّه فو كوانغ فييت من الشُعبة الإحصائية في الأمم المتحدة. وطوال عملية وضع مشروع الدليل قُدِّمت تعليقات قيِّمة من جانب خبراء في هذا المجال، وخاصة كريسـتينا هانيغ، وأيفو هافينغا، وكارولي كوفاكس، وماتياس رايستر، وميري شامي، وهم من الشُعبة الإحصائيـة في الأمم المتحدة، وبريان نيوسـون من ''اليوروسـتات''، وهايـدي أربوليدا من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسـيا والمحيط الهادئ، وإستريلا ف. دومينغو من المجلس القومي للتنسيق الإحصائي في الفلبين، وياتيما بت سـارجيمان من إدارة الإحصاءات في ماليزيا. وقد قدَّمت السـيدة أربوليدا عدداً مـن التمارين لإدراجها في الدليل. وقام ماتياس رايسـتر بمراجعة مشـروع الدليل بعناية، وقدَّم مُدخلات هامـة لإعادة كتابـة الكثير من الفصول. وكشـوفات التجميع كانت ثمـرة لأعمـال اضطلع بها على مدى سـنوات عديدة كل من جان فان تونغيرين، وستيفان شفينفيست، وفو كوانغ فييت، وجميعهم من الشُعبة الإحصائية في الأمم المتحدة.

وفيما يلي عناوين مواقع على شـبكة الإنترنت لمنظمات وهيئات دولية مختلفة ذات صلة:

- الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة: http://unstats.un.org/unsd/
- صندوق النقد الدولي: http://ww.imf.org
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: http://www.oecd.org/std
- البنك الدولي: http://www.worldbank.org
- منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة: http://www.fao.org
- المكتـب الإحصائي للاتحادات الأوروبيـة: http://europa.int/comm/eurostat/

المحتويات

الصفحة

مقدمة ١

الجزء الأول – حسابات الأمّة

الفصل الأول – نظرة عامة ٥
ألف – مقدمة ٥
بـاء – المفاهيم الأساسية ومتغيرات الحسابات الحكومية ٥
جيم – مقدمة لإطار المحاسبة ٧
دال – العرض البياني للعلاقة بين المفاهيم الأساسية ١٠
هـاء – استخدامات مؤشرات الحسابات القومية ١٢
الفصل الثاني – حساب الإنتاج وحساب السلع والخدمات ١٥
ألف – الأهداف ١٥
بـاء – المفاهيم الأساسية والعلاقات بين السلع والخدمات في الحسابات القومية ١٥
١ – الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي القيمة المضافة ١٥
٢ – العرض والاستخدامات للسلع والخدمات ١٦
٣ – العلاقات الأساسية في الحسابات القومية ١٧
٤ – النُهُج العامة لحساب الناتج المحلي الإجمالي ١٨
٥ – مكوِّنات القيمة المضافة ١٨
جيم – حدّ الإنتاج ومبادئ التقييم ١٨
١ – حدّ الإنتاج ١٨
٢ – تقييم السلع والخدمات في نظام الحسابات القومية ١٩
٣ – تقييم تجميعات الحسابات القومية ٢٠
دال – التعاريف الأساسية للتجميعات الأخرى للسلع والخدمات في الحسابات القومية ٢١
١ – تعريف المخرجات ٢١
٢ – تعريف الاستهلاك الوسيط ٢١
٣ – تعريف الاستهلاك النهائي ٢١
٤ – تعريف الصادرات والواردات من السلع والخدمات ٢٣
٥ – تعريف إجمالي تكوين رأس المال ٢٤
هـاء – مسائل القياس ٢٦
١ – تقدير المخرجات السوقية من المبيعات ٢٦
٢ – المخرجات من المحاصيل ٢٦
٣ – المخرجات من الماشية ٢٧
٤ – مخرجات الخدمات التي تُباع بالجملة والتجزئة ٢٧
٥ – مخرجات خدمات الوساطة المالية ٢٨
٦ – تقدير الاستهلاك الوسيط من شراء المواد ٢٩

الصفحة

٧ - تقدير المخرجات بتكاليف الإنتاج ٢٩
٨ - تقدير استهلاك رأس المال الثابت..... ٢٩
٩ - العلاقة بين استهلاك رأس المال الثابت وصافي تكوين رأس المال وصافي الادخار وصافي القيمة المضافة... ٣١
تمارين على الناتج المحلي الإجمالي حسب الإنتاج والإنفاق النهائي ٣٢
الحلول..... ٣٤

الفصل الثالث - حساب الدخل للأمَّة..... ٣٨
ألف - الأهداف..... ٣٨
بـاء - مفاهيم هامة للدخل ٣٨
جيم - الدخل الأوَّلي..... ٣٨
دال - الدخل القومي الإجمالي..... ٣٩
هاء - التحويلات الجارية: التعاملات دون الحصول على سلع وخدمات في المقابل..... ٣٩
واو - الدخل القومي الإجمالي المتاح..... ٤١
زاي - العلاقة بين دخل القطاعات المؤسسية ومجموع الاقتصاد..... ٤١
تمرين على الدخل القومي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي المتاح وإجمالي الادخار ٤٤
الحل..... ٤٥

الفصل الرابع - حساب رأس المال للأمَّة..... ٤٦
ألف - الأهداف..... ٤٦
بـاء - الاستثمار في الأصول غير المالية ومصادر الأموال ٤٨
جيم - إجمالي الادخار ٤٨

الفصل الخامس - الحساب المالي للأمَّة..... ٤٩
ألف - الأهداف..... ٤٩
بـاء - تعريف الأصول والخصوم ٥٠
جيم - العلاقة بحساب رأس المال..... ٥٠
تمرين على تصنيف التعاملات..... ٥١
الحل..... ٥٢

الفصل السادس - حساب بقية العالم ٥٣
ألف - الأهداف..... ٥٣
بـاء - التعاملات مع بقية العالم..... ٥٣
جيم - الأرصدة في حساب بقية العالم..... ٥٣
دال - العلاقة بين الإحصاءات التجارية والميزان التجاري للسلع والخدمات..... ٥٤

الفصل السابع - الميزانية العمومية للأمَّة..... ٥٥
ألف - الأهداف..... ٥٥
بـاء - مكوِّنات الميزانية العمومية ٥٥
جيم - صافي قيمة الأصول ٥٥

الفصل الثامن - إطار نظام الحسابات القومية لمجموع الاقتصاد..... ٥٦
تمرين على وضع نظام كامل لحسابات الأمَّة..... ٦٠
الحل..... ٦٢

الصفحة

الجزء الثاني – الحسابات المتكاملة حسب الصناعات والقطاعات المؤسَّسية

الفصل التاسع – التحليل حسب الصناعة والقطاع ٦٥
ألف – الأهداف ٦٥
بـاء – ما هي الصناعة/المنشأة؟ ٦٥
جيم – ما هي الوحدة المؤسَّسية ٦٦
دال – الشركات/الأنشطة المساعدة ٦٦
هاء – القطاعات المؤسَّسية في الاقتصاد ٦٦
واو – مثال للحاجة إلى تحليل الصناعة تقسيم المؤسسات إلى قطاعات معاً ٦٧
زاى – الشركات ٦٧
حاء – قطاع الأُسر المعيشية ٦٧
طاء – المؤسَّسات غير الهادفة للربح والمؤسَّسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأُسر المعيشية ٦٨
يـاء – قطاع الحكومة العامة ٦٨
كاف – ما الذي ينبغي استبعاده من قطاع الحكومة العامة؟ ٦٨
تمارين على حسابات قطاع الحكومة ٦٩
الحلول ٧٢
الفصل العاشر – جداول العرض والاستخدام: تكامل الصناعات والمنتجات والقطاعات المؤسسية ٧٤
ألف – أهداف جداول العرض والاستخدام ٧٤
بـاء – تنظيم جداول العرض والاستخدام ٧٤
جيم – موازنة جدول العرض والاستخدام ٧٦
دال – تحليل الاستخدامات النهائية ٧٦
هاء – تحليل القيمة المضافة ٧٧
واو – الاحتياجات من البيانات لتوزيع الإنتاج على القطاعات ٧٧
تمرين على وضع جداول العرض والاستخدام ٧٨
الحل ٧٩
الفصل الحادي عشر – حسابات القطاع المؤسَّسي ٨٠
ألف – الأهداف ٨٠
بـاء – أنواع الدخل ٨٠
جيم – الرصيد القطاعي للدخل الأوَّلي ٨٠
دال – دخل المشاريع القطاعية ٨١
هاء – الدخل القطاعي المتاح ٨١
واو – إجمالي الادخار القطاعي ٨١
زاي – صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (–) على المستوى القطاعي ٨٢
حاء – الحسابات المالية القطاعية ٨٢
طاء – الميزانيات العمومية القطاعية ٨٢

الصفحة

الفصل الثاني عشر – مسائل هامة أخرى في حسابات القطاع ٨٣
ألف – الإنفاق على الاستهلاك النهائي مقابل الاستهلاك النهائي الفعلي ٨٣
١ – الأهداف ٨٣
٢ – الاستهلاك النهائي الفعلي للأُسر المعيشية ٨٣
٣ – الإنفاق على الاستهلاك النهائي للحكومة العامة ٨٤
٤ – إنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأُسر المعيشية على الاستهلاك النهائي ٨٥
٥ – تصنيف الإنفاق على الاستهلاك ٨٥
باء – الحسابات التجارية مقابل الحسابات القومية ٨٦
١ – الأهداف ٨٦
٢ – أوجه التشابه بين الحسابات التجارية والحسابات القومية ٨٦
٣ – الاختلافات بين الحسابات التجارية والحسابات القومية ٨٦
٤ – استخدامات الحسابات التجارية في الحسابات القومية ٨٧
٥ – مثال لمقارنة أو تحويل الحسابات التجارية والحسابات القومية ٨٨
تمارين على ربط الحسابات التجارية بالحسابات القومية ٨٦
الحلول ٩١
الفصل الثالث عشر – مقاييس السعر والحجم في الحسابات القومية ٩٣
ألف – الأهداف ٩٣
باء – أنواع الأرقام القياسية للسعر ٩٣
جيم – أنواع الأرقام القياسية للحجم ٩٤
دال – طرائق الحصول على حجم الناتج المحلي الإجمالي ٩٧
تمرين على الأرقام القياسية للحجم وطريقة التكميش المزدوج ١٠١
الحل ١٠٣

الجزء الثالث – طرائق جمع البيانات وتقديرها في نظام الحسابات القومية

الفصل الرابع عشر – طرائق جمع بيانات وتجميعها وتقديرها في الحسابات القومية: مُلخَّص ١٠٧
ألف – الأهداف ١٠٧
باء – طرائق جمع البيانات ١٠٧
جيم – البيانات المستقاة من السجلات الإدارية ١٠٧
دال – البيانات التي تُجمع بطرائق إحصائية ١٠٨
هاء – طرائق التقدير في نظام الحسابات القومية ١١٠

المرفق

شرح جداول العرض والاستخدام في نظام الحسابات القومية وإطار المحاسبة المتكامل: مثال ١١٢
كشوفات تجميع نظام الحسابات القومية: إطار للتجميع ١٢٤

مقدمة

نظام الحسابات القومية والتحليل الاقتصادي

١ – نظام الحسابات القومية يساعد خبراء الاقتصاد في قياس مستوى التنمية الاقتصادية ومعدَّل النمو الاقتصادي، والتغير في الاستهلاك، والمدَّخرات، والاستثمار، والديون، والثروة (أو صافي قيمة الأصول) ليس فقط لمجموع الاقتصاد بل أيضاً لكل قطاع من قطاعاته المؤسسية (مثل الحكومة، والشركات العامة والخاصة، والأُسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأُسر المعيشية)؛

٢ – واستخدام البيانات المستمَدَّة من نظام الحسابات القومية يمكِّن خبراء الاقتصاد من التنبؤ بنمو الاقتصاد في المستقبل أو دراسة آثار السياسات الحكومية البديلة على الاقتصاد وقطاعاته.

٣ – ونظام الحسابات القومية يُشَجِّع دمج الإحصاءات الاقتصادية والإحصاءات ذات الصلة في نظام يَستند إلى مفاهيم وطرائق اقتصادية وإحصائية متَّسقة. وبهذا فإن نظام الحسابات القومية يجعل من الممكن إجراء تحليل محلي ودولي مقَارَن.

نظام الحسابات القومية كمنظومة

٤ – يتألَّف نظام الحسابات القومية من مجموعة متماسكة ومتَّسقة ومتكاملة من حسابات الاقتصاد الكلي والميزانيات والجداول التي تَستنِد إلى مجموعة من المفاهيم والتعاريف والتصنيفات والقواعد المحاسبية المتَّفق عليها دولياً.

٥ – ونظام الحسابات القومية يوفِّر سجلاً شاملاً وتفصيلياً للأنشطة الاقتصادية المعَقَّدة التي يُضطلع بها داخل اقتصاد ما وللتفاعل الذي يحدث في الأسواق، أو في مكانٍ آخر، بين عوامل، ومجموعات عوامل، اقتصادية مختلفة.

العرض في ثلاثة أجزاء

٦ – هذا الدليل يشمل ما يلي:

- الاقتصاد القومي ككُل مقابل بقية العالم (الجزء الأول)
- الحسابات المتكاملة حسب الصناعات والقطاعات المؤسَّسية (الجزء الثاني)
- طرائق جمع البيانات وتقديرها في نظام الحسابات القومية (الجزء الثالث)

الجزء الأول – حسـابات الأمَّـة

الفصل الأول – نظرة عامة

ألف – مقدمة

١-١ الحسابات القومية هي وصف للاقتصاد الكلي لدورة الدخل القومي باستخدام مبدأ مسك الدفاتر لمحاسبة المشاريع التجارية الذي يعتمد على إجراء قيدين وحسابات متتالية تُبيِّن العلاقة بين المتغيِّرات الاقتصادية المختلفة. وهذا الفصل يقدِّم مفاهيم الاقتصاد الكلي وخصائص المحاسبة الاقتصادية التي تقوم عليها الحسابات القومية. وفي الجزء جيم، تُعرَض هذه المفاهيم في مثال رقمي يستخدم الإطار المحاسبي الذي وُضِعَ في الحسابات القومية. والجزء دال يقدِّم عرضاً بيانياً للمثال الرقمي. أما الجزء هاء فإنه يُناقِش بعض استخدامات المؤشرات التي توفِّرها الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية الأخرى.

باء – المفاهيم الأساسية ومتغيرات الحسابات الحكومية

العرض والاستخدام

١-٢ بالنسبة لاقتصادٍ ما يجب أن يكون إجمالي العرض للسلع والخدمات مساوياً لإجمالي الاستخدامات. وعلى هذا:

(١-١) إجمالي العرض للسلع والخدمات = إجمالي الاستخدامات للسلع والخدمات

١-٣ وفي أي اقتصاد مفتوح يعمل في تجارة خارجية يتألَّف إجمالي العرض للسلع والخدمات من المخرَجات المنتَجة محلياً والواردات. وتتألَّف الاستخدامات من الاستهلاك الوسيط والاستهلاك النهائي وإجمالي تكوين رأس المال والصادرات. والاستهلاك الوسيط يتألَّف من السلع والخدمات المستَهلَكة في عملية الإنتاج (باستثناء استهلاك الأصول الثابتة)، في حين أن الاستهلاك النهائي يتألف من السلع والخدمات التي تُقدَّم لصالح المستهلكين النهائيين. وعلى هذا:

(١-٢) المخرَجات + الواردات = الاستهلاك الوسيط + الاستهلاك النهائي + إجمالي تكوين رأس المال + الصادرات

١-٤ وبإعادة ترتيب المعادلة (١-٢) يمكن تحديد إجمالي القيمة المضافة كمخرَجات ناقصاً الاستهلاك الوسيط. وبغَض النظر عن مسألة الضرائب والدعم على السلع والخدمات فإن إجمالي القيمة المضافة هو القيمة لجميع السلع والخدمات التي أُنتِجَت خلال فترة إنتاج ولكنها لم تُستخدم على الفور في عملية الإنتاج لتلك الفترة. ولهذا فإن إجمالي القيمة المضافة يمثِّل قيمة جميع السلع والخدمات المتاحة للاستخدامات المختلفة خلاف الاستهلاك الوسيط. وعلى هذا:

(١-٣) إجمالي القيمة المضافة = المخرَجات – الاستهلاك الوسيط

(١-٤) المخرَجات – الاستهلاك الوسيط = الاستهلاك النهائي + إجمالي تكوين رأس المال + الصادرات – الواردات

١-٥ وبنود الاستهلاك الوسيط والاستهلاك النهائي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت على الجانب (الأيسر) من المعادلة (١-٢) تُقاس من منظور المستهلِك أو المشتري. وقِيَم هذه البنود تأخذ في الاعتبار الضرائب والدعم على السلع والخدمات. ومع زيادة الضرائب يؤدِّي الدعم على المنتجات إلى خفض الأسعار التي يدفعها المستهلكون. ومع ذلك فإن المخرَجات تُقاس من منظور المنتجين من حيث المبالغ التي يحصلون عليها مع تجنيب جميع الضرائب على السلع والخدمات وإدراج الدعم على السلع والخدمات. ولهذا فإنه يتعين أن تضاف الضرائب على السلع والخدمات إلى المخرَجات وأن يُطرح الدعم من المخرَجات للتوصل إلى تقييم مُنتظم للعرض والاستخدام.

(١-٥) المخرَجات + الضرائب – الدعم – الاستهلاك الوسيط = الاستهلاك النهائي + إجمالي تكوين رأس المال + الصادرات – الواردات

الناتج المحلي الإجمالي

١-٦ على الجانب الأيمن للمعادلة (١-٥) نجد قيمة جميع السلع والخدمات التي أُنتِجَت في فترة معيَّنة ناقصاً السلع والخدمات التي استُهلِكَت في عملية الإنتاج خلال تلك الفترة، وهي ما يسمَّى الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي بتجميع قِيَم المخرَجات والاستهلاك الوسيط لجميع الصناعات المختلفة في اقتصادٍ ما: الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لنَهج الإنتاج. وعلى هذا:

(١-٦) الناتج المحلي الإجمالي = المخرَجات + الضرائب – الدعم – الاستهلاك الوسيط

١-٧ ومن الممكن أن يحلّ إجمالي القيمة المضافة محل المخرَجات ناقصاً الاستهلاك الوسيط.

(١-٧) الناتج المحلي الإجمالي = إجمالي القيمة المضافة + الضرائب – الدعم

١-٨ ويتبيَّن من الجانب الأيسر للمعادلة (١-٥) أنه من الممكن أيضاً أن يُنظَر إلى الناتج المحلي الإجمالي على أنه قيمة جميع السلع والخدمات المتاحة لاستخدامات نهائية محلية مختلفة أو للصادرات: الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لنَهج الإنفاق. وعلى هذا:

(١-٨) الناتج المحلي الإجمالي = الاستهلاك النهائي + إجمالي تكوين رأس المال + الصادرات - الواردات

١-٩ وعملية الإنتاج تحقِّق دخولاً لمالكي المدخلات المستخدَمة في الإنتاج، ولكن أيضاً لمالكي رأس المال وللحكومة. وقيمة هذه الدخول تساوي الناتج المحلي الإجمالي. وعلى هذا فإنه من الممكن أيضاً أن يُحسَب الناتج المحلي الإجمالي على أنه يساوي مجموع ما يُدفَع للعاملين، والضرائب ناقصاً الدعم، وإجمالي فائض التشغيل/الدخل المختَلَط: الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لنَهج الدخل. وعلى هذا:

(١-٩) الناتج المحلي الإجمالي = تعويضات العاملين + الضرائب - الدعم + إجمالي فائض التشغيل/ الدخل المختَلَط

١-١٠ وسوف يرد فيما بعد شرح أكثر تفصيلاً لمكّونات إجمالي فائض التشغيل أو الدخل المختَلَط والضرائب ناقصاً الدعم. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الضرائب المطروح منها الدعم في المعادلة (١-٩) تشمل ليس فقط جميع الضرائب ناقصاً الدعم على المنتجات (أي السلع والخدمات) ولكن أيضاً الضرائب الأخرى ناقصاً الدعم على الإنتاج.

الدخل القومي الإجمالي

١-١١ يُشير الدخل المحلي الإجمالي، كمقياس تجميعي للإنتاج، إلى إنتاج جميع الوحدات المقيمة داخل حدود بلدٍ ما، وهو ما لا يساوي تماماً إنتاج جميع الأنشطة الإنتاجية للسكان. فبعض الأنشطة الإنتاجية للسكان قد يُضطلع بها في الخارج (مثلاً اليد العاملة المؤقَّتة والموسمية التي تعمل في الخارج). وعلى العكس فإن بعض الإنتاج الذي يتحقَّق داخل بلدٍ ما قد يُعزى إلى يد عاملة أجنبية مؤقَّتة وموسمية. ويُؤخَذ إسهام اليد العاملة في الاعتبار من خلال تعويضات العاملين التي تُدفَع لغير المقيمين ويتلقاها الاقتصاد. وبالإضافة إلى هذا فإن جزءًا من الدخل الأوَّلي الذي يُوَلَّد داخل البلد قد يتَّجه نحو وحدات غير مقيمة (مثلاً، الفائدة التي تُدفَع لمقدمي القروض من الخارج أو العائدات التي تُدفَع لمالكي الأسهم غير المقيمين). وبالمثل فإن بعض الدخول الأوَّلية التي تُوَلَّد في بقية العالم قد تتَّجه نحو وحدات مقيمة. وعلى هذا فإن مفهوم الدخل القومي الإجمالي يهدف إلى قياس الدخل الصافي الذي يتحقق بسبب ملكية عوامل الإنتاج (اليد العاملة والأصول غير المنتَجَة ورأس المال) الذي يحقِّقه المقيمون في بلدٍ ما. ويُعَرَّف المقيمون استناداً إلى مركز مصلحتهم الاقتصادية.

١-١٢ وعلى هذا فإن الدخل القومي الإجمالي يُعَرَّف كما يلي:

(١-١٠) الدخل القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + تعويضات العاملين ودخل الممتلكات من بقية العالم - تعويضات العاملين ودخل الممتلكات إلى بقية العالم

١-١٣ والدخل القومي الإجمالي لا يتوفَّر بكامله للاستخدامات النهائية محلياً وذلك لأن جزءًا منه يحوَّل إلى بلدان أخرى دون الحصول على أي شيء مقابل ذلك، مثل النقود التي تُرسَل لدعم المُعَالين الذين يعيشون في بلدٍ آخر. وهذه التحويلات تسمَّى التحويلات الجارية، وأخذها في الاعتبار يؤدِّي إلى تحديد المفهوم التالي للدخل القومي الإجمالي المتاح:

(١-١١) الدخل القومي الإجمالي المتاح = الدخل القومي الإجمالي + التحويلات الجارية من بقية العالم - التحويلات الجارية إلى بقية العالم

١-١٤ والدخل القومي الإجمالي المتاح هو الدخل المتوفر للاستهلاك والادخار. وعلى هذا:

(١-١٢) الدخل القومي الإجمالي المتاح = الإنفاق على الاستهلاك النهائي + إجمالي الادخار

إجمالي الادخار وإجمالي تكوين رأس المال وصافي الإقراض

١-١٥ إجمالي الادخار هو الفرق بين الدخل القومي الإجمالي المتاح والاستهلاك النهائي. ويوفِّر إجمالي الادخار مع صافي تحويلات رأس المال (تحويلات رأس المال المتلقَّاه ناقصاً تحويلات رأس المال المستحقة الدفع) من بقية العالم الموارد للاستثمار في الأصول غير المالية، التي تُسمَّى إجمالي تكوين رأس المال، أي للحيازة الصافية للأصول الثابتة، مثل المباني السكنية وغير السكنية والمصانع والمعدَّات و/أو الزيادة في المخزونات. والفرق بين إجمالي الادخار مضافاً إليه صافي تحويلات رأس المال وإجمالي تكوين رأس المال هو صافي الاقتراض أو صافي الإقراض من بقية العالم، وذلك على حسب ما إذا كانت الاستخدامات تزيد عن الموارد أو على العكس: إذا كانت سالبة فإنها تمثِّل صافي الاقتراض وإذا كانت موجبة فإنها تُمثِّل صافي الإقراض. وعلى هذا:

(١-١٣) إجمالي الادخار = الدخل القومي الإجمالي المتاح - الاستهلاك النهائي

(١-١٤) صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (-) = إجمالي الادخار + صافي تحويلات رأس المال - إجمالي تكوين رأس المال

صافي الاقتراض/صافي الإقراض في الحسابات المالية

١-١٦ صافي الاقتراض/صافي الإقراض يظهر أيضاً في التعاملات في الأصول والخصوم المالية مع بقية العالم. وصافي الاقتراض/صافي الإقراض هو الفرق بين صافي حيازة الأصول المالية وصافي الخصوم

المتكبَّدة (العملات الأجنبية، السندات، القروض، وغير ذلك). وعلى هذا:

(١-١٤) صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (-) = صافي حيازة الأصول المالية - صافي الخصوم المتكبَّدة

التغيرات في صافي قيمة الأصول

١-١٧ صافي قيمة الأصول هو الفرق بين القيمة الإجمالية للأصول غير المالية والأصول المالية والقيمة الإجمالية للخصوم في اقتصادٍ ما. وصافي قيمة الأصول هو مقياس لصافي ثروة أمَّة ما. والتغيُّر في صافي قيمة الأصول يقيس التغيُّر في ثروة الأمَّة. وصافي قيمة الأصول يساوي الفرق بين التغيُّر في مجموع قيمة الأصول والتغيُّر في مجموع قيمة الخصوم. وإضافة إلى التغيرات في صافي قيمة الأصول نتيجة للتغيرات في الأسعار التي تؤثِّر على تقييم الأصول والخصوم وللأحداث الطبيعية، مثل الاكتشافات أو نضوب الموارد القومية والدمار الناتج عن الكوارث الطبيعية، فإن التغيرات في صافي قيمة الأصول بسبب الأنشطة الاقتصادية والتعاملات هي مجموع إجمالي الادخار وصافي تحويلات رأس المال من الخارج. وينبغي أيضاً أن تكون هذه التغيرات مساوية لإجمالي تكوين رأس المال، ناقصاً استهلاك رأس المال الثابت، زائداً صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (-) من بقية العالم.

جيم - مقدمة لإطار المحاسبة

أربعة مبادئ أساسية للمحاسبة

١-١٨ تُوضع الحسابات استناداً إلى مبادئ المحاسبة الأربعة البسيطة التالية:

(أ) تُسَجَّل جميع التعاملات على أساس الاستحقاق (أي المبالغ المستحقة الدفع والمبالغ المستحقة القبض) وليس على أساس النقد (أي المبالغ التي قُبِضَت والمبالغ التي دُفِعَت)؛

(ب) تُسَجَّل الموارد (المبالغ المستحقة القبض) على الجانب الأيسر والاستخدامات (المبالغ المستحقة الدفع) على الجانب الأيمن للحسابات. وتُسَجَّل الخصوم على الجانب الأيسر والأصول على الجانب الأيمن للحسابات؛

(ج) بند التوازن أو البند الختامي، الذي يكون دائماً البند الأخير على جانب الاستخدامات في الحسابات، يُقَفِّل (يوازِن) الحساب؛

(د) البند الموازِن هو دائماً البند الافتتاحي في الحساب التالي، ويوضع على أنه القيد الأول في جانب الموارد من الحسابات.

تتابع الحسابات لمجموع الاقتصاد

١-١٩ يبدأ تتابع الحسابات لمجموع الاقتصاد بحسابات الإنتاج ثم ينتقل إلى التوزيع الأولي لحساب الدخل، والتوزيع الثانوي لحساب الدخل، وحساب استخدام الدخل، وحساب رأس المال، والحساب المالي، وأخيراً الميزانية (انظر الجدول ١-١).

١-٢٠ والميزانية العمومية توفِّر معلومات عن مجموع الأصول الثابتة ومجموع الأصول المالية ومجموع الخصوم المالية مُصنَّفةً حسب نوع الأصول والخصوم للاقتصاد في بداية ونهاية فترة المحاسبة. وتتأثر الميزانية بثلاثة أنواع من التغيرات التي تحدث خلال فترة المحاسبة:

(أ) التغيرات في الميزانية العمومية بسبب التعاملات؛

(ب) التغيرات الأخرى في حجم الأصول بسبب ظهور، واختفاء، الأصول؛

(ج) التغيرات في الميزانية بسبب التغيرات في الأسعار.

١-٢١ والتغيرات في الميزانية بسبب التعاملات هي نتائج للأنشطة والتعاملات الإنتاجية مع بقية العالم. وإجمالي تكوين رأس المال، بعد أن يُطرَح منه استهلاك رأس المال الثابت، يُضاف إلى الأصول غير المالية. والتعاملات في الأصول/الخصوم المالية تُغَيِّر الأصول، والخصوم، المالية. والفرق بين مجموع قيمة الأصول ومجموع قيمة الخصوم هو التغيُّر في صافي قيمة الأصول.

١-٢٢ والتغيرات الأخرى في حجم الأصول ترجع إلى ظهور موارد، مثل اكتشاف موارد جوفية (النفط أو المعادن، مثلاً)، أو اختفائها بسبب النضوب أو الكوارث الطبيعية.

١-٢٣ والتغيرات في الميزانيات العمومية بسبب التغيرات في الأسعار تشمل مكاسب، أو خسائر، الحيازة الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية وغير المالية.

١-٢٤ ومن أجل التبسيط، لم تُدرَج في تتابع الحسابات المبيَّن في الجدول ١-١ التغيرات الأخرى في حجم الأصول والتغيرات في الميزانيات العمومية الناتجة عن تغيُّرات الأسعار.

الجدول ١–١ التتابع المبسَّط لحسابات الاقتصاد المحلي

		الاستخدامات	الموارد
	حساب الإنتاج		
	المخرَجات من السلع والخدمات		١٠٠
ناقصاً	الاستهلاك الوسيط	٤٠	
يساوي	**إجمالي القيمة المضافة/الناتج المحلي الإجمالي**	**٦٠**	
	التوزيع الأولي لحساب الدخل		
	إجمالي القيمة المضافة/الناتج المحلي الإجمالي		٦٠
زائداً	تعويضات المستخدَمين ودخل الممتلكات المستحق القبض من بقية العالم		٤
ناقصاً	تعويضات المستخدَمين ودخل الممتلكات المستحق الدفع لبقية العالم	١	
يساوي	**الدخل القومي الإجمالي**	**٦٣**	
	التوزيع الثانوي لحساب الدخل		
	الدخل القومي الإجمالي		٦٣
زائداً	التحويلات الجارية المستحقة القبض من بقية العالم		١
ناقصاً	التحويلات الجارية المستحقة الدفع لبقية العالم	٢	
يساوي	**إجمالي الدخل المتاح**	**٦٢**	
	استخدام حساب الدخل		
	إجمالي الدخل المتاح		٦٢
ناقصاً	الاستهلاك النهائي	٤٠	
يساوي	**إجمالي المدَّخرات**	**٢٢**	

		الاستخدامات	الموارد
	حساب رأس المال		
	إجمالي الادخار		٢٢
ناقصاً	إجمالي تكوين رأس المال	١٥	
زائداً	تحويلات رأس المال من بقية العالم		١
ناقصاً	تحويلات رأس المال إلى بقية العالم	١	
يساوي	**صافي الإقراض لبقية العالم**	٧	

		التغيرات في الأصول	التغيرات في الخصوم
	الحساب المالي		
	صافي حيازة الأصول المالية		
	النقود	٣	
	القروض	٤	
ناقصاً	صافي الخصوم المُتَكَبَّدة		صفر
يساوي	**صافي الإقراض لبقية العالم**	٧	

		الأصول	الخصوم
	التغيُّرات في الميزانية العمومية بسبب التعاملات		
	الأصول غير المالية		
	إجمالي تكوين رأس المال	١٥	
	استهلاك رأس المال الثابت	−١	
ناقصاً	الأصول المالية/الخصوم المالية	٧	صفر
يساوي	**صافي قيمة الأصول**	٧	**٢١**

ملاحظة: هذا التتابع المُبَسَّط للحسابات يلغي الحسابات الوسيطة الأخرى، مثل حساب توليد الدخل وحسابات تحليل الدخل الأوَّلي إلى حسابين منفصلين؛ كما أنه لا يعرض أيضاً الميزانيات العمومية.

حساب بقية العالم

١-٢٥ يستند حساب بقية العالم إلى مبدأين:

(أ) تُسَجَّل التعاملات مع الاقتصاد المحلي من منظور بقية العالم؛

(ب) تُسَجَّل جميع التعاملات بين الاقتصاد المحلي وبقية العالم مرتين، كمبالغ مستحقة القبض في حسابات الاقتصاد المحلي وكمبالغ مستحقة الدفع في حساب بقية العالم أو العكس بالعكس. وعلى سبيل المثال فإن التحويلات الجارية المستحقة القبض من بقية العالم في حسابات الاقتصاد المحلي تُسَجَّل كتحويلات جارية مستحقة الدفع لبقية العالم في حساب بقية العالم.

١-٢٦ والواردات والصادرات هي حالة خاصة. وعلى هذا:

(أ) بند واردات الاقتصاد المحلي في حساب بقية العالم هو في الواقع صادرات بقية العالم وبند صادرات الاقتصاد المحلي هو واردات بقية العالم؛

(ب) بند الواردات في حساب بقية العالم يمثِّل المبالغ مستحقة القبض الناتجة عن الصادرات من السلع والخدمات من بقية العالم. وعلى العكس فإن الصادرات في حساب بقية العالم تمثل المبالغ مستحقة الدفع الناتجة عن واردات بقية العالم.

١-٢٧ وبالنظر إلى أن حساب بقية العالم هو الجانب المناظر للاقتصاد المحلي فإن صافي الإقراض (+) للاقتصاد المحلي هو صافي الاقتراض (-) لبقية العالم والعكس بالعكس. (انظر الجدول ١-٢)

الجدول ١-٢ الحساب المبسَّط لبقية العالم

		الاستخدامات	الموارد
	الواردات		١٠
ناقصاً	الصادرات	١٥	
زائداً	تعويضات المستخدَمين ودخل الممتلكات المستحق القبض من بقية العالم	٤	
ناقصاً	تعويضات المستخدَمين ودخل الممتلكات المستحق الدفع لبقية العالم		١
زائداً	التحويلات الجارية المستحقة القبض من بقية العالم	١	
ناقصاً	التحويلات الجارية المستحقة الدفع لبقية العالم		٢
زائداً	التحويلات الرأسمالية من بقية العالم	١	
ناقصاً	التحويلات الرأسمالية إلى بقية العالم		١
يساوي	**صافي الاقتراض لبقية العالم**	**-٧**	

		الأصول	الخصوم
	الحسابات المالية		
	التغيُّرات في الأصول المالية	صفر	
ناقصاً	التغيُّرات في الخصوم المالية		٧
	النقود		٣
	القروض		٤
يساوي	**صافي الاقتراض لبقية العالم**		-٧

حساب السلع والخدمات

١-٢٨ يتَّصف حساب السلع والخدمات بالخصائص التالية:

(أ) يجمع بين إجمالي العرض وإجمالي الاستخدامات للسلع والخدمات؛

(ب) متوازن في حد ذاته ولا يتضمن بنداً للموازنة؛

(ج) تُسَجَّل الموارد على الجانب الأيسر والاستخدامات على الجانب الأيمن. (انظر الجدول ١-٣)

الجدول ١-٣ حساب السلع والخدمات

	الاستخدامات	الموارد
الناتج من السلع والخدمات		١٠٠
الواردات من السلع والخدمات		١٠
الاستهلاك الوسيط	٤٠	
الاستهلاك النهائي	٤٠	
إجمالي تكوين رأس المال	١٥	
الصادرات من السلع والخدمات	١٥	
المجموع	١١٠	١١٠

دال – العرض البياني للعلاقة بين المفاهيم الأساسية

١-٢٩ يمكن تعديل المعادلة (١-٣) للحصول على قيمة المخرَجات كمجموع لإجمالي القيمة المضافة والاستهلاك الوسيط. وعلى هذا:

(١-١٥) المخرَجات = إجمالي القيمة المضافة + الاستهلاك الوسيط

١-٣٠ ويمكن تعديل المعادلة (١-٤) للحصول على قيمة المخرَجات كمجموع للاستخدامات الوسيطة والاستخدامات النهائية. وعلى هذا:

(١-١٦) المخرَجات = الاستهلاك الوسيط + الاستهلاك النهائي + إجمالي تكوين رأس المال + (الصادرات – الواردات)

١-٣١ والشكل ١-١ يُبَيِّن حسابات التعاملات الجارية للاقتصاد المحلي وحساب بقية العالم والميزانيات العمومية في شكل تخطيطي. وصافي تكوين رأس المال يُشير إلى إجمالي تكوين رأس المال ناقصاً استهلاك رأس المال الثابت. والتعاملات ''الصافية'' تُشير إلى المبالغ المستحقة القبض ناقصاً المبالغ المستحقة الدفع؛ فمثلاً صافي الدخل الأوَّلي يساوي الدخل الأوَّلي المستحق القبض ناقصاً الدخل الأوَّلي المستحق الدفع. والعلاقة بين مجموع العرض ومجموع الاستخدامات من السلع والخدمات والميزانيات العمومية مُبَيَّنة أفقياً. والتعاملات الجارية للاقتصاد المحلي وحساب بقية العالم مُبَيَّنة رأسياً. ولغرض التوضيح في العرض فإن التغيرات في الميزانيات العمومية لا تُظهِر إلا التغيرات التي ترجع إلى التعاملات وليس إلى الحجم أو إعادة التقييم.

الشكل ١-١ تتابع الحسابات في عرض بياني مع إظهار التغيرات في الميزانيات العمومية للتعاملات الاقتصادية وحدها

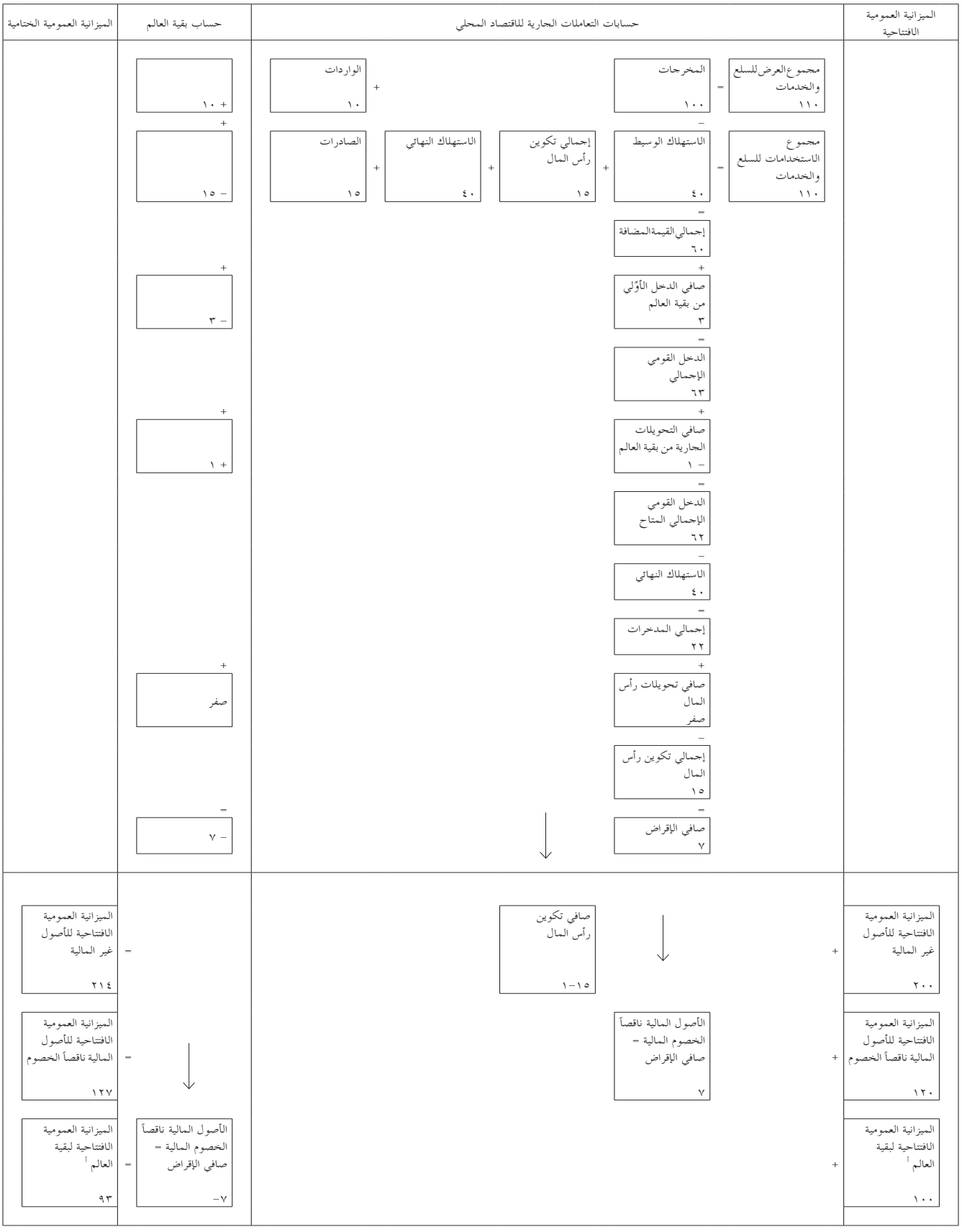

[أ] يُسَمّي صندوق النقد الدولي صافي قيمة الأصول لبقية العالم ”الوضع المالي الدولي“؛ والقيمة الموجبة تعني أن وضع الاقتصاد هو وضع موجب لأن الوضع المالي الدولي مُبيّن من منظور بقية العالم.

هاء – استخدامات مؤشرات الحسابات القومية

١-٣٢ توفِّر السلاسل الزمنية للحسابات القومية غالبية البيانات الهامة التي تُستَخدَم في بناء النموذج الاقتصادي لأغراض التنبؤ بالتطوُّرات الاقتصادية وتحليل الأسعار وتقدير الآثار الاقتصادية للسياسات الحكومية، وغير ذلك. وجدول المدخلات – المخرَجات المُستَمَد من جداول العرض والاستخدام في نظام الحسابات القومية يوفِّر قاعدة بيانات هامة لدراسات الأثر وتحليلات الإنتاجية على مستويات للصناعة والمنتَج بالغة التفصيل. غير أنه حتى بدون الدعم المستَمَد من الأدوات الاقتصادية المُعَقَّدة تُعتَبر المؤشرات المستَمَدة من التجميعات في الحسابات القومية مفيدة بدرجة كبيرة لرصد الأداء العام لأي اقتصاد وقوته، وكذلك مواطن الضعف فيه. وفي بعض الأحيان تكون هناك حاجة إلى تكميل تلك المؤشرات بمؤشرات هامة أخرى مأخوذة من إحصاءات متخصِّصة، مثل إحصاءات النقد والميزانية الحكومية. والمناقشة الواردة أدناه ليست شاملة ولكنها تهدف أساساً إلى توضيح أهمية المؤشرات المستَمَدة من الحسابات القومية والحسابات المتخصِّصة في التحليل الاقتصادي.

المؤشِّرات التي تستند إلى تجميعات الحسابات القومية

١-٣٣ المؤشرات التي يَشيع استخدامها لرصد الاقتصاد هي المعدَّل الحقيقي للنمو في الناتج المحلي الإجمالي، والاستهلاك النهائي، وإجمالي تكوين رأس المال (الاستثمار في الأصول الثابتة)، ومعدَّل الادخار (الادخار/الناتج المحلي الإجمالي)، ومعدَّل الاستثمار (إجمالي تكوين رأس المال/الناتج المحلي الإجمالي)، والعجز في ميزانية الحكومة/الناتج المحلي الإجمالي، والرصيد الجاري للحساب الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي، والمعدَّلات الفعَّالة لضرائب الدخل للأفراد والشركات، وغير ذلك. ومن الممكن أن تُشتَّق هذه المؤشرات مباشرة من بيانات الحسابات القومية. وهذه المؤشرات لا تُبيِّن فحسب أداء الاقتصاد مع مرور الوقت ولكنها تُتيح أيضاً إجراء مقارنة مع بلدان أخرى على نفس مستوى التنمية. وحتى بدون اللجوء إلى نماذج معقَّدة توفِّر المؤشرات المشتقَّة من الحسابات القومية معلومات عن الاقتصاد مفيدة للغاية عندما تُقيَّم مقابل حقائق نمطية مشتقَّة من الخبرات المكتَسَبَة في دراسات التنمية الاقتصادية. وعلى سبيل المثال فإنه لتحقيق معدَّل نمو معقول من المتوقَّع ألا يكون معدَّل الاستثمار للبلدان النامية أقل من ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ووجود عجز في ميزانية الحكومة وعجز في الرصيد الخارجي الجاري في الناتج المحلي الإجمالي نسبته ٣ في المائة أو أكثر هو إشارة إلى أنه ستحدث مصاعب في المستقبل إذا لم يتم تصحيح المشكلات. والتغيُّر في المخزونات هو تجميع آخر مفيد للغاية في الحسابات القومية. وتراكم الأرصدة بالنسبة للناتج في الصناعات التحويلية هو إشارة إلى حدوث تباطؤ اقتصادي، والعكس بالعكس، وذلك بالطبع مع افتراض أن التغيُّر في المخزونات ليس مشتقّاً كرصيد متبقٍ كما هو الحال في بعض البلدان.

١-٣٤ والمؤشِّرات الأخرى تُشتقّ بالجمع بين البنود في الحسابات القومية. وعلى سبيل المثال فإن مدفوعات الدَيْن بالنسبة للصادرات (مدفوعات الدَيْن تشمل مدفوعات الفائدة ومدفوعات المبلغ الأصلي معاً) تُستَخدَم كمؤشِّر للقدرة على سداد الدَيْن، في حين أن تصدير سلع الصناعات التحويلية كنسبة مئوية من مجموع الصادرات يُستَخدَم كمؤشِّر للتصنيع الذي توجِّهُه الصادرات. وارتفاع نسبة العجز في ميزانية الحكومة إلى الناتج المحلي الإجمالي وزيادة قيمة عجز الحساب الخارجي يُشيران إلى وجود حاجة لإجراء تعديل في السياسة. وارتفاع عجز الميزانية قد يؤدِّي إلى زيادة الاستثمار الخاص أو التسَبُّب في زيادة التضخم إذا كان العجز يُقَابل بطباعة النقود بدلاً من الاقتراض الحكومي. وبالطبع فإنه يتعيَّن أن يأخذ المُحَلِّل في الاعتبار عوامل أخرى كثيرة. وارتفاع نسبة خدمة الدَيْن الأجنبي المقترن بتباطؤ الصادرات سيكون تحذيراً واضحاً من حدوث أزمة بالنسبة لسداد الديون الخارجية. والمؤشِّرات الاقتصادية البسيطة توفِّر أداة مفيدة للتعرُّف على المشكلات الاقتصادية عندما تتجاوز المؤشِّرات بعض النِسَبْ الحرجة.

المؤشِّرات التي تستند إلى الإحصاءات المتخصِّصة

١-٣٥ الحسابات القومية ليست هي المصدر الوحيد للمؤشرات الاقتصادية. والمؤشِّرات المشتقَّة من الإحصاءات المتخصِّصة لها نفس القدر من الأهمية. ويوجد ضمن الإحصاءات المتعلقة بالنقود وبالعمليات المصرفية عدد قليل من النِسَبْ التي تُرصَد بدقَّة. ويُستَخدَم معدَّل التغيُّر في العرض من النقود[١] لرصد احتمالات التضخم، في حين تُستَخدَم نسبة القروض غير المنفَّذة ونسبة الخصوم إلى الأصول كمؤشِّرَين لأداء النظام المصرفي. وميزان المدفوعات، بجانب توفيره لمؤشِّرات نوقِشَت أعلاه، يوفِّر أيضاً معلومات عن الاحتياطيات من النقد الأجنبي والخصوم الجارية القصيرة الأجل التي تقيَّم بالعملات الأجنبية. وتلك المؤشِّرات لها أهمية بالغة في التعرُّف على المشكلات التي يمكن أن تحدث في السوق المالية.

١-٣٦ والأزمة المالية التي شهدتها بلدان شرقي آسيا واتحاد أمم جنوب شرقي آسيا في عام ١٩٨٧ حدثت دون سابق إنذار لأن نِسَب الأداء للنظام المصرفي واحتياطي النقد الأجنبي لم تُقاس على نحو سليم ولم تُرصَد بدقَّة. وقد بدا الاقتصاد سليماً قبل وقوع الأزمة الداهمة. والمؤشِّرات المتعلقة بالإنتاج وميزانية الحكومة والميزان التجاري الخارجي بدت طيِّبة بالنسبة لجميع البلدان تقريباً، فيما عدا عجوزات

[١] يمكن اشتقاق العرض من النقود من الحسابات المالية والميزانية العمومية، غير أن هذه العملية هي عملية معقَّدة وخاصة عندما تُستخدم الإحصاءات المتعلقة بالنقود وبالأعمال المصرفية في تجميع الحسابات القومية.

الحساب الخارجي الجاري التي تجاوزت نسبة ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تبيَّن أن السبب في انخفاض قيمة العملات الوطنية وتفاقم هروب رأس المال هو العجز الذي كانت التوقُّعات تُشير دائماً إلى أنه سيُغطَّى بتدفقات رأس المال.

١-٣٧ ونسبة القروض التي لم تُنَفَّذ تُعَرَّف بصفة عامة على أنها عدم سداد القروض لفترة تزيد عن ثلاثة أشهر. غير أنه في آسيا لم تكن القروض غير المسدَّدة لفترة تزيد عن سنة واحدة تُصَنَّف قبل عام ١٩٩٧ على أنها قروض غير منفَّذة. وبالإضافة إلى هذا فإنه يُتوقَّع، عادةً، أن تكون النسبة بين خصوم المصارف وإجمالي الأصول أقل من الواحد الصحيح في الأسواق النامية (بما يعني أن قيمة الفائض هي الصفر)، غير أن النسبة في آسيا كانت، عادةً، تزيد عن ٤ (بما يعني فائضاً صافياً سالباً كبيراً).

١-٣٨ والعقود التي تكون مُلزِمَة بعد أجلٍ معيَّن لبيع عملات أجنبية (المشتقَّات المالية) لم تكن أيضاً تؤخذ في الاعتبار في الخصوم التي تقيَّم بالعملات الأجنبية في عام ١٩٩٧ (انظر الجدول ١-٤ للاطلاع على التعريف التشغيلي لاحتياطيات العملة الأجنبية ومجموع الخصوم الجارية المقيَّمة بالعملات الأجنبية).

١-٣٩ والمؤشِّرات الاقتصادية العامة مُجَمَّعة في ١١ مجموعة ومُدرَجَة في الجدول ١-٤ للرجوع إليها. ومُبَيَّن أيضاً تعريف المؤشِّرات واستخداماتها الممكنة.

الجدول ١-٤ مؤشرات الأداء الاقتصادي

المؤشرات	التفسيرات
المجموعة ١ – المستوى والأداء الاقتصاديان العامان	
• نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	• مستوى التنمية الاقتصادية مقارنةً بالبلدان الأخرى
• معدَّل النمو للناتج المحلي الإجمالي	• أداء الاقتصاد
المجموعة ٢ – إنتاجية اليد العاملة وتكلفة اليد العاملة	
• إجمالي القيمة المضافة لكل عامل لكل ساعة عمل (الصناعات التحويلية)	• إنتاجية اليد العاملة
• تعويضات المستخدَمين عن كل ساعة عمل	• تكلفة اليد العاملة
المجموعة ٣ – توزيع الدخل	
• تعويضات المستخدَمين/إجمالي القيمة المضافة	• نصيب المستخدَمين من الدخل في الناتج المحلي الإجمالي
• فائض التشغيل/إجمالي القيمة المضافة	• نصيب رأس المال من الدخل في الناتج المحلي الإجمالي
المجموعة ٤ – الاستثمار	
• إجمالي تكوين رأس المال الثابت/الناتج المحلي الإجمالي	• نصيب الاستثمار في السلع الرأسمالية في الناتج المحلي الإجمالي
• إجمالي الأصول الثابتة المُنتَجَة/الناتج المحلي الإجمالي	• النسبة المستخدَمة في تقدير الاحتياج من السلع الرأسمالية المنتَجَة لمعدَّل نمو معيَّن في الناتج المحلي الإجمالي
• إجمالي تكوين رأس المال الثابت/التغيُّر في الناتج المحلي الإجمالي	• تقريب لنسبة رأس المال/الناتج المحلي الإجمالي أعلاه (ينطبق فقط على سنوات النمو الموجب المستقر الذي يُسمَّى، عادةً، المعدَّل التزايدي للعلاقة بين رأس المال والمخرَجات)
• إجمالي الأصول الثابتة/المخرَجات حسب أنواع الصناعات	• نِسَبْ رأس المال – المخرَجات اللازمة لتخطيط تنمية الصناعة
المجموعة ٥ – الادخار	
• الادخار/الناتج المحلي الإجمالي	• معدَّل الادخار للأمَّة
• الادخار/إجمالي تكوين رأس المال الثابت	• التمويل المحلي للاستثمار
• الادخار لقطاع مؤسَّسي/إجمالي الادخار	• إسهام كل قطاع في إجمالي الإدخار
• الادخار للأُسر المعيشية/دخل الأُسر المعيشية المتاح	• معدَّل الادخار للأُسر المعيشية

الجدول ١-٤ (تابع)

المؤشرات	التفسيرات
المجموعة ٦ – أداء الحكومة	
• العجز الحكومي/الناتج المحلي الإجمالي	• معدَّل العجز الحكومي
• الإيراد/المصروفات (باستثناء سداد أصل الدَيْن أو تكاليف الدَيْن)	• إذا كان أقل من الواحد الصحيح تكون هناك حاجة إلى أن تُستَعرَض بجديّة السياسة الحكومية المتعلقة بوضع الميزانية لأن العائدات المتكرِّرة لا تُغطي المصروفات المتكرِّرة
• تكوين رأس المال الثابت/مجموع الإنفاق	• نصيب الاستثمار في السلع الرأسمالية مقسوماً على مجموع الإنفاق
• مدفوعات الفائدة/مجموع الإنفاق	• مؤشِّر ضغط مدفوعات الدَيْن على الإنفاق الحكومي
• الضرائب/الناتج المحلي الإجمالي	• جُهد الحكومة أو عبء الضرائب
• ضرائب الشركات/رصيد الدخل الأوَّلي للشركات	• جُهد الحكومة أو عبء الضرائب على الشركات (صحيح، عادل، مرتفع للغاية)
• ضرائب الدخل الفردية/إجمالي الدخل الوطني للأُسر المعيشية	• العامل الحكومي على الأسر المعيشية (صحيح، عادل، مرتفع للغاية)
المجموعة ٧ – أداء العمليات المصرفية	
• نسبة القروض غير المُنَفَّذة (المُعرَّفة بأنها نسبة القروض غير المسَدَّدة لفترة تتجاوز ثلاثة أشهر)	• احتمال العجز عن السداد
• الخصوم/الأصول	• شهادة سلامة المصارف (كي تكون المصارف سليمة يُتَوَقَّع أن تكون النسبة أقل من الواحد الصحيح وهو ما يعني أن صافي حقوق الملكية في رأس المال يزيد عن الصفر)
المجموعة ٨ – أداء التجارة الخارجية	
• الواردات/الناتج المحلي الإجمالي، معدَّل نمو الواردات	• الاعتماد على الصادرات، عامل النمو
• الصادرات/الناتج المحلي الإجمالي، معدَّل نمو الصادرات	• جُهد التصدير
• (الصادرات + الواردات)/الناتج المحلي الإجمالي	• درجة انفتاح الاقتصاد
• (الصادرات ناقصاً الواردات)/الناتج المحلي الإجمالي	• فجوة الصادرات/الواردات
المجموعة ٩ – ميزان المدفوعات	
• العجز في الحساب الخارجي الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	• القدرة على خدمة الواردات والمعدَّل الحالي للنمو الاقتصادي (إشارة تحذير إذا زاد المعدَّل عن ٣ في المائة)
• (الصادرات ناقصاً الواردات)/الناتج المحلي الإجمالي	• كما سبق
• سداد الدَيْن (الفائدة + أصل الدَيْن)/الصادرات	• القدرة على خدمة الدَيْن الخارجي (يُتَوَقَّع أن تكون أقل من نسبة ٣٠ في المائة)
المجموعة ١٠ – احتياطي النقد الأجنبي	• القدرة على تمويل الواردات ومنع حدوث أزمة في العملات الأجنبية
المجموعة ١١ – الأسعار	
• الرقم القياسي لسعر المنتِج، والرقم القياسي لسعر المستهلِك، والرقم القياسي لسعر الواردات، والرقم القياسي لسعر الصادرات	
• معدَّل الفائدة	
• أسعار صرف العملات الأجنبية	
• الرقم القياسي لأسعار البورصة	
• الرقم القياسي لمعدَّل الأجور	

الفصل الثاني – حساب الإنتاج وحساب السلع والخدمات

ألف – الأهداف

٢-١ يهدف حساب الإنتاج إلى قياس المخرَجات والاستهلاك الوسيط وكذلك، في نهاية المطاف، إجمالي القيمة المضافة لكل نشاط اقتصادي ولكل قطاع مؤسَّسي في الاقتصاد. ومجموع إجمالي القيمة المضافة التي وَلَّدتها أنشطة اقتصادية مختلفة في الاقتصاد المحلي هو الناتج المحلي الإجمالي. والناتج المحلي الإجمالي هو أهم تجميع مُشتَق من حساب الإنتاج. والناتج المحلي الإجمالي يعكس الإنتاج المُجَمَّع لاقتصادٍ ما. ومعدَّل النمو في حجم الناتج المحلي الإجمالي يُلَخِّص معدَّل النمو للاقتصاد. ونمو الناتج المحلي الإجمالي من شأنه أن يسمح بزيادات في الاستهلاك النهائي للسكان والحكومة أو بالاستثمار في السلع الرأسمالية. ومن المتوقَّع أن يؤدِّي الاستثمار في السلع الرأسمالية إلى تسريع معدَّل نمو الاقتصاد.

٢-٢ وهذا الفصل يشمل الموضوعات التالية:

(أ) تعريف إجمالي القيمة المضافة؛

(ب) العرض والاستخدامات لجميع السلع والخدمات في الاقتصاد: التوازن بين العرض والاستخدامات للسلع والخدمات يصف العلاقات القائمة بين تجميعات هامة في الحسابات القومية؛

(ج) حدّ الإنتاج للحسابات القومية، أي تحديد الأنشطة المشمولة أو غير المشمولة في المحاسبة القومية؛

(د) مبادئ التقييم في الحسابات القومية، أي كيفية تقييم المخرَجات والاستخدامات؛

(هـ) تعريف المفاهيم الأساسية في المحاسبة الإنتاجية، مثل المخرَجات والاستهلاك الوسيط والاستهلاك النهائي وإجمالي تكوين رأس المال والصادرات والواردات؛

(و) قياس بعض التجميعات الهامة في الواقع العملي.

باء – المفاهيم الأساسية والعلاقات بين السلع والخدمات في الحسابات القومية

١ – الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي القيمة المضافة

٢-٣ يُعَرِّف نظام الحسابات القومية الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي القيمة المضافة تعريفاً تشغيلياً، أي بكيفية حسابهما. وفي هذا الفرع يُستَخدَم الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي القيمة المضافة بالتبادل لأنهما يصفان نفس المفهوم الاقتصادي. ومع ذلك، كما سيتم توضيحه أدناه، فإن تقيمهما لن يكون متطابقاً بسبب الضرائب والدعم.

ما الذي يقيسه إجمالي القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي؟

٢-٤ يقيس إجمالي القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي القيمة الإضافية للسلع والخدمات التي يتم إيجادها حديثاً في الاقتصاد والتي تتوفَّر للاستخدامات النهائية المحلية أو للصادرات.

٢-٥ والمخرَجات هي قيمة السلع والخدمات التي تُنتِجها منشأة ما في الاقتصاد والتي تُصبح متاحةً للاستخدام خارج المنشأة. وهذه السلع والخدمات تُقَيَّم بأسعار السوق أو بما يُعادل أسعار السوق.

٢-٦ والاستهلاك الوسيط هو تكلفة السلع والخدمات التي تُستَخدَم في الإنتاج.

٢-٧ والناتج المحلي الإجمالي يُساوي قيمة جميع السلع والخدمات المنتَجَة في الاقتصاد (أي المخرَجات) ناقصاً قيمة جميع السلع والخدمات المستَخدَمة في عمليات الإنتاج (أي الاستهلاك الوسيط). وفي بعض الأحيان يُسمَّى الناتج المحلي الإجمالي في المراجع الاقتصادية ''المخرَجات'' أو ''صافي المخرَجات''. غير أن المخرَجات لها معنى مختلف في الحسابات القومية.

٢-٨ ويُحسَب إجمالي القيمة المضافة لكل نشاط اقتصادي ثم يُجمَع للحصول على مجموع إجمالي القيمة المضافة للاقتصاد بكامله. ومجموع إجمالي القيمة المضافة يُساوي، بعد إدخال بعض التعديلات الطفيفة من أجل الضرائب والدعم، الناتج المحلي الإجمالي. وعلى هذا:

بافتراض

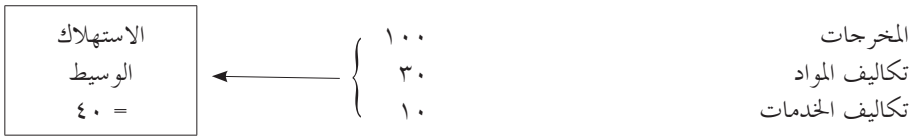

فإن

المخرجات	١٠٠
ناقصاً: الاستهلاك الوسيط	٤٠
يساوي: إجمالي القيمة المضافة/الناتج المحلي الإجمالي	٦٠

٢ - العرض والاستخدامات للسلع والخدمات

٢-٩ من الممكن أن يكون لإجمالي القيمة المضافة معنى أكبر إذا فُسِّر في سياق العرض والاستخدامات للسلع والخدمات في الاقتصاد. وبالنسبة للاقتصاد ككُل، أو لمنتَج ما، يجب أن يكون مجموع العرض مساوياً لمجموع الاستخدامات.

٢-١٠ ومجموع العرض يشمل المخرَجات والواردات، في حين أن مجموع الاستخدامات يشمل الاستهلاك النهائي والاستهلاك الوسيط وإجمالي تكوين رأس المال والصادرات. وقد يُطرح السؤال: ما الذي يحدث للسلع التي لا تُستهلَك؟ وهذه السلع تُسَجَّل في الواقع كزيادة في المخزونات، وهي زيادة تُشَكِّل جزءًا من إجمالي تكوين رأس المال.

٢-١١ والمخرَجات تُقاس عادةً من منظور المنتجِين، أي من الإيرادات التي يتلقونها: تلك القيمة، التي تُسَمَّى المخرَجات بالأسعار الأساسية، لا تشمل ضرائب الإنتاج التي تُجمع نيابةً عن الحكومة لتشمل الدعم الذي تقدمه الحكومة. وعلى هذا فإنه لتحقيق التوازن بين العرض والاستخدامات للسلع والخدمات التي يَدفَع المستهلكون ثمنها بأسعار المشترين يجب أن تُضاف ضرائب الإنتاج ناقصاً الدعم إلى جانب العرض (انظر الجدول ٢-١ والشكل ٢-١).

الجدول ٢-١ العرض والاستخدامات للسلع والخدمات في الاقتصاد

العرض (الموارد) بأسعار المشترين أو ما يعادلها		**الاستخدامات** بأسعار المشترين أو ما يعادلها	
• الواردات من السلع، تسليم ظهر السفينة (فوب)، والخدمات	١٠	• الصادرات من السلع، تسليم ظهر السفينة (فوب)، والخدمات	١٥
• المخرَجات بالأسعار الأساسية	٩٥	• الاستهلاك الوسيط بأسعار المشترين	٤٠
• الضرائب ناقصاً الدعم على المنتجات	٥	• إجمالي تكوين رأس المال بأسعار المشترين	١٥
		• الاستهلاك النهائي بأسعار المشترين	٤٠

الشكل ٢-١ العرض والاستخدامات للسلع والخدمات

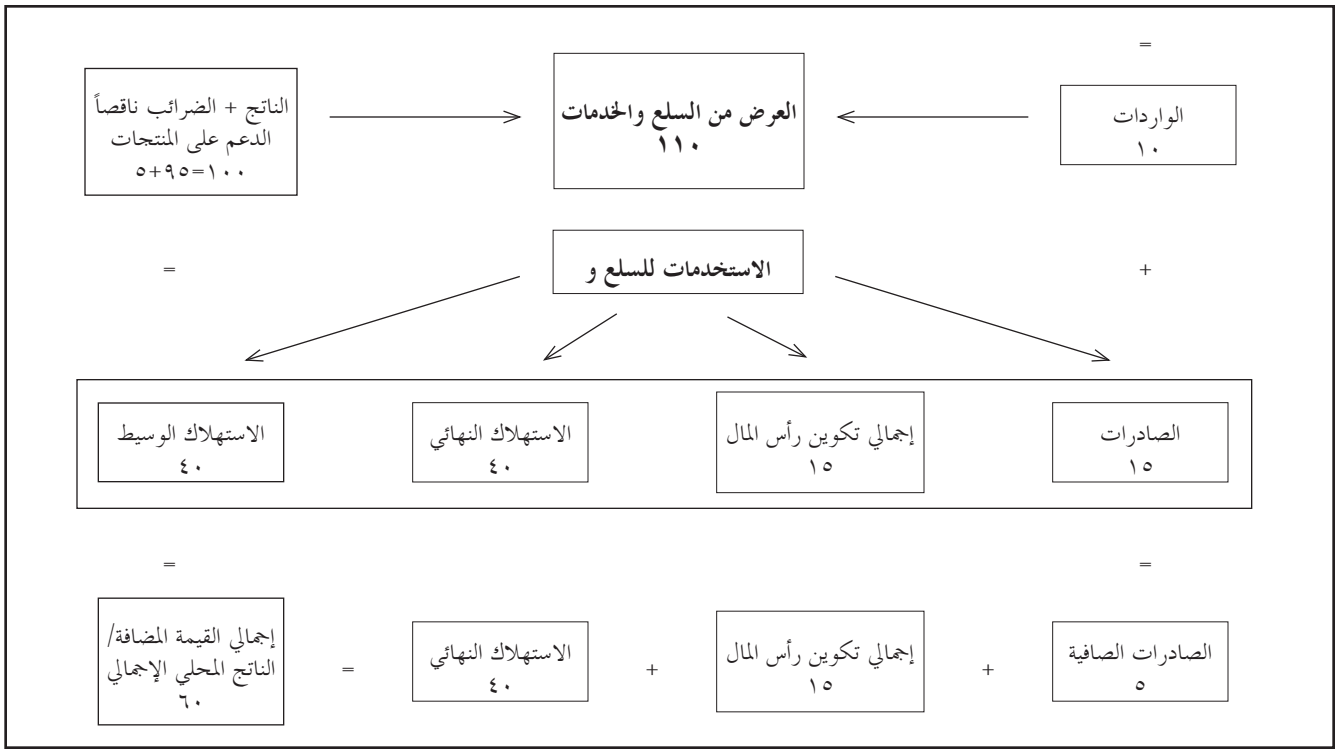

٣ - العلاقات الأساسية في الحسابات القومية

٢-١٢ يمكن بالاستفادة من التساوي بين مجموع العرض ومجموع الاستخدامات اشتقاق العلاقات الأساسية التالية في مجموع الاقتصاد:

(٢-١) (المخرَجات + الضرائب ناقصاً الدعم على المنتجات) + الواردات = الاستهلاك الوسيط + إجمالي تكوين رأس المال + الاستهلاك النهائي + الصادرات

أو:

(٢-٢) (المخرَجات - الاستهلاك الوسيط) + الضرائب ناقصاً دعم المنتجات = إجمالي تكوين رأس المال + الاستهلاك النهائي + (الصادرات - الواردات)

ووفقاً للتعريف:

(٢-٣) إجمالي القيمة المضافة = المخرَجات - الاستهلاك الوسيط

وعلى هذا:

(٢-٤) إجمالي القيمة المضافة + الضرائب ناقصاً دعم المنتجات = إجمالي تكوين رأس المال + الاستهلاك النهائي + (الصادرات - الواردات)

ووفقاً للتعريف:

(٢-٦) الناتج المحلي الإجمالي = إجمالي القيمة المضافة + الضرائب ناقصاً الدعم على المنتجات

وعلى هذا:

(٢-٧) الناتج المحلي الإجمالي = إجمالي تكوين رأس المال + الاستهلاك النهائي + الصادرات - الواردات

الناتج المحلي الإجمالي هو مفهوم للمخرَجات

٢-١٣ عند إعادة ترتيب المعادلة (٢-٧) أعلاه، كما هو مُبيَّن أدناه، يمكن التوصُّل إلى تفسير للمخرَجات يثير الاهتمام. وتلك المعادلة تُبيِّن استخدامات الناتج المحلي الإجمالي على أنها ''الاستخدامات النهائية'' التي تتألَّف من الاستخدامات المحلية والصادرات. وعلى هذا فإنه من الواضح أن الناتج المحلي الإجمالي هو مفهوم يستند إلى المخرَجات واستخداماتها ولا يمثل مفهوماً للدخل.

(٢-٨) الناتج المحلي الإجمالي = (الاستهلاك النهائي + إجمالي تكوين رأس المال - الواردات) + الصادرات

(٢-٩) الناتج المحلي الإجمالي = الاستخدامات النهائية المحلية + الصادرات

٤ - النُهُج العامة لحساب الناتج المحلي الإجمالي

٢-١٤ نَهج الإنتاج: يمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي بإضافة الضرائب ناقصاً الدعم على المنتجات إلى مجموع القيمة المضافة التي تُشتَقّ بطرح الاستهلاك الوسيط من المخرَجات في المعادلة (٢-٣).

٢-١٥ نَهج الإنفاق النهائي: يمكن أيضاً الحصول على الناتج المحلي الإجمالي بإضافة الاستخدامات النهائية (المحلية زائداً لبقية العالم) معاً.

٢-١٦ نَهج الدخل: يمكن أيضاً الحصول على الناتج المحلي الإجمالي بإضافة مكوِّنات الدخل التي تتكوَّن منها القيمة المضافة (يجري أدناه تناول القيمة المضافة بالتفصيل) معاً. والناتج المحلي الإجمالي طبقاً لنهج الدخل لا يشمل سوى الدخول التي تتولَّد داخل الاقتصاد المحلي.

٥ - مكوِّنات القيمة المضافة

٢-١٧ من حيث المبدأ، يمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي بإضافة مكوِّنات القيمة المضافة والضرائب ناقصاً الدعم على المنتجات معاً.

٢-١٨ والقيمة المضافة تشمل:

(أ) تعويضات المستَخدَمين: تعويضات المستَخدَمين هي مجموع المكافآت النقدية أو العينية التي يدفعها أرباب العمل للمستخدَمين مقابل الأعمال المؤدَّاة. والتحويلات الاجتماعية المباشرة من أرباب العمل إلى مستَخدَميهم أو إلى المستخدَمين المتقاعدين وأُسرِهم، مثل مدفوعات المرض والمِنَح التعليمية والمعاشات التقاعدية التي لا يوجد لها صندوق مستقل تُحسَب أيضاً ضمن تعويضات المستخدمين؛

(ب) الضرائب الأخرى ناقصاً الدعم على الإنتاج: الضرائب الأخرى ناقصاً الدعم على الإنتاج هي ضرائب يدفعها أرباب العمل للقيام بالإنتاج بغض النظر عن المبيعات أو الربحية. والضرائب الأخرى ناقصاً الدعم على الإنتاج يمكن أن تُدفَع كرسوم ترخيص أو كضرائب على ملكية، أو استخدام، الأرض أو المباني أو أصول أخرى تُستخدَم في الإنتاج أو على اليد العاملة المستَخدَمة أو على تعويضات المستَخدَمين المدفوعة. والضرائب الأخرى ناقصاً الدعم على الإنتاج ليست ضرائب تُدفَع على قيمة المبيعات أو المخرَجات المنتَجة، التي تُسَمَّى ضرائب على المنتجات؛

(ج) استهلاك رأس المال الثابت: استهلاك رأس المال الثابت هو تكلفة الأصول الثابتة التي استُخدِمَت في الإنتاج في الفترة المحاسبية؛

(د) إجمالي الفائض التشغيلي: إجمالي الفائض التشغيلي هو المبلغ المتبقي الذي يتم الحصول عليه بطرح المكوِّنات المذكورة أعلاه من القيمة المضافة. وعلى هذا فإن إجمالي الفائض التشغيلي يشمل الفائدة التي تُدفَع لمقرضي الأصول المالية، أو الإيجار الذي يُدفَع لمؤجِّري الأصول غير المنتَجَة، مثل الأرض أو الأصول الجوفية أو حقوق الاختراع.

٢-١٩ ويمكن أيضاً تقدير إجمالي الفائض التشغيلي للمؤسَّسات التي تأخذ شكل الشركات بإيجاد ناتج جمع ما يلي:

(أ) الإضافات للإيرادات المحتَفَظ بها؛

(ب) الاستهلاك والنضوب؛

(ج) تسامحات الديون المعدومة؛

(د) دخل الممتلكات المستحق الدفع؛

(هـ) (-) دخل الممتلكات المستحق القبض؛

(و) التحويلات الجارية المستحقة الدفع؛

(ز) (-) التحويلات الجارية المستحقة القبض؛

(ح) (-) المكاسب (بعد خصم الخسائر) على مبيعات الأصول الثابتة والأوراق المالية.

٢-٢٠ وفي الواقع العملي يمكن الحصول على القيمة المضافة من الشركات باتِّباع نَهج الدخل، غير أن القيمة المضافة من أنشطة خلاف أنشطة الشركات في حالة عدم وجود حسابات رسمية يجب الحصول عليها باتِّباع نَهج الإنتاج.

٢-٢١ ويمكن الاطلاع على تفسيرات للمفاهيم المذكورة أعلاه بالرجوع إلى دليل *Links between Business Accounting and National Accounting* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.00.XVII.13).

جيم - حدّ الإنتاج ومبادئ التقييم

١ - حدّ الإنتاج

٢-٢٢ الأنشطة الاقتصادية لا تُعامل جميعها كأنشطة اقتصادية وتُدرَج في حدّ الإنتاج لنظام الحسابات القومية. وباستثناء خدمات المساكن التي يشغلها مالكوها والعاملين في المنازل الذين يتلقون أجراً فإنه يجري استبعاد جميع الخدمات الشخصية والمنزلية التي يتم إنتاجها واستهلاكها داخل نفس الأسرة المعيشية، مثل التنظيف، والتزيين، والطهي، ورعاية الأطفال وتعليمهم، ورعاية المرضى والمسنين، وصيانة وإصلاح المساكن والسلع المُعَمِّرة، ونقل أفراد الأسرة المعيشية، وغير ذلك.

٢-٢٣ وحدّ الإنتاج في نظام الحسابات القومية يشمل ما يلي:

(أ) إنتاج أية سلعة أو خدمة فردية أو جماعية تُورَّد، أو يُعتَزَم توريدها، إلى وحدات إنتاجية غير الوحدات التي أنتجتها؛

(ب) إنتاج أية سلعة للحساب الخاص يحتفظ بها منتجوها لاستهلاكهم النهائي الخاص أو لإجمالي تكوين رأس المال؛

(ج) إنتاج خدمات الإسكان للحساب الخاص على أيدي المالكين - الساكنين والخدمات الشخصية التي تُنتَج باستخدام خَدَم يُدفَع لهم أجر؛

(د) إنتاج أية سلعة زراعية للبيع أو للاستخدام النهائي الخاص وتخزينها لاحقاً؛ وجمع المحاصيل التي لم يزرعها الإنسان؛ والحراجة؛ وقطع الأخشاب؛ وجمع الحطب؛ والصيد وصيد الأسماك؛ ونقل المياه؛

وتجهيز (درس، أو طحن، أو حفظ، أو غير ذلك) المنتجات الزراعية والمنتجات الغذائية الأخرى؛ ونسج الأقمشة؛ وصُنع الملابس وأعمال الخياطة، وإنتاج الأحذية؛ وإنتاج الأواني الفُخّارية وأدوات الطعام؛ وصُنع المفروشات؛ وغير ذلك.

٢-٢٤ وحدّ الإنتاج يشمل أيضاً السلع والخدمات غير القانونية والمخفاة:

(أ) إنتاج وتوزيع السلع والخدمات التي يحظر القانون بيعها أو توزيعها أو امتلاكها، مثل المخدرات، وتهريب السلع، والبغاء؛

(ب) إنتاج السلع والخدمات التي يتم إخفاؤها عمداً عن أعين السلطات من أجل تفادي دفع الضرائب أو تحقيق المعايير القانونية أو الالتزام بالإجراءات الإدارية.

٢-٢٥ وجرى توسيع نطاق حدّ الإنتاج لنظام الحسابات القومية كي يشمل النمو الطبيعي للأحراش المزروعة، ووضع النُسَخ الأصلية الترفيهية أو الأدبية أو الفنيّة، وبيع الحق في استغلال تلك الأصول. وحدّ الإنتاج يشمل أيضاً القيام، للحساب الخاص، بتطوير برامج الحاسوب التي يمكن استخدامها لفترة تزيد عن سنة واحدة.

٢ - تقييم السلع والخدمات في نظام الحسابات القومية

٢-٢٦ تُقَيَّم المخرَجات، سواءً بيعت أو لم تُبع، بأسعار السوق أو بأسعار تُعادل أسعار السوق. وأسعار السوق هي الأسعار الفعلية التي لها أهمية من الناحية الاقتصادية والتي تتَّفق عليها أطراف التعاملات. ونظام الحسابات القومية لا يُحَدِّد معياراً للسعر الذي له أهمية من الناحية الاقتصادية، غير أن غالبية البلدان تُقَرِّر أنه يجب أن يُغطي ذلك السعر نصف تكاليف الإنتاج على الأقل. وهناك ثلاثة أنواع لأسعار السوق بالنسبة لنفس السلعة وذلك بسبب الضرائب والدعم. والسبب في وجود أنواع مختلفة من الأسعار هو عدم وجود تطابق بين ما يدفعه المشتري وما يحصل عليه البائع (انظر الشكل ٢-٢ للتعرُّف على العلاقة بينهما):

(أ) السعر الأساسي هو المبلغ الذي يحصل عليه المُنتِج من المشترين مقابل وحدة من المخرَجات. وعلى هذا فإنه ينبغي ألا يكون السعر الأساسي شاملاً لأية ضرائب مفروضة على المخرَجات (أي الضرائب على المنتجات) وأن يكون شاملاً لأي دعم يتلقَّاه المنتِج على المخرَجات. والسعر الأساسي لا يشمل كذلك أية مصروفات نقل تُقدَّم عنها فواتير منفصلة من جانب المنتِج. وقياس المخرَجات بالأسعار الأساسية يؤدِّي إلى أن تعكس القيمة حجماً أفضل؛

(ب) سعر المنتج هو السعر الأساسي زائداً الضرائب على المخرَجات التي قُدِّمت عنها فواتير إلى المشتري ناقصاً الدعم الذي تلقَّاه المُنتِج من الحكومة؛

(ج) سعر المشتري هو المبلغ الذي يدفعه المشتري لوحدة من المخرَجات مطروحاً ناقصاً أية ضرائب يُضيفها البائع إلى الفاتورة ولكن يخصمها المشتري. وينبغي أن يكون ذلك السعر مساوياً لسعر المنتِج زائداً تكاليف النقل والهوامش التجارية المتعلقة بالمنتجات والتي لا تُقَدَّم عنها فواتير منفصلة[٢].

٢-٢٧ الناتج بأسعار الإنتاج - يوصى بأن تُقاس المخرَجات بتكاليف الإنتاج عندما لا يكون للمنتجات سعر سوق. وتكاليف الإنتاج للمخرَجات هي مجموع البنود التالية:

(أ) الاستهلاك الوسيط؛

(ب) تعويضات المستَخدَمين؛

(ج) استهلاك رأس المال الثابت (وهو تكلفة الأصول الثابتة المنتَجَة التي استُخدمت في تقديم الخدمات)؛

(د) الضرائب الأخرى المفروضة على الإنتاج.

٢-٢٨ والشكل ٢-٢ يُبَيِّن العلاقات بين السعر الأساسي وسعر المنتِج وسعر المشتري لمنتَج في السوق عندما ينتقل من المنتِج إلى المستهلك في نهاية عملية التداول، سواءً بشكل مباشر أو من خلال قنوات للبيع بالجملة وبالتجزئة. والسعر الأساسي هو قيمة وحدة المنتَج التي يحصل عليها المُنتِج، وهو يشمل الدعم على المنتَج ولكنه لا يشمل الضرائب التي تُدفَع على المنتَج والتي تُحوَّل إلى الحكومة. وسعر المنتِج هو السعر الذي يُحَمِّله المنتِج عند انتقال المنتَج من الوحدة الإنتاجية (وهو يشمل الضرائب ولكن ناقصاً الدعم على المنتَج). وقد يمر سعر المشتري خلال مراحل تداول عديدة؛ وقد تُحَمَّل في كل مرحلة هوامش للضرائب والدعم والنقل والتجارة. وسعر المشتري يكون مختلفاً لمنتَج ما عند كل مرحلة من وجهة نظر المشترين. والشكل ٢-٣ يُبَيِّن تداوُل المنتجات من المنتِج إلى المستهلِك، كما يُبَيِّن الضرائب والتكاليف ذات الصلة.

---

[٢] تكاليف النقل التي تقدم عنها فواتير منفصلة تعامل كعملية منفصلة لشراء خدمة النقل.

الشكل ٢-٢ العلاقات بين السعر الأساسي وسعر المنتِج وسعر المشترى

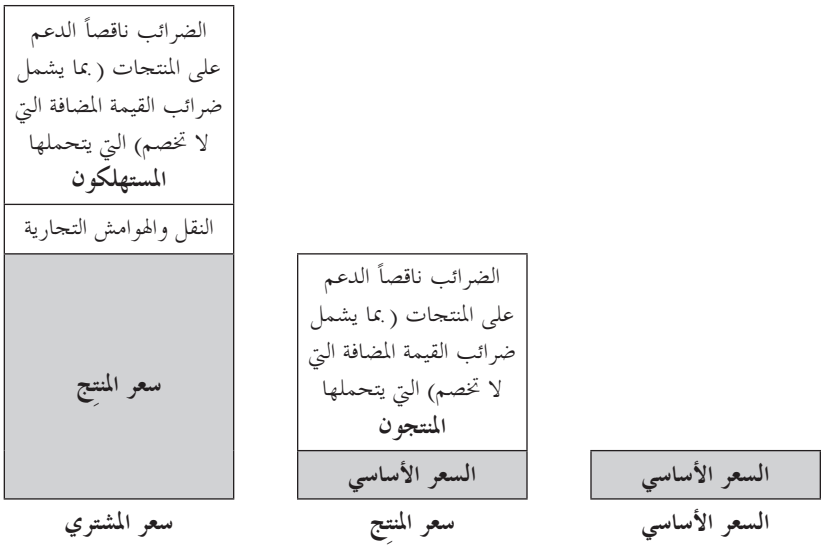

الشكل ٢-٣ عملية تداول السلع في السوق

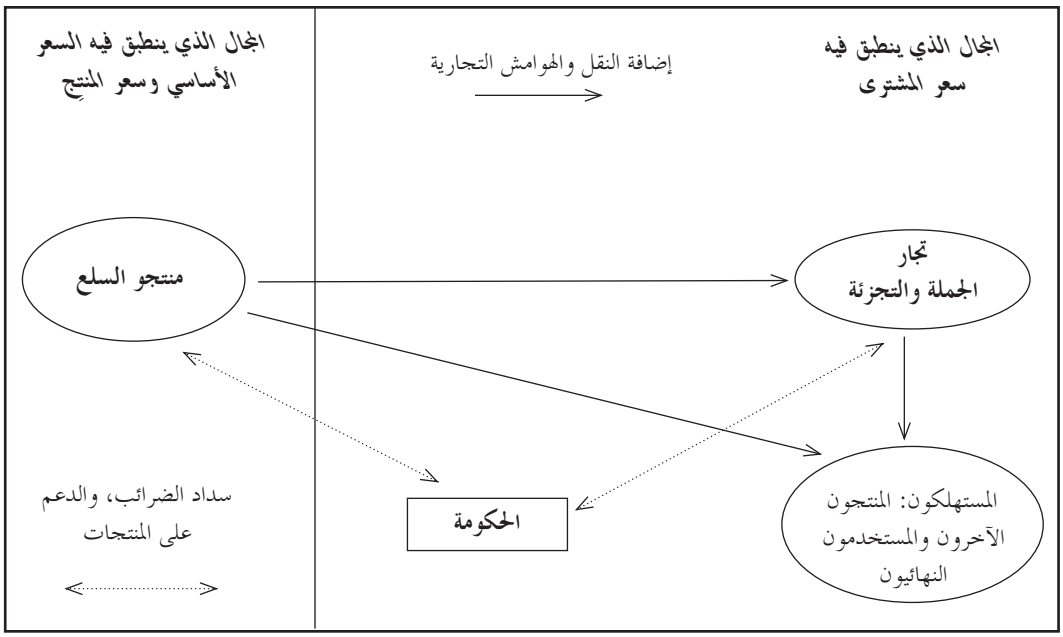

٣ - تقييم تجميعات الحسابات القومية

٢-٢٩ من الممكن أن تكون هناك اختلافات في تقييم السلع والخدمات، غير أنه ينبغي أن تُحَقِّق عملية التقييم ثلاثة مبادئ:

(أ) انتظام العناصر عندما يكون من المتعيَّن تجميعها؛

(ب) تفادي الازدواج في العَدّ؛

(ج) سعر المشتري = السعر الأساسي + الهوامش التجارية + الضرائب ناقصاً الدعم على المنتجات.

٢-٣٠ وفي المساواة بين العرض والاستخدامات للسلع والخدمات (انظر المعادلة (٢-١))، يكون مجموع العرض ومجموع الاستخدامات بأسعار المشتري ويكون كل تجميع بأسعار المشتري أو ما يُعادلها. والفئة ''المخرَجات + الضرائب ناقصاً الدعم على المنتجات'' هي في الواقع المخرَجات بأسعار المشتري وذلك على الرغم من أن العنصر ''المخرَجات'' هو بالأسعار الأساسية. و''المخرَجات'' بالأسعار الأساسية تشمل بالفعل المخرَجات للخدمات التجارية بحيث لا تكون

هناك حاجة إلى أن تُدرج الهوامش التجارية من جديد لتفادي حدوث ازدواج في العَـد. غير أنه يجب أن تُضاف الضرائب ناقصاً الدعم على المنتجات للحصول على المخرَجات بأسعار المشتري.

٢-٣١ وكي يكون هناك توافق مع مبادئ التقييم من الممكن، عند قياس الناتج بالأسـعار الأساسـية، تحديد المعادلتين (٢-٣) و(٢-٦) بمزيد من الوضوح كما يلي:

(٢-١٠) إجمـالي القيمـة المضافة بالأسـعار الأساسـية = المخرَجات بالأسـعار الأساسـية - الاسـتهلاك الوسيط بأسعار المشتري

(٢-١١) الناتـج المحلي الإجمالي = إجمـالي القيمة المضافة بالأسـعار الأساسـية + الضرائب ناقصاً الدعم على المنتجات

٢-٣٢ ولضمـان التوافـق مـع مبادئ التقييم، عندما تُقاس المخرَجات بأسعار المُنتِج، يمكن تحديد المعادلتين (٢-٣) و (٢-٦) كما يلي:

(٢-١٢) إجمالي القيمة المضافة بأسـعار المنتِج = المخرَجات بأسـعار المنتِج - الاسـتهلاك الوسـيط بأسـعار المشتري

(٢-١٣) الناتـج المحلي الإجمالي = إجمـالي القيمة المضافة بأسعار المنتِج + رسوم الاستيراد[٣].

دال - التعاريف الأساسية للتجميعات الأخرى للسلع والخدمات في الحسابات القومية

١ - تعريف المخرَجات

٢-٣٣ المخرَجات هي قيمة السلع والخدمات التي تُنتَج داخل منشأة في الاقتصـاد وتصبـح متاحة للاسـتخدام خارج تلك المنشـأة[٤] (انظر الجـدول ٢-٢ للتعرُّف على نـوع المُنتِج والمخرَجات من حيث كونها منتجات سوقية وغير سوقية وللاستعمال النهائي الخاص).

٢-٣٤ والفواقِـد أو المضَيَّعـات في الإنتـاج والتوزيـع لا تُحسَـب كمخرَجـات. وعلى سـبيل المثال فـإن الكهرباء التي تُنتَـج وتُفقَد في التوزيع ليست جزءًا من المخرَجات.

٢-٣٥ والمخرَجـات من السـلع والخدمات تُسَـجَّل عـادةً عندما يُسـتَكمَل إنتاجهـا. غـير أنـه إذا اسـتغرق إنتاج وحـدة واحدة من المخرَجات وقتاً يزيد عن فترة محاسـبية واحدة فإنه يجب أن يُسَجَّل في نهاية الفترة المحاسبية أن العمل تحت التنفيذ.

٢-٣٦ ومخرَجات الخدمـات التجارية هي الهامش الذي يتحقَّق من سـلعة اشتُريت كي يُعاد بيعها. وهذا الهامش يساوي سعر البيع ناقصاً تكلفة إعادة شراء السلعة التي بيعت وقت بيعها.

٢-٣٧ والمخرَجات بالنسـبة لمصرف هي رسـوم خدماته الضمنية والصريحة التي لا تمثِّل إلا جزءًا صغيراً من رسوم الفائدة (انظر التعريف التفصيلي في الفقرات ٢-٧٩ إلى ٢-٨٧ أدناه).

٢-٣٨ ومخرَجات صناديق التأمينات أو صناديق المعاشات التقاعدية هي رسـوم الخدمة التي تُمثِّل جزءًا صغيراً من الأقسـاط أو المساهمات المدفوعـة (انظر التعريـف التفصيلي في الفقـرات ٢-٧٩ إلى ٢-٨٧ أدناه).

٢-٣٩ والمخرَجات غير السوقية، التي تُقَدَّم بالمجَّان أو تُباع بأسعار ليست لها قيمة اقتصادية كبيرة، تقاس بتكاليف الإنتاج (انظر الفقرات ٢-٢٩ إلى ٢-٣٢ أعلاه للاطلاع على تعريف لكيفية تقييم المخرَجات غير السوقية). والمخرَجات غير السوقية تشمل مخرَجات ما يلي:

(أ) الحكومة العامة؛

(ب) المؤسَّسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأُسر المعيشية؛

(ج) عمليات التشييد للحساب الخاص (الإنتاج للحساب الخاص يعني الإنتاج للاستخدام الخاص)؛

(د) أعمال البحث والتطوير للحساب الخاص؛

(هـ) تطوير برامج الحاسوب للحساب الخاص.

٢ - تعريف الاستهلاك الوسيط

٢-٤٠ الاستهلاك الوسيط يشمل السلع والخدمات التي يستخدمها بالكامـل منتِجـون خلال عمليـة إنتاجية لإنتاج مخرَجات من السـلع والخدمات خلال الفترة المحاسبية.

٢-٤١ والسـلع المعمِّـرة التي يمكن تصنيفها على أنها سـلع رأسمالية لأنها تُستَخدَم كأدوات للإنتاج على مدى عددٍ من السنوات (المناشير، والمجرفات، والسـكاكين، والفـؤوس، والمطارق، والمفـكَّات، وغير ذلك) يمكن إدراجها في الاستهلاك الوسيط إذا كانت أسعارها أقل من قيمة منخفضة معيَّنة. والمعيار يُحَدِّده عادةً المكتب الإحصائي أو سلطة الضرائب وذلك على حسب مرحلة التنمية الاقتصادية للبلد.

٢-٤٢ والاسـتهلاك الوسيط لا يشـمل تكاليف إنتاج أخرى مثل تكلفة اليد العاملة والتكاليف المالية وضرائب الإنتاج.

٢-٤٣ وتكاليف اليد العاملة والتكاليف المالية وضرائب الإنتاج هي تكاليف تتحمَّلها الشركات التجارية ولكنها تُعامَل في نظام الحسابات القومية كدخول مُوَلَّدة للاقتصاد في عملية الإنتاج.

٣ - تعريف الاستهلاك النهائي

٢-٤٤ الاسـتهلاك النهائي يشمل السـلع والخدمات التي تُستَخدَم من جانب الأُسر المعيشية أو المجتمع المحلي لتلبية الاحتياجات الفردية

---

[٣] يتعيَّن أن تُضاف رسـوم الاسـتيراد وذلك لأن المخرَجات بأسـعار المنتِج تشـمل الضرائب على المنتجات للمخرَجات المحلية وحدها ولا تشمل رسوم الاستيراد.

[٤] المنشأة هي وحدة إنتاج في مؤسَّسة، وهي تُعرَّف، عادة، بنوع المنتَج الذي تُنتِجه وبالقـدرة علـى تحديد عناصـر التكلفة لإنتاجها. وقد تتضمَّن المؤسَّسـة أكثر من منشـأة واحدة. والمنتجات التي تُنتَج للاسـتهلاك الوسـيط في نفس المنشأة لا تُحسَب كمنتجات. والمنتجات التي تُوَرَّد إلى منشـأة أخرى (حتى في نفس المؤسَّسـة) هي وحدها التي تُحسَب كمنتجات.

الجدول ٢-٢ أنواع المنتجين والمخرجات

		منتِجون سوقيون يشملون منشآت في: • شركات مساهمة كبيرة • مؤسَّسات غير مساهمة صغيرة (قد تكون مملوكة لأسر معيشية) تُسَوِّق غالبية منتجاتها	منتِجون للاستخدام النهائي الخاص مؤسَّسات غير مساهمة للأُسر المعيشية، تشمل: • مزارعو الكفاف، وما إليهم • الأُسر المعيشية التي تعمل في تشييد مساكنها الخاصة بها وفي إنتاج السلع الأخرى لاستخدامها الخاص	منتِجون غير سوقيين آخرون يشملون: • الحكومة العامة • المؤسَّسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأُسر المعيشية
نوع المخرجات المنتَجة	مخرجات السوق	غالباً	البعض (مثل الحبوب والخضروات وما إلى ذلك)	البعض (مثل الرسوم التي تُدفع مقابل الخدمات الحكومية وبيع المنشورات الحكومية)
	المخرجات للاستخدام النهائي الخاص	البعض، مثل: • تكوين رأس المال للحساب الخاص • تطوير برامج الحاسوب للحساب الخاص • البحث والتطوير • المخرَجات التي يُحتفظ بها للاستهلاك النهائي من جانب مالكي مؤسَّسات غير مساهمة	غالباً (مثل منتجات مزارعي الكفاف)	البعض (مثل تكوين رأس المال للحكومة)
	مخرجات غير سوقية أخرى	لا شئ	لا شئ	غالباً (مثل الخدمات المجّانية التي تقدمها الحكومة والمؤسَّسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأُسر المعيشية)

والحاجات الاجتماعية. وعلى هذا فإن الاستهلاك النهائي يُقسم إلى ما يلي:

(أ) الإنفاق على الاستهلاك النهائي للأُسر المعيشية؛

(ب) الإنفاق على الاستهلاك النهائي للحكومة العامة؛

(ج) الإنفاق على الاستهلاك النهائي للمؤسَّسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأُسر المعيشية.

٢-٤٥ وبالنسبة للأُسر المعيشية، تُشَكِّل جميع السلع المُستَهلَكَة، سواءً كانت سلعاً معمِّرة (السيَّارات، و الثلاَّجات، ومكيِّفات الهواء، وغير ذلك) أو سلعاً غير معمِّرة (الأغذية، والملابس)، جزءًا من الاستهلاك النهائي وذلك باستثناء المشتروات من المباني السكنية، أو تشييدها للحساب الخاص أو تحسينها، التي تُعامَل كجزء من إجمالي تكوين رأس المال.

٢-٤٦ والإنفاق على الاستهلاك النهائي للأُسر المعيشية يشمل ما يلي:

(أ) جميع السلع والخدمات المشتراة للاستهلاك النهائي من جانب الأُسر المعيشية؛

(ب) جميع السلع المنتَجَة للاستهلاك النهائي الخاص من جانب الأُسر المعيشية، بما يشمل السلع والخدمات التي تُنتِجها مؤسَّسات مملوكة لأُسر معيشية ويُحتَفَظ بها من أجل الاستهلاك النهائي؛

(ج) الخدمات المنزلية التي تُنتَج من أجل الاستهلاك النهائي الخاص بتعيين أفراد يحصلون على أجر، مثل الخَدَم والطُهاة والبستانيين والسائقين؛

(د) خدمات المساكن التي يَشغَلها مالكوها (التي تكون قيمها المحتَسَبة مُعادِلة لقيم الإيجارات في السوق)؛

(هـ) جميع السلع والخدمات التي تحصل عليها الأُسر المعيشية في تعاملات مقايضة من أجل الاستهلاك النهائي؛

(و) جميع السلع والخدمات التي تتلقَّاها الأُسر المعيشية كمدفوعات عينية من المنتِجين؛

(ز) الإنفاقات المُتَكَبَّدة في عمليات التزيين والصيانة والإصلاحات الروتينية للمساكن والسلع الشخصية التي تُجرى بطريقة ''اعمله بنفسك''؛

(ح) تسديد الرسوم إلى الوحدات الحكومية للحصول على أنواع مختلفة من التراخيص والتصاريح والشهادات وجوازات السفر وغير ذلك؛

(ط) رسوم الخدمات الصريحة والمحتَسَبة المفروضة على استخدام الأُسر المعيشية لخدمات الوساطة المالية التي تقدِّمها المصارف وشركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية وغيرها.

٢-٤٧ وإنفاق الاستهلاك النهائي للحكومة العامة والمؤسَّسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأُسر المعيشية تشمل:

(أ) المخرَجات غير السوقية خلاف تكوين رأس المال للحساب الخاص التي تُقَاس بتكاليف الإنتاج ناقصاً المبيعات العَرَضيَّة للمخرَجات الحكومية؛

(ب) الإنفاق على السلع والخدمات السوقية التي تُقَدَّم دون عمليات تحويل وبالمجَّان إلى الأسر المعيشية (التي يُشير إليها نظام الحسابات القومية على أنها تحويلات اجتماعية عينية).

٤ - تعريف الصادرات والواردات من السلع والخدمات

٢-٤٨ الصادرات والواردات بين الاقتصاد المحلي وبقية العالم هي تعاملات بين المقيمين وغير المقيمين في منطقة اقتصادية (انظر الشكل ٢-٤).

الشكل ٢-٤ الصادرات والواردات كتعاملات بين المقيمين وغير المقيمين

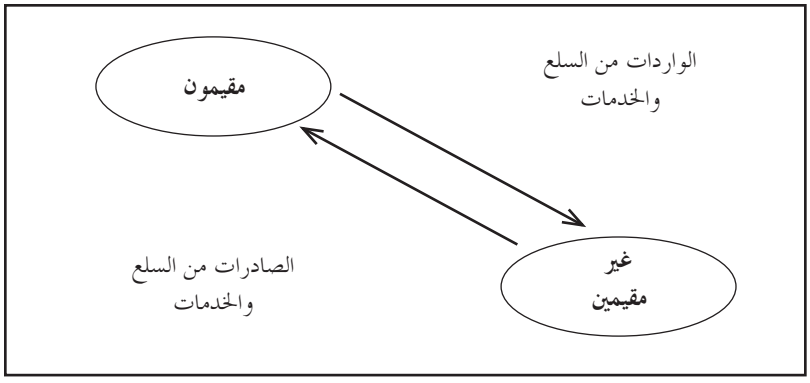

٢-٤٩ وأي تعامل في السلع والخدمات (مبيعات، مقايضة، هدايا) من مقيمين إلى غير مقيمين هو عملية تصدير، ومن غير مقيمين إلى مقيمين هو عملية استيراد. ويجب أيضاً أن يُحتَسَب تحويل للدخل بنفس القيمة.

٢-٥٠ والصادرات والواردات لا تشمل جميع التعاملات في الأراضي والمباني والأصول غير المُنتَجَة غير القابلة للنقل، وكذلك في الأصول المالية (الأسهم، السندات، النقود، الذهب النقدي، وغير ذلك). ونظام الحسابات القومية يتضمن قاعدة استثنائية بالنسبة للأراضي والمباني والأصول غير المُنتَجَة غير القابلة للنقل وذلك لأنها تظل مُستَخدَمة لأغراض الإنتاج في الاقتصاد المحلي. والأصول المالية ليست سلعاً ولا خدمات.

٢-٥١ وتكون هناك صادرات وواردات عندما تحدث تغييرات في الملكية بين المقيمين وغير المقيمين وذلك بغض النظر عما إذا كانت هناك تحرُّكات مادية مناظرة للسلع عبر الحدود. غير أن هناك ثلاثة استثناءات تحتاج إلى احتساب للتغييرات في الملكية: (أ) الاستئجار المالي، (ب) عمليات التسليم بين المؤسَّسات المساهمة، و(ج) السلع التي تُرسَل كي تُجرى عليها عمليات كبيرة حسب الطلب أو لإجراء إصلاحات. والسلع التي تُشتَرى من غير المقيمين وتُباع لغير المقيمين بواسطة متعَهِّدين للسلع في حدود نفس الفترة الزمنية لا تُسَجَّل على أنها صادرات أو واردات.

المقيمون وغير المقيمين

٢-٥٢ أية وحدة مؤسَّسية (أسرة معيشية، مؤسَّسة، وحدة لا تهدف إلى الربح، أو غير ذلك) هي وحدة مقيمة عندما يكون لها مركز لمصلحة اقتصادية في المنطقة الاقتصادية موضع البحث. ووجود مركز لمصلحة اقتصادية في منطقة يعني ملكية أرض أو ملكية هياكل أو ممارسة نشاط إنتاجي في منطقة لفترة طويلة من الزمن (سنة واحدة على الأقل).

٢-٥٣ والأفراد العسكريون والموظفون المدنيون، بما يشمل الدبلوماسيين المعيَّنين في الخارج من جانب منطقة اقتصادية، هم أشخاص مقيمون تابعون للمنطقة التي عيَّنتهم.

٢-٥٤ والطلاَّب هم أشخاص مقيمون تابعون لبلدهم الأصلي، أياً كانت مدة دراستهم في الخارج.

٢-٥٥ والمنظمات الدولية لا تُعتَبَر جهات مقيمة تابعة لأي اقتصاد وطني، ولكن العاملين فيها هم أشخاص مقيمون في المنطقة الاقتصادية التي يُتَوقَّع أن يقيموا فيها لفترة سنة واحدة على الأقل.

٢-٥٦ ومالكو المباني والأصول غير المنتَجة، مثل الأراضي أو الأصول الجوفية أو الترتيبات القانونية (الإيجارات وغيرها)، حتى إن كانوا غير مقيمين بالفعل، يعامَلون كمقيمين في المنطقة الاقتصادية وذلك لأن تلك الأصول تظل في الاقتصاد وتخدم الأنشطة الإنتاجية للاقتصاد. والتعاملات المتعلقة بهذه الأصول لا تُشَكِّل جزءًا من الصادرات والواردات.

تقييم الصادرات والواردات

٢-٥٧ تُقَيَّم الصادرات على أساس التسليم على ظهر السفينة (فوب)، أي بالأسعار عند حدود الجمارك المحلية قبل أن تُشحَن إلى الخارج. وينبغي أن تكون تلك الصادرات، بحكم تعريفها، مُعادِلة لأسعار المشتري وذلك لأن تلك الأسعار تشمل النقل الداخلي والتكاليف التجارية لنقل السلع إلى الموانئ، كما تشمل الضرائب ناقصاً الدعم على المنتجات التي يدفعها المشترون أو يحصل عليه المنتِجون.

٢-٥٨ ويجب أيضاً أن تُقَيَّم الواردات على أساس التسليم فوب، ولكنها تُقَيَّم بالأسعار عند حدود الجمارك الخارجية.

٢-٥٩ وتُحَدَّد قيمة الواردات عادةً على أساس التكلفة والتأمين والنقل (سيف) عند حدود الجمارك المحلية من جانب سلطات الجمارك. وكي تُشتَقّ قيمة الواردات على أساس التسليم فوب يجب أن تُقَدَّر تكلفة خدمات النقل والتأمين بين خطّي الحدود وأن تُخصَم تلك التكلفة من قيمة الواردات على أساس أن التكلفة تشمل النقل. وخدمات الشحن والتأمين بالنسبة للواردات يمكن أن يقدِّمها المقيمون أو غير المقيمين. والخدمات التي يقدمها غير المقيمين هي واردات، ولكن الخدمات التي يُقدِّمها المقيمون فإنها مخرَجات محلية. والواردات على أساس التسليم فوب تتفادى عَدّ المخرَجات المحلية على أنها واردات، كما تتفادى حدوث ازدواج في عَدّ خدمات الشحن والتأمين المستَورَدَة لأنها مُتضَمَّنة بالفعل في البيانات المتعلقة بالواردات من الخدمات.

٥ - تعريف إجمالي تكوين رأس المال

٢-٦٠ يتطابق إجمالي تكوين رأس المال في نظام الحسابات القومية مع مفهوم الاستثمار في السلع الرأسمالية، وهو المفهوم الذي يستخدمه خبراء الاقتصاد. وإجمالي تكوين رأس المال لا يشمل سوى السلع الرأسمالية المُنتَجَة (الآلات، المباني، الطُرق، الأصول الفنيّة، وغير ذلك) والتحسينات التي يتم إدخالها على الأصول غير المُنتَجَة. وإجمالي تكوين رأس المال يقيس ما يُضاف إلى رصيد رأس المال من المباني والمعدّات والمخزونات، أي ما يُضاف إلى القدرة على إنتاج مزيد من السلع والدخل في المستقبل.

٢-٦١ والأصول غير المُنتَجَة، مثل الأراضي والموارد الطبيعية والأشياء التي تخضع لحقوق الاختراع، قد تُستَخدَم أيضاً كرأسمال في منشأة أو مؤسَّسة، أو في الاقتصاد ككُل، ولكنها لا تشكل جزءًا من إجمالي تكوين رأس المال في نظام الحسابات القومية.

٢-٦٢ وفي محاسبة الأعمال التجارية، قد يكون الاستثمار في السلع الرأسمالية شاملاً للممتلكات ناقصاً الأصول غير المنتَجَة التي تم التصرُّف فيها (الأراضي، الموارد المعدنية، وغير ذلك). وعلى المستوى الوطني، لن يؤثِّر إدراج، أو استبعاد، الأصول غير المنتَجة على قيمة الاستثمار في السلع الرأسمالية إذ أن بيع كيان اقتصادي لأصل غير مُنتَج سوف يُعادله شراء كيان اقتصادي آخر لنفس الأصل.

الاستخدام الشائع لمصطلح ''الاستثمار''

٢-٦٣ في الاستخدام الشائع (الأعمال التجارية والأُسر المعيشية) يُعتَبر مفهوم الاستثمار مفهوماً واسع النطاق بدرجة كبيرة. وهذا المفهوم يشمل:

(أ) الاستثمار في الأصول المنتَجَة وغير المنتَجَة (أي براءات الاختراع، حُسن النيّة، الموارد الطبيعية)؛

(ب) الاستثمار في الأصول المالية.

مكوِّنات إجمالي تكوين رأس المال

٢-٦٤ إجمالي تكوين رأس المال، الذي يُعتَبَر عنصراً أساسياً في تغيير قيم الأصول غير المالية في الاقتصاد، يشمل (انظر الجدول ٢-٣ للاطلاع على تصنيف الأصول وآثار إجمالي تكوين رأس المال على الأصول):

(أ) إجمالي تكوين رأس المال الثابت؛

(ب) التغيرات في المخزونات؛

(ج) الحيازة ناقصاً التصرُّف في الأشياء الثمينة (مثل المجوهرات والأعمال الفنيّة).

إجمالي تكوين رأس المال الثابت

٢-٦٥ إجمالي تكوين رأس المال الثابت يشمل:

(أ) قيمة الحيازات ناقصاً قيمة الأصول المُنتَجَة الجديدة أو الموجودة التي يجري التصرُّف فيها، مثل المساكن، وهياكل المباني الأخرى، والآلات والمعدَّات، والأصول التي تجري تنميتها (مثل الأشجار والماشية)، والاكتشافات المعدنية، وبرامج الحاسوب، والأعمال الترفيهية أو الأدبية أو الفنيّة الأصلية، والأصول الثابتة غير الملموسة الأخرى؛

(ب) تكاليف نقل الملكية للأصول غير المالية غير المُنتَجَة، مثل الأراضي والأصول التي تخضع لحقوق الاختراع؛

الجدول ٢–٣ تصنيف وتكوين الأصول غير المالية

أنواع الأصول غير المالية	الميزانية الافتتاحية	التغيرات في الميزانيات				الميزانية الختامية
		إجمالي تكوين رأس المال		استهلاك رأس المال الثابت	التغيرات الأخرى في الميزانية	
		الحيازة مخصوماً منها الأصول المتصرف فيها، تكلفة التحسينات الرئيسية	تكلفة تحويلات الملكية			
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(١)+(٢)+(٣)–(٤)+(٥)
الأصول المنتَجَة						
الأصول الثابتة المنتَجَة						
الأصول الثابتة الملموسة						
المساكن						
المباني والإنشاءات الأخرى						
المباني غير السكنية						
منشآت أخرى						
الآلات والمعدَّات						
معدَّات النقل						
آلات ومعدَّات أخرى						
الأصول المفتَلَحَة						
الحيوانات الداجنة المرَبَّاة للتكاثر أو لإنتاج الألبان، أو لغير ذلك						
كروم العنب وبساتين الفاكهة وغيرها من المزارع						
الأصول الثابتة غير الملموسة						
استكشاف المعادن						
برامج الحاسوب						
الأعمال الترويحية أو الأدبية أو الفنيَّة الأصلية						
الأصول الثابتة الملموسة الأخرى						
المخزونات						
المواد واللوازم						
الأعمال قيد الإنجاز						
السلع مكتملة التجهيز						
السلع المعدَّة لإعادة بيعها						
النفائس						
الأصول غير المُنتَجَة						
الأصول غير المُنتَجَة الملموسة						
الأراضي						
الأصول الجوفية						
احتياطيات الفحم والنفط والغاز الطبيعي						
احتياطيات المعادن الفلزّية						
احتياطيات المعادن اللافلزّية						
الموارد البيولوجية غير المفتَلَحَة						
الموارد المائية						
الأصول غير المنتَجَة غير الملموسة						
الكيانات ذات براءات الاختراع						
عقود الاستئجار وغيرها من العقود القابلة للتحويل						
الشهرة التجارية المشتراة						
الأصول الأخرى غير المنتَجَة غير الملموسة						

(ج) التحسينات الرئيسية التي يتم إدخالها على الأصول غير المالية المنتَجَة وغير المنتَجَة التي تُطيل حياة الأصول (مثل اقتطاع الأراضي من البحر وإزالة الأحراج والصخور وغير ذلك، وتجفيف المستنقعات أو ري الغابات، ومنع الفيضان أو التَحَات)؛

(د) من الممكن أن تأخذ الحيازة شكل الشراء، والإنتاج للحساب الخاص، والمقايضة، والتحويل النوعي لرأس المال، والتأجير المالي، والنمو الطبيعي للأصول التي تجري تنميتها، وإجراء إصلاحات رئيسية على الأصول المنتَجَة؛

(هـ) من الممكن أن يأخذ التصرُّف في الأصول شكل البيع، أو المقايضة، أو التحويل النوعي لرأس المال، أو التأجير المالي. والخسائر الاستثنائية، مثل الخسائر التي تَنتُج عن كوارث طبيعية (حريق أو جفاف أو غير ذلك) لا تُسَجَّل على أنها تَصرُّف في الأصول.

التغيرات في المخزونات

٢-٦٦ المخزونات تشمل:

(أ) المواد والإمدادات؛

(ب) الأعمال قيد الإنجاز (زراعة المحاصيل، تنمية الأشجار والماشية، الهياكل غير المستَكمَلَة، الأصول الثابتة الأخرى غير المستكمَلَة، إنتاج الأفلام وبرامج الحاسوب المستكمَلة جزئياً)؛

(ج) السلع تامة الصنع؛

(د) السلع المُعَدَّة لإعادة بيعها.

هاء - مسائل القياس

١ - تقدير المخرَجات السوقية من المبيعات

٢-٦٧ تُقَيَّم المخرَجات بإيجاد حاصل ضرب كِميَّة المخرَجات في سعر الوحدة من المنتَج بالأسعار الأساسية (مع استبعاد جميع الضرائب المفروضة على المُنتَج وتكاليف التجارة والنقل لتسليم السلع من المنتجين إلى المشترين). وهذه الطريقة تُطَبَّق على العديد من المحاصيل أو الماشية.

٢-٦٨ غير أنه ليس من الممكن، عادةً، الحصول على كِميَّة المخرَجات عن طريق سؤال المنتجين، وخاصة في الصناعات التحويلية وصناعات الخدمات، لأنهم لا يكونون ملمِّين إلا بالمبيعات وبتكلفة المبيعات التي تُسَجَّل في الحسابات التجارية وتسمَّى، عادةً، القوائم المالية.

٢-٦٩ والمخرَجات بالأسعار الأساسية تُحسَب، نظرياً، كما يلي:

(أ) المخرَجات = المبيعات ناقصاً ضرائب المبيعات زائداً الدعم + التغيُّر في مخزون السلع مكتملة التجهيز والسلع شبه مكتملة التجهيز؛

(ب) التغيُّر في المخزون = الرصيد في نهاية المدة - الرصيد في بداية المدة؛

(ج) يجب أن تُقَيَّم الإضافات إلى المخزون بأسعار السوق وقت دخول السلع ضمن المخزون؛

(د) يجب أن تُقَيَّم المسحوبات من المخزون بأسعار السوق وقت سحب السلع.

٢-٧٠ ويمكن استخدام الصيغة التقريبية التالية لتقدير التغيُّر في المخزون بالأسعار الجارية من أجل حساب المخرَجات (انظر المثال في الجدول ٢-٤):

(أ) كمِّش مخزون نهاية المدة باستخدام الرقم القياسي للسعر الذي يلائمه؛

(ب) احسب التغيُّر في المخزون بسعر سنة الأساس؛

(ج) احسب التغيُّر في المخزون بالسعر الجاري بتضخيم المخزون بسعر سنة الأساس باستخدام نفس الرقم القياسي للسعر.

٢ - المخرَجات من المحاصيل

٢-٧١ مخرَجات أي محصول هي، ببساطة، حاصل ضرب كِميَّة المخرَجات في سعر الوحدة بالأسعار الأساسية عندما يجري زرع المحاصيل وحصدها أثناء نفس الفترة المحاسبية.

٢-٧٢ ومخرَجات أي محصول (أو النمو الطبيعي للأصول المفتَلَحة) قد تُوَلَّد لكامل الفترة الزمنية التي تغطي أكثر من فترة محاسبية واحدة من وقت نثر بذور المحصول إلى وقت حصده. وللحصول على المخرَجات لكل فترة محاسبية يجب أن تُنسَب المنتجات المحصودة ناقصاً الفواقد والعوادم (أي المنتجات المنتهية التجهيز) لكل فترة على أساس النصيب في التكاليف الفعلية (أي المواد والخدمات واليد العاملة) التي يتم تكبُّدها خلال الفترة. وبافتراض أن التكاليف تُتَكَبَّد بالتساوي كل شهر خلال موسم المحصول وأن مجموع قيمة المنتجات المنتهية التجهيز هو ١٠٠ للحالة المُبيَّنة في الجدول ٢-٥ فإنه ستُنسب للسنة الأولى نسبة ١١/٤ وللسنة الثانية نسبة ١١/٧ من المنتجات المنتهية التجهيز. والمثال يفترض أن الأسعار لا تتغيَّر، وإلا فإنه يتعيَّن أن يُعاد تقييم العمل قيد الإنجاز بأسعار السوق الجارية.

٢-٧٣ ومخرَجات السنة الأولى تُعَامَل على أنها عمل قيد الإنجاز وتُقَيَّد ضمن المخزون (جزء من إجمالي تكوين رأس المال). وسيتعيَّن أن يُسحَب هذا المخزون بعد حصد المحصول في السنة التالية (تغيُّر سلبي في المخزون في إجمالي تكوين رأس المال). وهذا المثال يفترض عدم وجود تغيُّر في السعر.

٢-٧٤ والمبدأ الموصوف أعلاه لم يصبح بعد موضعاً للتطبيق على نطاقٍ واسع. فغالبية البلدان تنسب المخرَجات والتكاليف المرتبطة بها للفترة التي يُحصَد فيها المحصول. وهذه الممارسة الأخيرة هي ممارسة شائعة بصفة خاصة في تجميع الحسابات الربع سنوية.

الجدول ٢-٤ تقدير المخرجات من المبيعات: مثال

	حساب العمليات	الفترة صفر	الفترة ١	الفترة ٢	الفترة ٣
المعلومات المعطاة					
١ - المبيعات بعد خصم الضرائب زائداً الدعم			٨٠	١٢٠	٢٧٢
٢ - الرقم القياسي للسعر			١٠٠	١٢٥	٢٠٠
٣ - قيمة المخزون في نهاية المدة (القيمة الدفترية)		صفر	٤٠	٣٠	١٦
٤ - التغيُّر في المخزون (القيمة الدفترية)	= (الفترة ن - الفترة ن-١) تطبَّق على السطر (٣)		٤٠	-١٠	-١٤
البيانات المشتَقَّة					
٥ - قيمة المخزون بالأسعار الثابتة	= السطر (٣)* ١٠٠/السطر (٢)	صفر	٤٠	٢٤	٨
٦ - التغيُّر في المخزون بالأسعار الثابتة	= (الفترة ن - الفترة ن-١) من السطر (٥)		٤٠	-١٦	-١٦
٧ - التغيُّر في المخزون بالأسعار الجارية	= السطر (٦)* السطر (٢)/١٠٠		٤٠	-٢٠	-٣٢
٨ - المخرَجات بالسعر الأساسي	= السطر (١) + (السطر ٧)		١٢٠	١٠٠	٢٤٠

في هذا المثال، توفِّر طريقة التقدير قيمة مضبوطة للمخرَجات، وهو ما يمكن تحقيقه لأنه من المفترض أن رصيد المخزون المادي يُحَدَّد في نهاية كل مدة ويُعاد تقييمه في الوقت نفسه (السطر ٣). وبصفة عامة، تُقَدَّر قيمة المخزونات بطريقة مختلفة في الأعمال التجارية وذلك بطريقة (الوارد أخيراً يُصرَف أولاً) أو بطريقة (الوارد أولاً يُصرَف أولاً)، أو كما هو مذكور أعلاه. ولهذا فإن هذه الطريقة الكندية هي طريقة تقريبية فقط. انظر: *Links between Business Accounting and National Accounting*، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.00.XVII.13)، الفصل الثالث.

الجدول ٢-٥ تقدير المخرجات من المحاصيل: مثال

السنة المحاسبية الأولى				السنة المحاسبية الثانية										
نثر البذور										حصد المحصول				
-٤	-٣	-٢	-١	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١
المخرجات (الشهور الأربعة الأخيرة) = ٣٦,٤ التغير في المخزون = ٣٦,٤				المخرجات (الشهور السبعة الأولى) = ٦٣,٦ التغير في المخزون = ٣٦,٤										

٣ - المخرَجات من الماشية

٢-٧٥ تستند صيغة تقدير المخرَجات من الماشية بصفة عامة إلى العلاقة الآتية:

المخرَجات من الحيوانات الحيَّة + الواردات = الحيوانات التي ذُبِحَت أو التي نَفَقَت لأسباب طبيعية + الصادرات+ التغيُّر في الرصيد من الحيوانات

٢-٧٦ ويتعيَّن أن تُقَسَّم الحيوانات إلى نوعين رئيسيين:

(أ) الحيوانات التي تُعامل على أنها أصول ثابتة؛ مثل الحيوانات البالغة المُدِرَّة للألبان، والحيوانات التي تُرَبى من أجل صوفها، وتربية الحيوانات أو حيوانات الجَرّ التي يزيد عمرها عن سنة واحدة؛

(ب) الحيوانات التي تُعامَل على أنها أعمال قيد الإنجاز، مثل الحيوانات التي تُرَبى من أجل الذبح أو الحيوانات الصغيرة (من عمر سنة واحدة أو أقل) التي تُرَبى كي تُستَخدَم كأصول ثابتة؛

(ج) ويمكن تقدير المخرَجات أولاً من حيث العَدَد والوزن، ثم تُقَيَّم بالأسعار الأساسية.

٢-٧٧ وللاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، الفقرات ٦-٩٤ إلى ٦-١٠٠؛ والمرجع Food and Agriculture Organization of the United Nations, *A System of Economic Accounts for Food and Agriculture* (Rome, 1996).

٤ - مخرَجات الخدمات التي تُباع بالجملة والتجزئة

٢-٧٨ مخرَجات الخدمات التي تُباع بالجملة والتجزئة، والتي تُسمَّى الهامش التجاري، هي الفرق بين سعر البيع وتكلفة شراء السلعة المباعة من جديد وقت بيعها (انظر الجدول ٢-٦).

الجدول ٢-٦ مخرجات الخدمات التي تباع بالجملة والتجزئة: مثال

الفترة ٣	الفترة ٢	الفترة ١	الفترة
• اشتُري المنتَج ألف بالسعر ١٠٠			• بيع المنتَج ألف بالسعر ١٢٠ • القيمة السوقية إذا أريد إعادة تخزين المنتَج المباع: ١٠٠

نظرياً: المخرَجات بالسعر الأساسي = الهامش التجاري = ١٢٠ - ١١٠ = ١٠؛ والمخرَجات تقيَّم بالسعر الأساسي لأن البيع يُسجَّل عادةً بعد خصم الضرائب على المنتجات التي تُضَاف إلى فواتير المشترين.

عملياً: الهامش التجاري = ١٢٠ - ١٠٠ = ٢٠ إذا لم تكن المخزونات قد قُيِّمت على نحو ملائم (انظر الفقرات ٢-٦٧ إلى ٢-٧٠ أعلاه المتعلِّقة بتقدير المخرَجات السوقية من المبيعات؛ والفرق ١٠ يُسمَّى مكسب الاحتفاظ بالسلعة الذي لا يُعَدّ جزءًا من المخرَجات.

٥ - مخرَجات خدمات الوساطة المالية

٢-٧٩ ليس من الممكن أن تقاس مباشرةً مخرَجات شركات الوساطة المالية في الأعمال المصرفية وخدمات التأمين وخدمات صناديق المعاشات التقاعدية وذلك لأن تلك الشركات لا تُحمِّل عملاءها، عادةً، أية نفقات نظير الخدمات التي تؤديها فيما عدا بعض الخدمات العارضة البسيطة. والمصارف تحصل على المصدر الأساسي لدخلها من الفرق بين الفائدة التي تكسبها عن طريق تقديم القروض والفائدة التي تدفعها على الودائع. وصناديق المعاشات التقاعدية وشركات التأمين تقبل الاشتراكات وتستثمرها كي تدفع المبالغ المستحقة لعملائها. ويَتعيَّن أن تقاس المخرَجات على نحو غير مباشر.

مخرَجات خدمات الأعمال المصرفية

٢-٨٠ تقاس مخرَجات خدمات الأعمال المصرفية على النحو التالي:

المخرَجات = رسوم الخدمات الصريحة + رسوم الخدمات الضمنية

= رسوم الخدمات الصريحة + دخل الممتلكات المستحق القبض (لا يشمل الدخل المقبوض على الأموال الخاصة) - مدفوعات الفائدة.

٢-٨١ وقد تُحسب مخرَجات البنك المركزي بتكاليف الإنتاج إذا كانت المخرَجات المحسوبة بالصيغة المذكورة أعلاه تَتذَبذب بشكلٍ غير معقول نتيجة لسياسته النقدية.

مخرَجات خدمات التأمين

٢-٨٢ تقاس مخرَجات خدمات التأمين على النحو التالي:

المخرَجات = مجموع الأقساط الفعلية المحصَّلة (باستثناء الأقساط المدفوعة مقدماً)

زائداً مجموع المبالغ المُكمِّلة للأقساط (تساوي الدخل المكتسب من استثمار الاحتياطيات التِقنيَّة للتأمين، التي تشمل أيضاً الدفعات المقَّدمة واحتياطيات المطالبات المعلقة وغير المتوقَعة)

ناقصاً مجموع المطالبات المستحقة (بما يَشمل المطالبات المعلَّقة التي لم تُدفع بعد)

زائداً التغيُّر في الاحتياطيات الاكتوارية واحتياطيات التأمين مع الأرباح

٢-٨٣ ومن المرجَّح بدرجة كبيرة أن تَتذَبذَب بشدة مع مرور السنين مخرَجات خدمات التأمين وذلك نتيجة لحركة تسديد المطالبات. وقد أدخلت بعض البلدان المتوسط المتحرك لخمس سنوات، بأخذ متوسط السنة الجارية والسنوات الأربع السابقة لتقليل تَذبذُبات المخرَجات وبالتالي تذبذُبات القيمة المضافة. وعندما تكون قيمة المطالبات مرتفعة بدرجةٍ كبيرة، وخاصةً عند وقوع حوادث مأساوية، قد تصبح المخرَجات سالبة وقد يتَعيَّن أن توزَّع المطالبات على سنوات مُقبِلة في حساب المخرَجات والقيمة المضافة. والمنظمات الدولية تدرس المسائل من أجل التوصل إلى حل أكثر ملاءَمة. غير أن أحد الاحتمالات يَتمثَّل في قياس المخرَجات للحوادث المأساوية وحدها باستخدام تكاليف الإنتاج.

مخرَجات خدمات صناديق المعاشات التقاعدية

٢-٨٤ تُقاس مخرَجات خدمات صناديق المعاشات التقاعدية كما يلي:

المخرَجات = مجموع الاشتراكات الفعلية للمعاشات التقاعدية

زائداً مجموع الاشتراكات التكميلية (تساوي الدخل المُتحصَّل من استثمار الاحتياطيات التقنية لصناديق المعاشات التقاعدية)

ناقصاً المزايا المستحقَّة

زائداً التغيُّر في الاحتياطيات الاكتوارية.

مخرَجات الخدمات المالية الأخرى

٢-٨٥ تقاس مخرَجات المتعاملين في النقد الأجنبي والسندات بالهوامش التجارية (الفرق بين سعر المشتري للموزِّع ناقصاً سعر المشتري للبائع)، غير أنه يجب استبعاد احتجاز المكاسب الناتجة عن تَذبذُب الأسعار (انظر مخرَجات الخدمات التي تُباع بالجملة والتجزئة).

٢-٨٦ ومخرَجات خدمات الوساطة المالية الأخرى، مثل سماسرة السندات والقروض والتأمين والمستشارين في مجال الاستثمار، تقاس بالرسوم أو العمولات التي تُحمَّل على العملاء.

٢-٨٧ ومقرضو النقود الذين يقرضون أموالهم الخاصة بهم لا يولِّدون مخرَجات لأنهم لا يعملون في مجال الوساطة المالية.

٦ - تقدير الاستهلاك الوسيط من شراء المواد

٢-٨٨ ليس من الممكن الحصول مباشرة على استخدامات السلع في الإنتاج، التي تُعتبر جزءًا من الاستهلاك الوسيط، عن طريق سؤال المنتجين. فحسابات الأعمال التجارية التي يحتفظ بها المُنتجون لا تُسجِّل إلا المشتريات من المواد ومخزونات المواد. ويُمكِن الحصول على استخدامات السلع في الإنتاج باستخدام الصيغة التالية:

استخدامات المواد = المشتريات من المواد - التغير في مخزون المواد

٢-٨٩ ولتقريب التغير في المخزون ينبغي أن تُطبَّق الطريقة المستخدَمة للمخرَجات.

٢-٩٠ وللاطلاع على مُناقشة تفصيلية لمعالجة المخزونات في نظام الحسابات القومية، انظر: *Handbook of Input-Output Table Compilation and Analysis* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.99.XVII.9)، الفصل الخامس، التذييل ألف.

٧ - تقدير المخرَجات بتكاليف الإنتاج

٢-٩١ المخرَجات التي تقاس بتكاليف الإنتاج هي مجموع التكاليف التالية:

(أ) الاستهلاك الوسيط؛

(ب) تعويضات المستخدَمين:

'١' الأجور والمرتبات النقدية والعينيَّة؛

'٢' المساهمات الاجتماعية لأرباب الأعمال في الضمان الاجتماعي ونُظم التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية؛

'٣' المزايا المتعلقة بالمرض والبطالة والتقاعد، وغير ذلك، التي يدفعها أرباب العمل للمستخدَمين (المسمَّاة مساهمات اجتماعية محتَسبة)؛

(ج) استهلاك رأس المال الثابت؛

(د) الضرائب الأخرى ناقصاً الدعم، على الإنتاج.

٨ - تقدير استهلاك رأس المال الثابت

٢-٩٢ استهلاك رأس المال الثابت هو تكلفة من تكاليف الإنتاج. واستهلاك رأس المال الثابت يقيس الانخفاض في القِيم الجارية لرصيد الأصول الثابتة التي يملكها، ويستخدمها، المنتجون نتيجة للتدهور المادي والتقادم العادي والأضرار العرضية العادية خلال الفترة المحاسبية.

٢-٩٣ وعلى هذا فإنه يمكن قياس استهلاك رأس المال الثابت بشكلٍ مباشر أو غير مباشر. والطريقة المباشرة هي إجراء دراسات استقصائية عن الأصول الثابتة المنتَجة في السوق لفترتين متتاليتين، ثم حساب الانخفاض في القيَم السوقية لأرصدة الأصول الثابتة. والطريقة غير المباشرة التي يوصي بها نظام الحسابات القومية هي طريقة المخزون الدائم التي تَستخدم تقريباً للتقييم السوقي والتي يحتاج تنفيذها إلى تكاليف أقل. والإهلاك في المحاسبة التجارية ليس مقبولاً في المحاسبة القومية لأنه يستند إلى قيَم دفترية تاريخية.

٢-٩٤ والجدول ٢-٧ يبيِّن الفرق بين الإهلاك المستخدَم في المحاسبة التجارية واستهلاك رأس المال الثابت، وهو المفهوم الاقتصادي الذي يتبنَّاه نظام الحسابات القومية. والمثال المقدَّم الذي يتصف بالبساطة الشديدة يُبيِّن كيفية حساب الإهلاك في الحسابات التجارية واستهلاك رأس المال الثابت. ويُفترض أن الأصول الثابتة قد اشتُريت في الزمن T-3 بمبلغ ٨٠٠ وقُيِّدت في الحساب التجاري بهذا السعر (مثلاً، القيمة الدفترية أو القيمة التاريخية)، وأن فترة حياتها هي أربع سنوات، وأنها سوف تُخَرَّد بعد ذلك. ويُفترض أن قيمة الأصول الثابتة سوف تنخفض بالتناسب على مدى فترة أربع سنوات (القسط الثابت للإهلاك).

٢-٩٥ والجزء ١ من الجدول ٢-٧ يُبيِّن طريقة حساب الإهلاك في المحاسبة التجارية أو الحكومية. ويُسجَّل إجمالي تكوين رأس المال بالقيمة الدفترية. وبالنظر إلى أن الأصل يظل باقياً لمدة أربع سنوات فإن الإهلاك يُحسَب، ببساطة، بقسمة القيمة الدفترية على الرقم ٤.

٢-٩٦ والجزء ٢ من الجدول ٢-٧ يُبيِّن طريقة حساب استهلاك رأس المال الثابت باستخدام طريقة المخزون الدائم. وهذه الطريقة تتطلب أولاً حساب إجمالي رصيد رأس المال واستهلاك رأس المال الثابت بسعر سنة الأساس، ثم تضخيم هذه القيَم إلى أسعار جارية باستخدام الأرقام القياسية للأسعار. وعلى هذا فإنه يَتعيَّن اتخاذ الخطوات التالية:

(أ) تحويل إجمالي رصيد رأس المال بالقيمة الدفترية إلى السعر في سنة الأساس. وفي هذا المثال حُدِدَت سنة الأساس بأنها الزمن T-2؛

(ب) يُحسب استهلاك رأس المال الثابت بسعر سنة الأساس وذلك باستخدام نفس افتراض القسط الثابت للإهلاك. وصافي رصيد رأس المال بسعر سنة الأساس هو الفرق بين إجمالي رصيد رأس المال واستهلاك رأس المال الثابت؛

(ج) الخطوة التالية هي اشتقاق استهلاك رأس المال الثابت وصافي رصيد رأس المال بقيَم السوق الجارية باستخدام الأرقام القياسية للأسعار.

الجدول ٢-٧ إهلاك واستهلاك رأس المال الثابت

١ - الإهلاك في المحاسبة التجارية بالقيمة الدفترية (أقساط ثابتة على مدى ٤ سنوات)							
	طريقة الحساب	الفترة $_{-٤}$	الفترة $_{-٣}$	الفترة $_{-٢}$	الفترة $_{-١}$	الفترة	الفترة $_{+١}$
١ - إجمالي تكوين رأس المال بالقيمة الدفترية							
٢ - الإهلاك بالقيمة الدفترية	الإهلاك بالقيمة الدفترية = السطر (١)/٤		٨٠٠				
٣ - صافي رصيد رأس المال بالقيمة الدفترية في نهاية المدة [أ]	صافي رصيد رأس المال بالقيمة الدفترية = صافي رصيد رأس المال بالقيمة الدفترية + إجمالي تكوين رأس المال بالقيمة الدفترية - الإهلاك بالقيمة الدفترية	صفر	٦٠٠	٤٠٠	٢٠٠	صفر	صفر
			٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	صفر
٢ - استهلاك رأس المال الثابت في المحاسبة القومية بطريقة المخزون الدائم							
	طريقة الحساب	الفترة $_{-٤}$	الفترة $_{-٣}$	الفترة $_{-٢}$	الفترة $_{-١}$	الفترة	الفترة $_{+١}$
٤ - الرقم القياسي للسعر للأصول الثابتة			١٠٠	١٠٥	١٠٦	١١٥	
بسعر سنة الأساس في الفترة $_{-٢}$							
٥ - إجمالي تكوين رأس المال				٨٤٠			
٦ - استهلاك رأس المال الثابت	= السطر (٥)/٤		٢١٠	٢١٠	٢١٠	٢١٠	صفر
٧ - صافي رصيد رأس المال في نهاية المدة	= صافي رصيد رأس المال + إجمالي تكوين رأس المال - استهلاك رأس المال الثابت	صفر	٦٣٠	٤٢٠	٢١٠	صفر	صفر
بسعر السوق الجاري							
٨ - استهلاك رأس المال الثابت بأسعار السوق الجارية	= السعر للسطر (٦) - بعد تعديله بالسطر (٤)		٢٠٠	٢١٠	٢١٢	٢٣٠	صفر
٩ - صافي رصيد رأس المال بأسعار السوق الجارية في نهاية المدة [أ]	= السعر للسطر (٧) - بعد تعديله بالسطر (٤)		٦٠٠	٤٢٠	٢١٢	صفر	صفر

[أ] من المتعارف عليه أن الإهلاك واستهلاك رأس المال الثابت يبدآن في السنة التي يتم فيها تكوين إجمالي رأس المال.

٢-٩٧ وكما هو مُبيَّن في الجزء ٢ من الجدول ٢-٧ فإن حساب استهلاك رأس المال الثابت لأصل ثابت واحد مدة بقائه أربع سنوات في الزمن T يتطلَّب بيانات عن إجمالي تكوين رأس المال للمباني التي من نفس النوع لفترة تبدأ بالسنة T-3. وعلى هذا فإن حساب استهلاك رأس المال الثابت يتطلَّب سلسلة زمنية طويلة من البيانات عن إجمالي تكوين رأس المال الثابت وعن متوسط مُدة بقائها في الخدمة، وكذلك عن احتمالات الاستغناء عنها. وفي الواقع العملي يتطلب تجميع صافي رصيد رأس المال وحساب استهلاك رأس المال الثابت الجمع بين الحصول على تقدير مرجعي أوَّلي لرصيد رأس المال (بدراسة استقصائية) وسلسلة من الإحصاءات المتعلقة بإجمالي تكوين رأس المال.

٢-٩٨ والطريقة البسيطة المبيَّنة في الجدول ٢-٧ تُزيل آثار انتهاء وجود الأصول، أي كيفية الاستغناء عن الأصول عندما يصل عمرها إلى قرب متوسط مُدة بقائها في الخدمة، وخاصة عندما يكون هناك أكثر من أصل ثابت واحد من نفس النوع. وافتراض الإهلاك على أقساط ثابتة قد يحتاج إلى أن يحل محله افتراض أكثر واقعية يكون ملائماً لكل نوع من أنواع الأصول لأن بعضها يكون إهلاكه سريعاً في بداية فترة بقائه في الخدمة وبطيئاً في نهاية تلك الفترة، بينما ينطبق العكس على أصول أخرى.

٢-٩٩ وللاطلاع على مزيد من المعلومات التفصيلية عن طريقة المخزون الدائم، يُنصح القراء بالرجوع إلى: *Links Between National Accounting and Business Accounting* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.00.XVII.13) أو إلى منشور منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، *Measuring Capital: A Manual on the OECD publication Measurement of Capital Stocks, Consumption of Fixed Capital and Capital Services* (Paris, 2001).

٩ – العلاقة بين استهلاك رأس المال الثابت وصافي تكوين رأس المال وصافي الادخار وصافي القيمة المضافة

٢-١٠٠ إجمالي تكوين رأس المال هو مصروفات الاستثمار الفعلي الذي يهدف إلى زيادة أرصدة الأصول غير المالية. غير أن جزءًا من إجمالي تكوين رأس المال يوجَّه كي يحلّ محلّ الأصول الثابتة التي تُستخدَم في الإنتاج. واستخدام الأصول الثابتة ينعكس في التدهور المادي أو التقادم العادي أو الأضرار العرَضية المعتادة. وعلى هذا فإن الزيادة الاقتصادية في الأصول الثابتة هي صافي تكوين رأس المال الذي يساوي إجمالي تكوين رأس المال ناقصاً استهلاك رأس المال الثابت. ويقابل هذا أن صافي القيمة المضافة وصافي الادخار يُحسبان بطرح استهلاك رأس المال الثابت من إجمال القيمة المضافة وإجمالي الادخار.

تمارين على الناتج المحلي الإجمالي حسب الإنتاج والإنفاق النهائي

بافتراض المعلومات المرفقة (المبسَّطة بدرجةٍ كبيرة)،

١ - قَدِّر إجمالي القيمة المضافة ونسبة القيمة المضافة/المخرَجات لكل صناعة من الصناعات التالية حسب فئات التصنيف الصناعي الدولي الموحَّد لجميع الأنشطة الاقتصادية:

ألف+باء	الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك
جيم	التعدِين واستغلال المحاجر
دال	الصناعة التحويلة
هاء	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه
واو	الإنشاءات
زاي+حاء	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية والسلع الشخصية والمنزلية؛ والفنادق والمطاعم
طاء	النقل والتخزين والاتصالات
ياء+كاف	الوساطة المالية؛ الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية
لام	الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإجباري
ميم+نون+سين	التعليم؛ الصحة والعمل الاجتماعي؛ أنشطة الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى
عين	أنشطة الأسر المعيشية الخاصة التي تستخدم أفراداً.

٢ - قَدِّر المخرَجات والاستهلاك الوسيط وإجمالي القيمة المضافة للأنشطة غير السوقية.

٣ - قَدِّر الناتج المحلي الإجمالي باتباع نَهج الإنتاج.

٤ - قَدِّر الإنفاق النهائي حسب نوع الإنفاق:

- إنفاق الاستهلاك النهائي للحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، والأسر المعيشية
- إجمالي تكوين رأس المال
- صافي الصادرات

٥ - قَدِّر الناتج المحلي الإجمالي حسب الإنفاق وقارنه بالناتج المحلي الإجمالي حسب نَهج الإنتاج.

معلومات

ألف - المخرجات السوقية

الصناعة	المخرجات (بالأسعار الأساسية)	الاستهلاك الوسيط (بأسعار المشتري)
التشييد/الإصلاحات	٣٠٠	٢٥٠
الماشية	١٥٠	٨٠
الحراجة وصيد الأسماك	٢٨٠	٩٦
استخراج النفط	١٠٠	٤٠
الملابس	٢٥٠	١٠٠
صناعات تحويلية أخرى	١٢٠	٧٠
الكهرباء والمياه	٤٠	١٥
النقل	١٤٥	٨٦
المحاصيل	٤٥٠	١٤٠
الزيادات التجارية	٢٣٠	٩٠
الفنادق والمطاعم	١٢٠	٥٥
العقارات	١٠٠	٦٧
الخدمات التجارية	٩٠	٤٠
المدارس الخاصة	٤٠	٢٣
المستشفيات الخاصة	٦٠	٣٤
الترفيه	٥٠	٣٠
الخدمات الشخصية الأخرى	١٠٠	٦٠

باء – الأنشطة الاقتصادية غير السوقية	
خدمات الحكومة المركزية والحكومة المحلية	
تعويضات المستخدَمين	٢٠٠
المشتريات من المواد والخدمات (الإنفاقات الجارية فقط)	١٠٠
استهلاك رأس المال الثابت	٦٠
المدارس العامة والكليات والجامعات التابعة للدولة (مجانية بالكامل)	
تعويضات المستخدَمين	١٠٠
المشتريات من المواد والخدمات (الإنفاقات الجارية فقط)	٤٠
استهلاك رأس المال الثابت	١٠
المستشفيات العامة (مجانية بالكامل)	
تعويضات المستخدَمين	١٢٠
المشتريات من المواد والخدمات (الإنفاقات الجارية فقط)	٧٠
استهلاك رأس المال الثابت	٢٠
الكنائس والمعابد، وغيرها، غير التابعة للحكومة	
تعويضات المستخدَمين	٤٠
المشتريات من المواد والخدمات (الإنفاقات الجارية فقط)	٧٠
استهلاك رأس المال الثابت	٥
جيم – بنود مقدَّرة أخرى	
القيمة المحتَسبة للوحدات السكنية التي يَشغلها مالكوها (استناداً إلى الإيجار المعادل السائد في السوق)	١٥٠
المشتريات من المواد والخدمات من أجل الإصلاحات البسيطة	٣٠
بنود مُتبقية	١٢٠
استهلاك المحاصيل من الإنتاج الخاص	٧٠
دال – ضرائب الاستيراد والضرائب الأخرى على المنتجات ناقصاً الدعم	٢٥٠
هاء – مشتريات الأسر المعيشية من السلع والخدمات للاستهلاك	٩٥٠
واو – إجمالي تكوين رأس المال الثابت	١٢٠
زاي – زاي – التغيُّر في المخزون	٢٠
حاء – الصادرات من السلع والخدمات (فوب)	٧٥٠
طاء – الواردات من السلع والخدمات (فوب)	٦٠٠

إرشادات

- المؤسسات غير الهادفة للربح التي تَخدِم الأسر المعيشية تشمل أنشطة اقتصادية غير سوقية لا تموَّل أساساً من الحكومة.
- ينبغي أن تُصنَّف الأنشطة غير السوقية التي تموَّل أساساً من الحكومة ضمن القطاع الحكومي العام.
- تُحسب المخرَجات بالنسبة للحكومة العامة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدُّم الأسر المعيشية كمجموع لتعويضات المستخدَمين والاستهلاك الوسيط واستهلاك رأس المال الثابت.
- الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة يشمل مخرَجات الخدمات الحكومية ناقصاً المبيعات زائداً مخرَجات الأنشطة غير السوقية الأخرى التي تموِّلها الحكومة (المدارس العامة والمستشفيات، وغيرها) ناقصاً المبيعات، زائداً مشتريات الحكومة من السلع والخدمات التي توزِّعها بالمجان على الأسر المعيشية. والإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تَخدِّم الأسر المعيشية يشمل مخرَجات تلك المؤسسات ناقصاً المبيعات، زائداً مشترياتها من السلع والخدمات التي توزَّع بالمجان على الأسر المعيشية. وفي حالة وجود إجمالي تكوين رأس المال للحساب الخاص يَتعيَّن أن تُطرح هذه المخرَجات للحساب الخاص من المخرَجات للحصول على الإنفاق الاستهلاكي النهائي.

الحلـول

حل المسألة ١

	الصناعة	المخرجات	الاستهلاك الوسيط	القيمة المضافة	نسب القيمة المضافة/الخرجات
ألف+باء	**الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك**	**٨٨٠**	**٣١٦**	**٥٦٤**	**٠,٦٤٠٩**
	المحاصيل	٤٥٠	١٤٠	٣١٠	٠,٦٨٨٩
	الماشية	١٥٠	٨٠	٧٠	٠,٤٦٦٧
	الحراجة وصيد الأسماك	٢٨٠	٩٦	١٨٤	٠,٦٥٧١
جيم	**التعدين واستغلال المحاجر**	**١٠٠**	**٤٠**	**٦٠**	**٠,٦٠٠٠**
	استخراج النفط	١٠٠	٤٠	٦٠	٠,٦٠٠٠
دال	**الصناعة التحويلية**	**٣٧٠**	**١٧٠**	**٢٠٠**	**٠,٥٤٠٥**
	الملابس	٢٥٠	١٠٠	١٥٠	٠,٦٠٠٠
	الصناعات التحويلية الأخرى	١٢٠	٧٠	٥٠	٠,٤١٦٧
هاء	**إمدادات الكهرباء والغاز والمياه**	**٤٠**	**١٥**	**٢٥**	**٠,٦٢٥٠**
واو	**الإنشاءات وإصلاحات المنشآت**	**٣٠٠**	**٢٥٠**	**٥٠**	**٠,١٦٦٧**
زاي+حاء	**التجارة بالجملة والتجزئة؛ الإصلاحات؛ الفنادق والمطاعم**	**٣٥٠**	**١٤٥**	**٢٠٥**	**٠,٥٨٥٧**
	الزيادات التجارية	٢٣٠	٩٠	١٤٠	٠,٦٠٨٧
	الفنادق والمطاعم	١٢٠	٥٥	٦٥	٠,٥٤١٧
طاء	**النقل والتخزين والاتصالات**	**١٤٥**	**٨٦**	**٥٩**	**٠,٤٠٦٩**
ياء+كاف	**الوساطة المالية؛ الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع**	**٣٤٠**	**١٣٧**	**٢٠٣**	**٠,٥٩٧١**
	القيمة المحتسبة للوحدات السكنية التي يشغلها مالكوها (مأخوذة من الجزء جيم)	١٥٠	٣٠	١٢٠	٠,٨٠٠٠
	العقارات	١٠٠	٦٧	٣٣	٠,٣٣٠٠
	خدمات المشاريع التجارية	٩٠	٤٠	٥٠	٠,٥٥٥٦
لام	**الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإجباري**	**٣٦٠**	**١٠٠**	**٢٦٠**	**٠,٧٢٢٢**
	الخدمات غير السوقية التي تقدمها الحكومة المركزية والحكومة المحلية (مأخوذة من الجزء باء)	٣٦٠	١٠٠	٢٦٠	٠,٧٢٢٢
ميم+نون+سين	**التعليم؛ الصحة؛ الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى**	**٧٢٥**	**٣٢٧**	**٣٩٨**	**٠,٥٤٩٠**
	المدارس العامة والكليات والجامعات التابعة للدولة (مأخوذة من الجزء باء)	١٥٠	٤٠	١١٠	٠,٧٣٣٣
	المستشفيات العامة (مأخوذة من الجزء باء)	٢١٠	٧٠	١٤٠	٠,٦٦٦٧
	المدارس الخاصة	٤٠	٢٣	١٧	٠,٤٢٥٠
	المستشفيات الخاصة	٦٠	٣٤	٢٦	٠,٤٣٣٣
	المنظمات غير الحكومية والكنائس والمعابد، وغيرها (مأخوذة من الجزء باء)	١١٥	٧٠	٤٥	٠,٣٩١٣
	الترفيه	٥٠	٣٠	٢٠	٠,٤٠٠٠
	الخدمات الشخصية الأخرى	١٠٠	٦٠	٤٠	٠,٤٠٠٠
	المجموع	**٣٦١٠**	**١٥٨٦**	**٢٠٢٤**	**٠,٥٦٠٧**

تعليقات: تُحسب نسب إجمالي القيمة المضافة/المخرَجات لسنة الأساس عندما تكون البيانات المتعلقة بالمخرَجات والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة متوفرة جميعُها من خلال التعدادات أو الدراسات الاستقصائية السنوية؛ وتُستَخدم تلك النِسَب بعد ذلك لتقدير إجمالي القيمة المضافة فيما بعد عندما لا تتوفر بيانات خلاف البيانات المتعلقة بالمخرَجات (انظر الجزء الثالث للاطلاع على مزيد من المناقشات بشأن استخدام تلك النِسَب).

حل المسألة ٢

المخرجات والاستهلاك الوسيط وإجمالي القيمة المضافة للأنشطة غير السوقية

	المخرجات	الاستهلاك الوسيط	القيمة المضافة
الحكومة المركزية والحكومة المحلية	**٣٦٠**	**١٠٠**	**٢٦٠**
تعويضات المستخدَمين	٢٠٠		٢٠٠
المشتريات من المواد والخدمات	١٠٠	١٠٠	
استهلاك رأس المال الثابت	٦٠		٦٠
المدارس العامة والكليات والجامعات التابعة للدولة	**١٥٠**	**٤٠**	**١١٠**
تعويضات المستخدَمين	١٠٠		١٠٠
المشتريات من المواد والخدمات	٤٠	٤٠	
استهلاك رأس المال الثابت	١٠		١٠
المستشفيات العامة	**٢١٠**	**٧٠**	**١٤٠**
تعويضات المستخدَمين	١٢٠		١٢٠
المشتريات من المواد والخدمات	٧٠	٧٠	
استهلاك رأس المال الثابت	٢٠		٢٠
المنظمات غير الحكومية والكنائس والمعابد	**١١٥**	**٧٠**	**٤٥**
تعويضات المستخدَمين	٤٠		٤٠
المشتريات من المواد والخدمات	٧٠	٧٠	
استهلاك رأس المال الثابت	٥		٥

تعليقات:

١ – هـذا الحـل لا يعطـي إلا ''تقديرات''، وهـي أفضل ما يمكن الحصـول عليه بالنظر إلى مـا هو متاح من معلومات.

٢ – عند حساب المخرَجات أو الاستهلاك الوسيط تكون هناك حاجة إلى بيانات ''استخدام المواد والخدمات'' وليس إلى بيانات ''المشتريات من المواد والخدمات''. فمن ناحية قد يكون جزء من المواد المشتراة موضوعاً في المخزون. ومن ناحية أخرى، قد تكون المواد قد سُحبت من المخزون كي تُستخدَم في الإنتاج. وفي أي وقت من الأوقات، يجب أن يكون التوازن التالي صحيحاً:

المشتريات من المواد + المخزون من المواد في بداية المدة = استخدام المواد + المخزون من المواد في نهاية المدة

استخدام المواد = المشتريات من المواد – الزيادة في المخزون من المواد

حل المسألة ٣

الناتج المحلي الإجمالي باتباع نهج الإنتاج

الناتج المحلي الإجمالي = مجموع إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الأساسية + ضرائب الاستيراد والضرائب الأخرى على المنتجات ناقصاً الدعم

= ٢ ٠٢٤ + ٢٥٠ = ٢ ٢٧٤

حل المسألة ٤

الإنفاق الحكومي على الاستهلاك النهائي

الإنفاق الحكومي على الاستهلاك النهائي يساوي مجموع		٧٢٠
مخرجات الخدمات الحكومية ناقصاً المبيعات	٣٦٠	
ناقصاً تكوين رأس المال للحساب الخاص	صفر	
زائداً الخدمات غير السوقية الأخرى التي تقدمها الحكومة بالمجان (المدارس العامة والمستشفيات)	٣٦٠	
زائداً المشتريات من السلع والخدمات السوقية التي توزع على الأسر المعيشية	صفر	

إنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي

إنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي يساوي مجموع		١١٥
المخرجات لخدمات المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية ناقصاً المبيعات	١١٥	
ناقصاً تكوين رأس المال للحساب الخاص	صفر	
زائداً المشتريات من السلع والخدمات السوقية التي توزع بالمجان على الأسر المعيشية	صفر	

إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي

إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي يساوي مجموع		١ ١٧٠
مشتريات الأسر المعيشية من السلع والخدمات	٩٥٠	
القيمة المحتسبة للمساكن التي يشغلها مالكوها	١٥٠	
الاستهلاك من الإنتاج الخاص للمحاصيل	٧٠	

إجمالي تكوين رأس المال

إجمالي تكوين رأس المال		١٤٠
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	١٢٠	
التغير في المخزون	٢٠	
الحيازة ناقصاً التصرف في النفائس	صفر	

صافي الصادرات = الصادرات – الواردات

= ٧٥٠ – ٦٠٠

= ١٥٠

حل المسألة ٥

الناتج المحلي الإجمالي باتباع نهج الإنفاق النهائي

الناتج المحلي الإجمالي = الإنفاق النهائي على الاستهلاك + إجمالي تكوين رأس المال + صافي الصادرات

الناتج المحلي الإجمالي = الإنفاق الحكومي النهائي على الاستهلاك + الإنفاق النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تَخدِم الأسر المعيشية على الاستهلاك + الإنفاق النهائي للأسر المعيشية على الاستهلاك + إجمالي تكوين رأس المال + صافي الصادرات

= ٧٢٠+١١٥+١١٧٠+١٤٠+١٥٠

= ٢٢٩٥

مقارنة الناتج المحلي الإجمالي باتباع نَهج الإنتاج وباتباع نَهج الإنفاق النهائي

الناتج المحلي الإجمالي باتباع نَهج الإنتاج = ٢ ٢٧٤

الناتج المحلي الإجمالي باتباع نَهج الإنفاق النهائي = ٢ ٢٩٥

الفرق = ٢١

وإذا افتُرض أن الناتج المحلي الإجمالي باتباع نهج الإنتاج أكثر دِقَّة فإن أفضل تقدير للناتج المحلي الإجمالي هو ٢ ٢٧٤ ويُعتبر الرقم ٢١ خطأً إحصائياً. وعلى هذا:

الناتج المحلي الإجمالي	=	٢ ٢٧٤
الإنفاق النهائي	=	٢ ٢٩٥
الخطأ الإحصائي	=	−٢١

والخطأ الإحصائي هو ٠,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي الكثير من البلدان النامية تُستخدم النسبة إجمالي القيمة المضافة/المخرَجات التي تُشتَّق من استقصاءات إنتاجية عن المنشأة لسنة الأساس في تقدير القيمة المضافة. وهذه البيانات تُكَمَّل ببيانات سنوية فعلية عن الشركات الكبيرة، وخاصة الشركات المملوكة للدولة، وكذلك ببيانات عن الإنفاقات الحكومية. وبلدان قليلة للغاية هي التي تستطيع، من الناحية المالية، أن تُجري استقصاءات عن البيع بالتجزئة، بل حتى عن إجمالي تكوين رأس المال. ولهذا فإن الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتمد على نَهج الإنفاق النهائي هو أقل موثوقية. وفي هذه الحالات، يكون نَهج الإنتاج أكثر موثوقية من نَهج الإنفاق النهائي. وفي بعض البلدان، مثل الولايات المتحدة، التي يمكن لها أن تتحمل تكاليف أن تُجرى استقصاءات مُستفيضة عن الإنفاق، النهائي يُعتبر نَهج الإنفاق النهائي أكثر موثوقية من النُهج التي تعتمد على نِسَب القيمة المضافة/المخرَجات. وفي البلدان الأخرى التي يمكن لها أن تتحمل تكاليف إجراء استقصاءات عن الإنتاج والإنفاق النهائي معاً، ليس من الممكن معرفة أيهما أكثر موثوقية، كما في حالة كندا. والتباين الإحصائي يُقسَّم إلى نصفين: نصف يُطرح من التقدير الأكبر للناتج المحلي الإجمالي والنصف الآخر يضاف إلى التقدير الأقل.

الفصل الثالث – حساب الدخل للأمَّة

ألف – الأهداف

٣-١ يهدف حساب الدخل للأمَّة إلى قياس أشكال الدخول المختلفة للأمَّة. والناتج المحلي الإجمالي لا يمثِّل مفهوماً للدخل ولكنه مقياس تجميعي للمخرَجات من السلع والخدمات التي تَنتج عن نشاط الإنتاج لجميع الوحدات التي يكون مقرها داخل حدود بلدٍ ما والمتاحة للاستخدامات النهائية.

٣-٢ وأحد المفاهيم الهامة لإجمالي الدخل للأمَّة هو صافي الدخل (المقبوضات ناقصاً المدفوعات) الذي تحصل عليه وحدات الاقتصاد المقيمة نتيجةً لملكيتها لعوامل الإنتاج (أي اليد العاملة ورأس المال، بما يشمل رأس المال المُنتَج وغير المُنتج المالي وغير المالي). وهذا يسمى الدخل القومي الإجمالي.

٣-٣ وهناك مفهوم هام آخر لإجمالي الدخل وهو الدخل القومي الإجمالي المتاح، الذي يمثِّل الدخل المتوفِّر من أجل الاستخدامات النهائية للأمَّة بعد إعادة توزيع الدخل بين الاقتصاد وبقية العالم.

٣-٤ وتوزيع، وإعادة توزيع، الدخل بين قطاعات الاقتصاد المحلية (أي الأسر المعيشية والشركات والحكومة) وبين الاقتصاد وبقية العالم لهما آثار هامة على السلوك الاقتصادي لتلك القطاعات المؤسسية (تناقَش هذه المشكلة في نهاية هذا الفصل؛ غير أنه للاطلاع على عَرْض كامل بشأن تعاريف القطاعات المؤسسية انظر الفصل التاسع). ومن المهم أن يوضَّح أنه بالنسبة للاقتصاد بكامله سيلغي التوزيع، وإعادة التوزيع، بين القطاعات المحلية كل منهما الآخر لأن مدفوعات قطاع ما هي مقبوضات قطاع آخر. والتعاملات مع بقية العالم هي وحدها التي سيكون لها أثر على مفاهيم الدخل القومي التجميعي.

باء – مفاهيم هامة للدخل

٣-٥ ترد أدناه مفاهيم هامة للدخل في الحسابات القومية:

(أ) الدخل الأوَّلي؛

(ب) الدخل القومي الإجمالي؛

(ج) التحويلات الجارية؛

(د) الدخل القومي الإجمالي المتاح؛

(هـ) إجمالي المُدَّخرات.

جيم – الدخل الأوَّلي

٣-٦ الدخل الأوَّلي هو نوع الدخل المستمَّد من عوامل الإنتاج (أي اليد العاملة ورأس المال، بما يشمل رأس المال المنتَج وغير المنتَج المالي وغير المالي) ومن سلطة الحكومة بالنسبة لفرض الضرائب.

٣-٧ والدخل الأوَّلي يولَّد في نشاط الإنتاج للمنتجِين المقيمين ويوزَّع في الغالب على المقيمين، ولكنه أيضاً يوزَّع جزئياً على غير المقيمين. وفي الوقت نفسه فإن المقيمين يتلقون دخلاً أوَّلياً من بقية العالم.

٣-٨ والدخل الأوَّلي يشمل:

(أ) تعويضات المستَخدَمين (تكلفة اليد العاملة)؛

(ب) الضرائب على الإنتاج والواردات؛

(ج) الدخل المختلط: الدخل المختلط هو خليط من تعويضات المستَخدَمين وفائض التشغيل المطبَّق على الأسر المعيشية التي تقوم بأنشطة اقتصادية ولكنها لا تحتفظ بحسابات تجارية، وبالتالي فإنها تخلط المدفوعات التي تحصل عليها مع فائض التشغيل؛

(د) دخل الممتلكات:

'١' الفائدة (باستثناء رسوم خدمات الوساطة المالية مَقيسة بصورة غير مباشرة)؛

'٢' الدخل الموزَّع من الشركات؛

(هـ) أرباح الأسهم؛

(و) المسحوبات من دخل أشباه الشركات[٥]

'١' الأرباح من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المُعَاد استثمارها[٦]؛

'٢' إيجار الأراضي والأصول الجوفية؛

(ز) دخل الممتلكات الذي يُنسَب إلى حائزي شهادات التأمين.

---

[٥] ينطبق هذا على الملكيات والشراكات الوحيدة التي لا تمثل كيانات قانونية مستقلة والتي لا يَدفَع مالكوها مرتبات لأنفسهم ولكنهم يسحبون دخلاً من فائض التشغيل ودخلاً صافياً من الممتلكات لاستخدامهم الخاص.

[٦] غير موزَّعة على بقية العالم. والإيرادات الموزَّعة المحتسبة تُحتسب بعد ذلك كاستثمار مالي إضافي. ونتيجةً لذلك تزيد حصص المستثمِرين الأجانب. وتلك المعالجة تؤثر على حساب بقية العالم (أو ميزان المدفوعات).

دال – الدخل القومي الإجمالي

٣-٩ الدخل القومي الإجمالي هو تجميع دخل الأمَّة الذي تَولَّد عن إنتاجهـا وعن ملكيتها لعوامل الإنتاج ناقصاً الدخول التي دُفعت نظير استخدام عوامل الإنتاج المملوكة لبقية العالم.

٣-١٠ والدخل القومـي الإجمالي يُعرَّف من الناحية التشـغيلية من حيـث علاقته بالناتـج القومي الإجمالي كما يلي (انظر أيضاً الشـكل ٣-١):

الدخل القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي
+ الدخل الأوَّلي المستحق من بقية العالم
– الدخل الأوَّلي مستحق الدفع لبقية العالم.

وفي شكلٍ أكثر تحديداً:

الدخل القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي
+ تعويضات المستَخدَمين ودخل الممتلكات المستحق القبض من بقية العالم
– تعويضات المستَخدَمين ودخل الممتلكات المستحق الدفع لبقية العالم[٧]

[٧] توزيـع الناتج المحلي الإجمالي من حيث تعويضات المسـتَخدَمين والضرائب على الإنتاج والواردات ودخل الممتلكات فيما بين القطاعات المحلية سـيؤدي إلى أن يلغي كل منها الآخر. والتعاملات مع بقية العالم هي وحدها التي سـتظل باقية. وبالنسـبة لبقية العالم فـإن عنصر اليد العاملة (من حيث تعويضات المُسـتَخدَمين) يعبِّـر عن دخل الإنتاج الذي يولِّده المقيمون العاملون مؤقتاً خارج البلد، مثل العمال الموسميين، وعن الانخفاض في دخل الإنتاج نتيجةً لدفع مُستحقات العاملين المؤقتين داخل البلد.

الشكل ٣-١ العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي

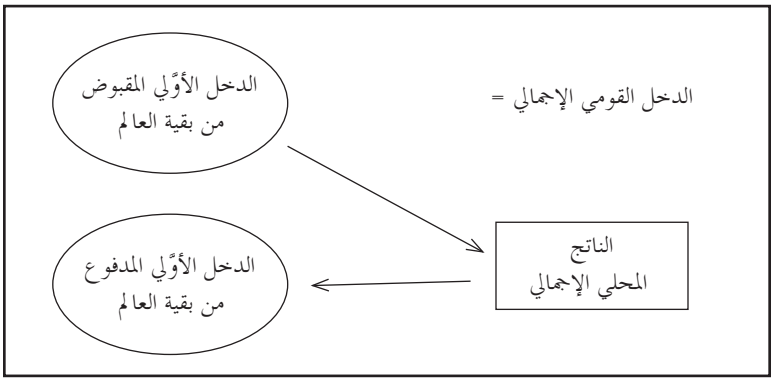

٣-١١ والدخل القومي الإجمالي سـبق أن سُـمِّي الناتج القومي الإجمالي. والسـبب في التغيير أن الناتج القومي الإجمالي هو مفهوم للدخل وليس مفهوماً للمخرَجات مثل الناتج المحلي الإجمالي.

هاء – التحويلات الجارية: التعاملات دون الحصول على سلع وخدمات في المقابل

٣-١٢ التحويلات الجارية هي تعاملات جارية دون الحصول على سـلع وخدمات أو على رأس مال في المقابل كجزء معادِل في نفس الفترة المحاسبيَّة ولا تنطوي على تحويلات رأسمالية.

٣-١٣ والتحويلات الجارية تشمل:

(أ) المسـاهمات الاجتماعية المقدَّمة إلى نُظم التأمين الاجتماعي والمنافع المتلقاة من تلك النُظم (انظر الجدول ٣-١)[٨]؛

[٨] الأقسـاط المدفوعة والمنافع المتلقاه من شـهادات التأمين على الحياة لا تظهر في النظام. وإذا كانت هذه الأقسـاط وتلك المنافع جزءًا من تأمين جماعي على الحياة فإن الأقساط تُدرَج ضمن المساهمات الاجتماعية وتُدرَج المطالبات ضمن المنافع الاجتماعية من نظم التأمين الاجتماعي. وعمليات التأمين الفردي على الحياة (أي غير الجماعي) تُعتبر جزءًا من مُدخرات الأسر المعيشية التي تُستخدم لحيازة أصول مالية؛ ويعتبر أن المنافع هي خفض للأصول المالية للأسـر المعيشـية. وعلى هذا فإن نظام الحسـابات القومية لا يُبيِّن دفع الأقساط وقبض المطالبات بالنسبة للتأمين الفردي على الحياة. وصافي التعامل (الأقساط – المطالبات – رسوم الخدمات) يُعامَل كزيادة في أصول الأسـر المعيشـية وزيادة في خصوم شركات التأمين. ودخل الممتلكات الذي تُولِّده شركات التأمين من الأقساط (إضافة التأمين) يعامَل كملكية منسـوبة لحائزي شـهادات التأمين (أي الأسـر المعيشية) من شـركات التأمين. وللاطلاع على مناقشة تفصيلية لمعالجة التأمين والتأمين الاجتماعي وصناديق المعاشات التقاعدية، انظر ''نظام الحسابات القومية''، المرفق الرابع.

(ب) الضرائب المفروضة على الدخل؛

(ج) صافي أقساط التأمين خلاف التأمين على الحياة (أي استبعاد رسوم خدمات التأمين التي تمثل مخرَجات خدمات التأمين خلاف التأمين على الحياة) والمطالبات خلاف مطالبات التأمين الاجتماعي؛

(د) المساعدة الدولية للاستخدامات الجارية؛

(هـ) تحويلات المهاجرين؛

(و) تحويلات متنوعة أخرى.

الجدول ٣-١ تصنيف وشرح المساهمات الاجتماعية والمنافع الاجتماعية

يجب أن يحقِّق نظام التأمين الاجتماعي واحداً من الاشتراطات التالية: (أ) أن تكون المشاركة إلزامية سواءً بحكم القانون أو وفقاً لشروط التوظيف؛ (ب) أن يكون تشغيل النظام نيابةً عن مجموعة ويكون مقتصراً على أفراد المجموعة؛ (ج) أن يُقدِم رب العمل مساهمةً لصالح المستخدَم (للاطلاع على وصف تفصيلي للكيفية التي يمكن بها أن تكون نُظم التأمينات مُتضمِّنة لمعاشات تقاعديَّة جماعية، وتأمينات على الحياة وعلى غير الحياة، وكذلك للكيفية التي تُسجَّل بها التأمينات الفردية (أي غير الجماعية) على الحياة وعلى غير الحياة في حسابات مختلفة في نظام الحسابات القومية).			
المساهمات الاجتماعية المقدَّمة من الأسر المعيشية		**المساهمات الاجتماعية المقدَّمة إلى الأسر المعيشية**	
١-١ مساهمات أربات العمل الاجتماعية الفعلية	هذا البند يُدفع مباشرةً إلى الصناديق الاجتماعية المنظَّمة، مثل صناديق الضمان الاجتماعي وصناديق المعاشات التقاعديَّة وشركات التأمين، لصالح المستَخدَمين. ويعامَل هذا البند كجزء من التعويضات التي تُقدَّم إلى المُستَخدَمين وكبند محتسَب يساهم به المستخدَمون في الصناديق الاجتماعية.	**٢-١ المنافع الاجتماعية عدا التحويلات الاجتماعية العينية**	المنافع التي تحصل عليها الأسر المعيشية من النظم الاجتماعية المُبيَّنة في الجانب الأيسر (١-١ إلى ١-٤).
١-٢ مساهمات المستخدمين الاجتماعية	تُدفع من أجور الموظفين ومرتباتهم	**٢-١٢ منافع الضمان الاجتماعي النقدية**	من صناديق الضمان الاجتماعي.
١-٣ المساهمات الاجتماعية التي يدفعها الأشخاص العاملون لحساب أنفسهم والأشخاص العاطلون عن العمل	المساهمات التي تقدِّمها الأسر المعيشية إلى الصناديق الاجتماعية المنظَّمة، مثل صناديق الضمان الاجتماعي	**٢-١٣ المنافع الاجتماعية الممولة تمويلاً خاصاً**	منافع نقدية أو عينيَّة تدفعها شركات التأمين أو وحدات مؤسسية أخرى تُدير نُظم التأمين الاجتماعي المموَّلة تمويلاً خاصاً.
١-٤ المساهمات الاجتماعية المحتسبة	هذا البند هو بند محتسَب كي يمثل المنافع التي يكون من المتوقَّع أن يقدِّمها أرباب العمل مباشرةً إلى المُستَخدَمين دون المرور بالصناديق الاجتماعية المنظمة. وقد يكون من الصعب تقدير تلك المنافع، ولذلك فإنه قد يُفترض أنها مماثلة للمنافع غير المموَّلة (مثل المنح التعليمية، ومنافع التقاعد، وسداد التكاليف الطبية غير المرتبطة بالعمل، وغير ذلك) التي تُدفَع للمُستَخدَمين والمبيَّنة في الجانب الأيسر (٢-١٤).	**٢-١٤ منافع المستخدمين الاجتماعية غير الممولة**	منافع نقدية أو عينيَّة (انظر الشرح تحت البند ١-٤ في الجانب الأيسر).
		٢-١٥ منافع المساعدة الاجتماعية النقدية	مدفوعات تُقدِّمها الحكومة أو المؤسسات غير الهادفة للربح، وهي مدفوعات لا تُقبض من نظم التأمين الاجتماعي

واو – الدخل القومي الإجمالي المتاح

٣-١٤ الدخل القومي الإجمالي المتاح هو الدخل المتاح للاستهلاك النهائي للسلع والخدمات.

٣-١٥ والفرق بين الدخل القومي الإجمالي المتاح والاستهلاك النهائي هو إجمالي الادخار (يكون سالباً إذا كان الاستهلاك النهائي أكبر من الدخل المتاح).

الشكل ٣-٢ العلاقة بين الدخل القومي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي المتاح

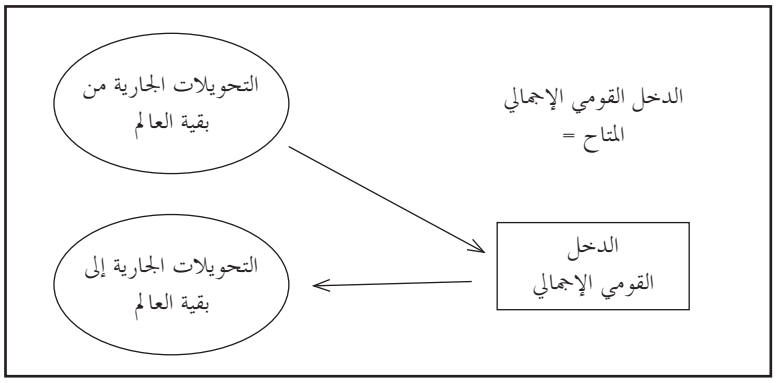

الشكل ٣-٣ اشتقاق إجمالي الادخار

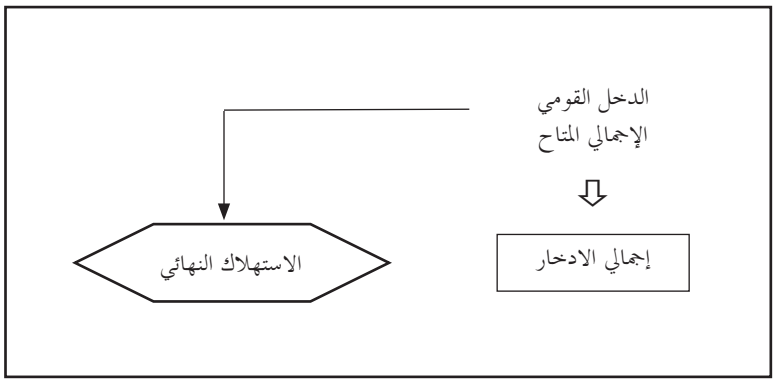

زاي – العلاقة بين دخل القطاعات المؤسسية ومجموع الاقتصاد

٣-١٦ إن توزيع، وإعادة توزيع، الدخول بين القطاعات (أي قطاع الحكومة، وقطاع الأسر المعيشية، والشركات غير المالية، والشركات المالية، وبقية العالم) لهما أهمية بالنسبة لتكوين الدخل الإجمالي المتاح الذي يمكن استخدامه من أجل الاستهلاك النهائي أو الادخار أو تكوين رأس المال لكل قطاع. والجدول ٣-٢، المأخوذ من الجدول ٣-٣، يُبيِّن أن الأسر المعيشية تحصل على دخل من أنشطتها الإنتاجية الخاصة بها (إجمالي القيمة المضافة) ومن كونها تعمل في سوق اليد العاملة (تعويضات المستخدَمين) وعلى دخل ممتلكات بالاستثمار في السوق المالي، ويجب أن تَدفع أيضاً ضرائب ودخل ممتلكات. ورصيد الدخل الأوَّلي، الذي يُشكِّل إجمالي الدخل القومي، هو ١٧٠. كذلك فإنه بالنظر إلى تَلَقي منافع اجتماعية وتحويلات جارية مخصوم منها مدفوعات ضرائب الدخل، وأيضاً مساهمات اجتماعية وتحويلات جارية أخرى، فإن إجمالي الدخل المتاح للأسر المعيشية هو ١٨٢. وإجمالي الدخل المتاح قد يكون أكبر كثيراً من رصيد الدخل الأوَّلي.

الجدول ٣–٢ دخل الأسر المعيشية

	الاستخدامات	الموارد
إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الأساسية		٣٢
تعويضات المستَخدَمين	صفر	١٣١
الضرائب الأخرى ناقصاً الدعم على الإنتاج	١	
دخل الممتلكات	٢	١٠
رصيد الدخل الأوَّلي	١٧٠	
رصيد الدخل الأوَّلي		١٧٠
الضرائب الجارية على الدخل	٥٠	١٣١
المساهمات الاجتماعية	٤٠	
المنافع الاجتماعية خلاف المنافع النوعية		١٠١
التحويلات الجارية الأخرى	٢٠	٢١
إجمالي الدخل المتاح	١٨٢	

٣–١٧ وتوزيع، وإعادة توزيع الدخل بين القطاعات المحلية لا يؤثِّر على الدخل القومي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي المتاح وذلك لأن ما يقبضه قطاع ما يلغي ما يدفعه القطاع الآخر. وهذا هو السبب في أنه من الممكن أن يُحسب الدخل القومي الإجمالي باستخدام صيغة بسيطة: الدخل القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + تعويض المستَخدَمين ودخل الممتلكات المقبوضان من بقية العالم — تعويض العاملين ودخل حقوق الملكية المدفوعان لبقية العالم. (الدخل القومي الإجمالي = ٢١٦ + ٣ + ٣ — ٥ = ٢١٧). والدخل القومي الإجمالي المتاح يُحسَب بالمثل بأن يضاف إلى الدخل القومي الإجمالي صافي التحويلات الجارية من بقية العالم (الدخل القومي الإجمالي المتاح (٢٢٦) = الدخل القومي الإجمالي (٢١٧) + (١٠ —١)).

٣–١٨ في الجدول ٣–٣ تبيِّن الحسابات المُتكامِلة تتابُع الحسابات لكل قطاع مُؤسَّسي على حِدَة في عمودين: الاستخدامات والموارد. وبند التوازن الموجود في نهاية كل حساب على الجانب الأيمن مُشتقٌّ كفرق بين مجموع الموارد ومجموع الاستخدامات. وبعد ذلك يُصبح بند التوازن موارد على الجانب الأيسر لكل حساب. وعلى سبيل المثال فإنه بالنسبة لقطاع الأُسر المعيشية فإن رصيد الدخل الأوَّلي يساوي (٣٢+١٣١+١٠) – (١+٢) = ١٧٠. وحسابات مجموع الاقتصاد هي مجموع حسابات القطاعات سطراً سطراً. والجدول هو صيغة مُكثَّفة لنظام الحسابات القومية من أجل أغراض التوضيح: فالجدول يجمع بين حساب توليد الدخل وتوزيع الدخل الأوَّلي في حساب واحد. (للاطلاع على مثال للحساب المتكامل بجميع عناصره، انظر المرفق). وينبغي ملاحظة ما يلي:

(أ) الرقم ٢١٦ الوارد في السطر ١ تحت ''كامل الاقتصاد'' هو الناتج المحلي الإجمالي، وهو مجموع إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الأساسية لجميع القطاعات المؤسسية (١٩٦= ١٤٦+١٢+٦+٣٢) والضرائب ناقصاً الدعم على المُنتجات (٢٠) (البند الأخير غير مُبيَّن في الجدول)؛

(ب) القِيم المدفوعة (أي الموجودة على جانب الاستخدام) والواردة في السطر ٣، في جميع القطاعات المؤسَّسية، هي ''الضرائب الأخرى على الإنتاج'' فقط. وبالنسبة لكامل الاقتصاد على جانب الاستخدام، أُضِيفت الضرائب ناقصاً الدعم (٢٠) إلى ''الضرائب الأخرى على الإنتاج'' (٣) للحصول على ''الضرائب ناقصاً الدعم على الإنتاج والواردات'' (٢٣). وإجمالي قيمة ''الضرائب ناقصاً الدعم على الإنتاج والواردات'' (٢٣) تقبضه الحكومة على جانب الموارد؛

(ج) صافي قيمة الأصول للأُسر المعيشية في صناديق المعاشات التقاعدية المقدَّم كمساهمات اجتماعية والوارد في السطر ١٤ احتُفِظ به في حسابات المؤسسات المالية. ولإظهار الادخار الإجمالي الفعلي للأُسر المعيشية يَحتَسِب التعديل مبلغاً يُدفع من القطاع المالي إلى قطاع الأُسر المعيشية. ويُفترض هنا أن صناديق المعاشات التقاعدية يديرها القطاع المالي. وفي الواقع، قد تُدار صناديق المعاشات التقاعدية بواسطة الحكومة.

الجدول ٣–٣ الدخل القومي والدخول القطاعية في الحسابات المتكاملة

	الشركات غير المالية		الشركات المالية		الحكومة		الأسر المعيشية		مجموع الاقتصاد		بقية العالم		مراجعة المجاميع	
	الاستخدام	الموارد	الاستخدام	الموارد	الاستخدام	الموارد	الاستخدام	الموارد	الاستخدام	الموارد	الاستخدام	الموارد	الاستخدام	الموارد
تخصيص الدخل الأوّلي														
١ إجمالي القيمة المضافة/الناتج المحلي الإجمالي		١٤٦		١٢		٦		٣٢		٢١٦			١٩٦	٢١٦
٢ تعويضات المستخدَمين	١٢٠		٧		٦		١٣١		١٣٣	١٣١	٣	٥	١٣٦	١٣٦
٣ الضرائب ناقصاً الدعم على الإنتاج وعلى المستوردات	٢		صفر		صفر	٢٣	١		٢٣	٢٣				
٤ دخل الممتلكات	١٤	١١	١٠	٨	٤	٤	٢	١٠	٣٠	٣٣	٣	صفر	٣٣	٣٣
٥ ميزان الدخل الأوّلي/الدخل القومي الإجمالي	٢١		٣		٢٣		١٧٠		٢١٧					
التوزيع الثانوي للدخل														
٦ رصيد الدخل الأوّلي/الدخل القومي		٢١		٣		٢٣		١٧٠		٢١٧				
٧ الضرائب الجارية على الدخل	٨		١			٥٩	٥٠		٥٩	٥٩			٥٩	٥٩
٨ المساهمات الاجتماعية				٣٠	٦٠	١٠	٤٠		٤٠	٤٠			٤٠	٤٠
٩ المنافع الاجتماعية بخلاف المنافع الاجتماعية العينية	١		٤٠		٣			١٠١	١٠١	١٠١			١٠١	١٠١
١٠ التحويلات الجارية الأخرى			٩	٢٠	٢٩		٢٠	٢١	٣٢	٤١	١٠	١	٤٢	٤٢
١١ الدخل الإجمالي المتاح	١٢		٣				١٨٢		٢٢٦					
استخدامات الدخل المتاح														
١٢ الدخل الإجمالي المتاح/الدخل القومي الإجمالي المتاح		١٢		٣		٢٩		١٨٢		٢٢٦				
١٣ إنفاقات الاستهلاك النهائي	صفر		صفر		١١		١٥٢		١٦٣					
١٤ التعديل بسبب التغير في صافي حقوق الأسر المعيشية في صناديق المعاشات التقاعدية			١٠					١٠	١٠	١٠				
١٥ إجمالي الادخار	١٢		٧–		١٨		٤٠		٦٣					

تمرين على الدخل القومي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي المتاح وإجمالي الادخار

بافتراض الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك النهائي والمعلومات المتعلقة بالحساب الجاري لميزان المدفوعات المبيَّن أدناه، حدِّد الدخل الأوَّلي والتحويلات الجارية، وقدِّر الدخل القومي الإجمالي والدخل المتاح والادخار.

معلومات

الناتج المحلي الإجمالي	=	٢ ٢٢٤
الاستهلاك النهائي	=	إنفاق الاستهلاك النهائي للحكومة
	+	إنفاق الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدِم الأُسر المعيشية
	+	إنفاق الاستهلاك النهائي للأُسر المعيشية
	=	٢ ١٤٥

	الحساب الجاري	دائن (مستحق القبض)	مدين (مستحق الدفع)
ألف	– تعويضات المستَخدَمين		
	الصادرات	٥٥٠	
	الواردات		٦٠٠
باء	– الدخل		
	تعويضات المستخدَمين		١٠
	دخل الاستثمار المباشر		
	دخل حقوق الملكية (أرباح الأسهم)		٣٠
	دخل الديون (الفائدة)	٥	٤٠
	استثمار الحافظة		
	استثمار حقوق الملكية (أرباح الأسهم)		١٥
	استثمار الديون (الفائدة)		٢٠
	استثمارات أخرى		
	الفائدة		
	الدخل المحتسب للأسر المعيشية من صافي حقوق الملكية في التأمين على الحياة وصناديق المعاشات التقاعدية	١	٣
جيم	– التحويلات الجارية		
	الحكومة العامة (الإنفاق الجاري على المِنَح)	١٠٠	
	القطاعات الأخرى		
	تحويلات العاملين	٢٠٠	
	تحويلات أخرى	٢٠	٥

الحل

الدخل الأوَّلي

	مستحق القبض	مستحق الدفع
الدخل الأوَّلي	٦	١١٨
تعويضات المستخدَمين		١٠
الضرائب الأخرى ناقصاً الدعم على الإنتاج		
دخل الممتلكات	٦	١٠٨
أرباح الأسهم		٤٥
الفائدة	٥	٦٠
صافي حقوق الملكية في التأمين والمعاشات التقاعدية	١	٣

الدخل القومي الإجمالي

الدخل القومي الإجمالي	=	الناتج المحلي الإجمالي
	+	الدخل الأوَّلي المستحق القبض
	−	الدخل الأوَّلي المستحق الدفع
	=	٢ ٢٢٤ + ٦ − ١١٨
	=	٢ ١١٢

التحويلات الجارية

	مستحق القبض	مستحق الدفع
التحويلات الجارية	٣٢٠	٥

الدخل القومي الإجمالي المتاح

الدخل القومي الإجمالي المتاح	=	الناتج المحلي الإجمالي
	+	التحويلات الجارية المستحقة القبض
	−	التحويلات الجارية المستحقة الدفع
	=	٢ ١١٢ + ٣٢٠ − ٥
	=	٢ ٤٢٧

إجمالي الادخار

إجمالي الادخار	=	الدخل القومي الإجمالي المتاح − الاستهلاك النهائي
	=	٢ ٤٢٧ − ٢ ١٤٥
	=	٢٨٢

- تعليقات: بالنظر إلى أن المعلومات الواردة في ميزان المدفوعات لا تتضمن تفاصيل فإن تقديرات الدخل الأوَّلي، وبالتالي الدخل القومي الإجمالي، ليست دقيقة. وأسباب ذلك هي: (١) الضرائب الأخرى ناقصاً الدعم على الإنتاج مُصنَّفة كجزء من التحويلات الجارية في ميزان المدفوعات؛ (٢) رسوم الخدمات المالية الضمنية إما أنها أُضيفت إلى الفائدة أو طُرحت منها ولذلك فإنه يجب تعديلُها للحصول على تدفُّقات الدخل الحقيقي. انظر: كتيب *Links between Business Accounting and National Accounting* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.00.XVII.13)، الفصل الأول.

الفصل الرابع – حساب رأس المال للأمَّة

ألف – الأهداف

٤-١ يهدف حساب رأس المال إلى تحديد الاستثمار في الأصول غير المالية والأموال التي يمكن استخدامها لتمويل تلك الأصول.

٤-٢ ومصادر الأموال هي:

(أ) إجمالي الادخار (مصدر داخلي)؛

(ب) صافي تحويلات رأس المال (المقبوضة ناقصاً المدفوعة) وهي المصدر الخارجي للأموال دون إعادة سلع وخدمات إلى الطرف المناظِر، مثل المِنَح المقدَّمة من بقية العالم لغرض تكوين إجمالي رأس المال؛

(ج) صافي الاقتراض أو صافي الإقراض من بقية العالم.

٤-٣ والاستثمار في الأصول غير المالية يشمل:

(أ) إجمالي تكوين رأس المال

(ب) صافي الحيازة للأصول غير المالية غير المُنتَجة من بَقية العالم[٩].

٤-٤ وحساب رأس المال يهدف أيضاً إلى تحديد الأصول الرأسمالية الجديدة أو الإضافات إلى تلك الأصول حسب الأنواع التالية (للاطلاع على تصنيف أكثر اكتمالاً للأصول، انظر الجدول ٢-٣):

(أ) المساكن؛

(ب) المباني والمنشآت الأخرى:

'١' المباني غير السكانية

'٢' المنشآت الأخرى

(ج) الآلات والمعدات:

'١' مُعدات النقل

'٢' الآلات والمعدات الأخرى

(د) الأصول المفتَلَحَة

'١' الماشية من أجل التربية ومُنتَجات الألبان والجَزّ وغير ذلك؛

'٢' مزارع الكروم وبساتين الفاكهة والمزارع الأخرى للأشجار التي تُنتِج مُنتجات متكرِّرة؛

(هـ) استكشاف المعادن؛

(و) برامج الحاسوب؛

(ز) الأعمال الترفيهية أو الأدبية أو الفنية الأصلية؛

(ح) الأصول الثابتة غير الملموسة الأخرى.

٤-٥ ويمكن اشتقاق صافي الإقراض/صافي الاقتراض من بقية العالم باستخدام الصيغة التالية (انظر الجدول ٤-١ للتعرُّف على العلاقات):

صافي الإقراض (+) أو صافي الاقتراض (–) = إجمالي تكوين رأس المال + صافي الحيازة للأصول غير المُنتَجة – (إجمالي الادخار + صافي تحويلات رأس المال)

[٩] انظر قاعدة الاستثناء الواردة بعد الشكل ٤-١.

الشكل ٤–١ إجمالي تكوين رأس المال

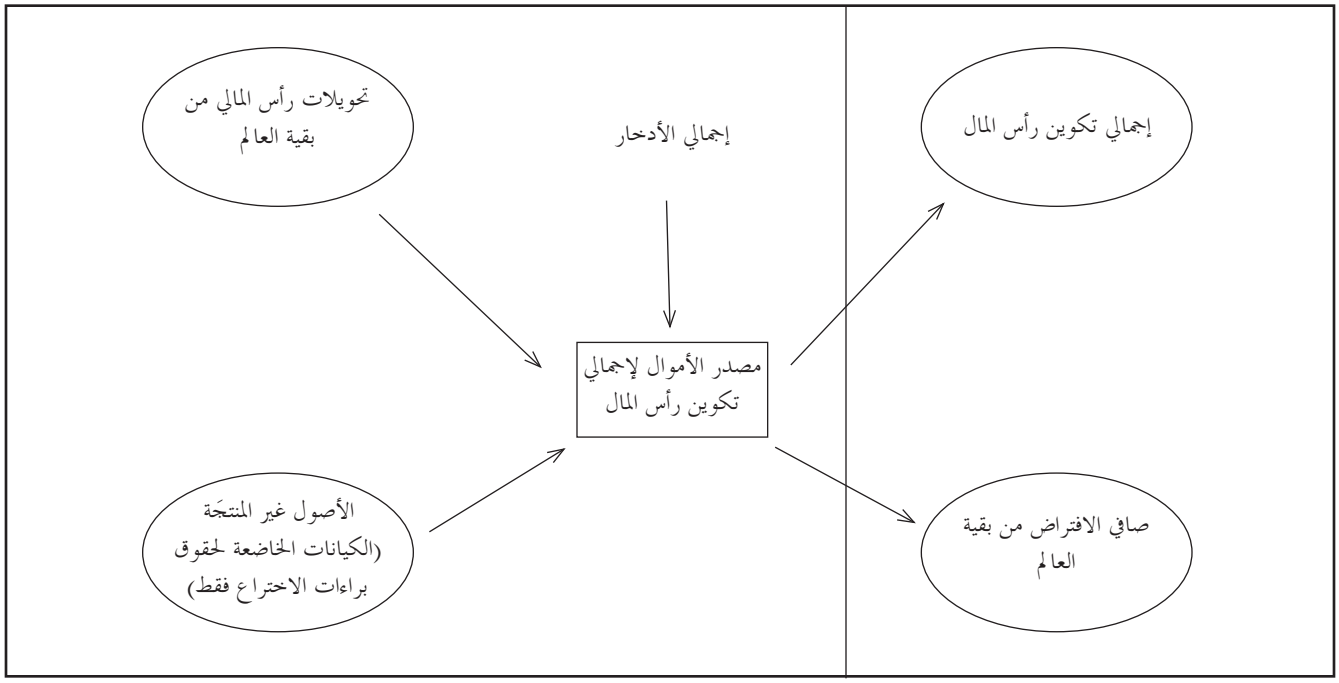

قاعدة الاستثناء: نظام الحسابات القومية يضمن أن التعاملات في الأصول الثابتة المنتَجة، مثل المباني والأصول غير المنتَجة الأخرى، مثل الأرض والأصول الجوفية والكيانات القانونية (عُقود الإيجار وغير ذلك)، التي تجري بين مقيمين في الاقتصاد القومي وبَقية العالم تُنفَّذ بين مقيمين لأن تلك الأصول تظل في الاقتصاد وتخدِم أنشطة الإنتاج في الاقتصاد. ونتيجة لذلك فإن نظام الحسابات القومية يُنشئ وحدة مقيمة مفاهيمية تُمثل غير المقيمين الذين يملكون تلك الأصول. وبالنظر إلى أن التعامُلات بين المقيمين يلغي كلّ منها الآخر (عملية شراء تلغي عملية بيع) فإن التغيّرات في الأصول غير المُنتَجة المُشار إليها أعلاه لا تشمل إلا الأصول غير المُنتَجة غير الملموسة، مثل الكيانات الخاضعة لحقوق براءات الاختراع. وعمليات شراء تلك الأصول من جانب غير المقِيمين تعامَل كعمليات شراء للأصول مالية.

باء – الاستثمار في الأصول غير المالية ومصادر الأموال

٤-٦ يتضمن الجدول ٤-١ وصفاً للعلاقة بين الموارد والاستخدامات في حساب رأس المال.

الجدول ٤-١ العلاقة بين الموارد والاستخدامات في حساب رأس المال

الاستخدمات	الموارد
• إجمالي تكوين رأس المال • الحيازة ناقصاً التصرف في الأصول غير المالية غير المنتَجة من بقية العالم	• إجمالي الادخار • تحويلات صافي رأس المال ليست لها تحويلات مناظِرة من بقية العالم، مثل مِنَح الاستثمار (انظر الإطار أدناه)
صافي الإقراض (+) أو صافي الاقتراض (–) من بقية العالم	

جيم – إجمالي الادخار

٤-٧ من وجهة نظر نظام الحسابات القومية، إجمالي الادخار يشمل استهلاك رأس المال الثابت (يُماثل الإهلاك ولكن بعد إعادة تقييمه بأسعار السوق).

٤-٨ من وجهة نظر الأعمال التجارية، إجمالي الادخار يشمل الإهلاك (تُعامل الأموال في الأعمال التجارية كتكلفة إنتاج، ولكنها في الواقع تُجنَّب كمصدر للأموال من أجل الاستثمار).

٤-٩ إجمالي الادخار في نظام الحسابات القومية لا يماثِل إجمالي الادخار من وجهة نظر الأعمال التجارية لأن استهلاك رأس المال الثابت لا يماثِل الإهلاك.

تحويلات رأس المال: تختلف تحويلات رأس المال عن التحويلات الجارية في أنها تنطوي على حيازة الأصول، أو على التصرف فيها، من جانب طرف واحد على الأقل من أطراف التعامل. ومن الممكن أن تكون تحويلات رأس المال تحويلات نقدية أو عينية. وهذه التحويلات تشمل:

- **ضرائب رأس المال** التي تُجبى على فترات غير منتظمة على قيمة الأصول، أو على صافي قيمة الأصول، التي تَملكها القطاعات المؤسَّسية أو التي تحوَّل كهدايا أو كميراث بوصية أو كإرث.
- **مِنَح الاستثمار** النقدية أو العينية (لا تشمل المِنَح التي تقدِّمها الحكومة من أجل تخفيف عبء الفائدة، وحتى من أجل تشجيع إجمالي تكوين رأس المال؛ ولكنها تشمل تمويل إجمالي تكوين رأس المال وكذلك سداد الفائدة).
- **تحويلات رأس المال الأخرى**، مثل سداد رأس المال الذي دُمِّر بسبب أحداث سياسية أو كوارث طبيعية للمالكين، وتقديم مدفوعات لتغطية الخسائر المُتراكِمة على مدى عددٍ من السنوات، وإجراء تحويلات بين الوحدات الحكومية لتغطية الإنفاق غير المتوقَّع أو العُجُوزات المتراكِمة، وتقديم مدفوعات إضافية غير متكرِّرة للأُسر المعيشية كمكافأة عن المدخَرات التي تحققت على مدى عددٍ من السنوات، وإلغاء الديون بالاتفاق، ودفع تعويضات عن الأضرار البالغة غير المشمولة بشهادات التأمين، وتقديم مدفوعات غير عادية من جانب الحكومة أو أرباب العمل لزيادة الاحتياطي الاكتواري لصناديق التأمين الاجتماعي، وإعادة توزيع مكاسب رأس المال التي تحقَّقت من شركات التأمين على الأُسر المعيشية.

الفصل الخامس – الحساب المالي للأمَّة

ألف – الأهداف

٥–١ يهدف الحساب المالي للأمَّة، الذي يُعرف أيضاً بأنه تدفُّق الأموال عند توسيع نطاقه ليشمل التدفُّقات بين القطاعات المختلفة، إلى تحديد ''الاستثمار'' في الصكوك المالية والديون وأشكال الديون وكذلك إلى اشتقاق صافي الإقراض أو صافي الاقتراض.

٥–٢ والفرق بين مجموع التغيُّر في الأصول المالية ومجموع التغيُّر في الخصوم هو صافي الإقراض إذا كان الفرق موجباً وصافي الاقتراض إذا كان الفرق سالباً (انظر الجدول ٥–١).

٥–٣ والحساب يبيِّن (أ) الكيفية التي نُفِّذ بها صافي الاقتراض للأمَّة، إما بتكبُّد خصوم أو بتقليل الأصول المالية، وفي أي نوع من أنواع الصكوك المالية، أو (ب) الكيفية التي تحقَّق بها صافي الإقراض، إما بحيازة أصول مالية أو بتقليل الخصوم وفي أي نوع من أنواع الصكوك المالية.

الجدول ٥–١ العلاقة بين التغيُّرات في الأصول والخصوم المالية

الأصول	الخصوم
صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (–)	
• التغيُّر في الأصول المالية:	
الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة
العُملة والإيداعات	العُملة والإيداعات
العُملة	العُملة
الإيداعات القابلة للتحويل	الإيداعات القابلة للتحويل
إيداعات أخرى	إيداعات أخرى
السندات خلاف الأسهم (مثل السندات، الكمبيالات، سندات الإيداع، الأوراق المالية، السندات التجارية، وغير ذلك)	السندات خلاف الأسهم (مثل السندات، الكمبيالات، سندات الإيداع، الأوراق المالية، السندات التجارية، وغير ذلك)
القصيرة الأجل	القصيرة الأجل
الطويلة الأجل	الطويلة الأجل
القروض	القروض
القصيرة الأجل	القصيرة الأجل
الطويلة الأجل	الطويلة الأجل
الأسهم وحقوق الملكية الأخرى (مثل السندات، الاستثمار المباشر الأجنبي، وغير ذلك)	الأسهم وحقوق الملكية الأخرى (مثل السندات، الاستثمار المباشر الأجنبي، وغير ذلك)
الاحتياطيات التقنية للتأمين (صافي حقوق الملكية في صناديق المعاشات التقاعدية وصناديق التأمين على الحياة)	الاحتياطيات التقنية للتأمين (صافي حقوق الملكية في صناديق المعاشات التقاعدية وصناديق التأمين على الحياة)
المشتقَّات المالية	المشتقَّات المالية
حسابات أخرى مستحقة القبض	حسابات أخرى مستحقة الدفع
الائتمانات التجارية والدفعات المقدَّمة	الائتمانات التجارية والدفعات المقدَّمة
بنود أخرى	بنود أخرى

باء – تعريف الأصول والخصوم

٥-٤ أي أصل اقتصادي هو مستودع للقيمة تُنفَّذ حياله حقوق الملكية، فردياً أو جماعياً، ويمكن للمالك أن يَشتَق منه منافع اقتصادية بحيازته أو استخدامه على مدى فترة زمنية. والمنافع الاقتصادية تشمل الدخل الأوَّلي وإمكان الحصول على مكاسب أو تَكَبُّد خسائر بسبب التغيُّر في أسعار الأصول. وقد يأخذ الأصل الاقتصادي شكل المباني والعُملات والسندات والأسهم وحقوق الملكية الأخرى، وكذلك القروض والحسابات مستحقة القبض.

٥-٥ والخصوم هي دَيْن، أو مبلغ مستحَق لدائنين، أو التزام مالي، أو مُطالبة مقابل أصول. وعلى سبيل المثال فإن العملة المحلية هي أحد الخصوم المالية أو التزام على البنك المركزي الذي يُصدرها، كما أنها أصل لمن هي في حوزتهم. ومقدِّم القرض يحوز أحد الأصول، وهو قرض، تجاه مَنْ يقترضون الذين عليهم، بالتالي، التزام تجاه مقدِّم القرض.

٥-٦ والتعامُلات في الأصول المالية تُسَجَّل بالأسعار التي تتم بها حيازة الأصول، أو التصرُّف فيها، بما لا يشمل أتعاب الخدمات أو الرسوم أو العمولات التي تُقَدَّم في تنفيذ التعاملات. وتلك التكاليف المتعلقة بالتغييرات في الملكية تُسَجَّل كمشتريات لخدمات مالية، وهي جزء من الاستهلاك الوسيط، في حسابات الإنتاج لأطراف التعامل التي تدفع المستحقات. وتلك المعالجة تختلف عن معالجة تكاليف التغييرات في ملكية الأصول غير المالية.

٥-٧ وأي أصل مالي له دائماً خصم مالي كعنصر مقابل وذلك فيما عدا الذهب الذي يُستخدَم كنقود أو من أجل حقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي.

٥-٨ وفي الحساب، تُسَجَّل أية زيادة في أحد الخصوم أو الأصول كقيمة مُوجِبة، في حين يُسَجَّل أي انخفاض في أحد الخصوم (مثلاً سداد استحقاق أو إعادة شراء) أو في أحد الأصول كقيمة سالبة.

٥-٩ والحساب المالي لا يُسَجِّل سوى التغييرات في الأصول والخصوم المالية. وتُسَجَّل أرصدة الخصوم والأصول المالية في الميزانيات العمومية.

٥-١٠ وبالنظر إلى أن الحساب المالي للأمَّة لا يُسجِّل سوى التغييرات في الخصوم والأصول المالية حسب الأنواع فإنه لا يكشف عن تدفُق الأموال من قطاع مؤسَّسي إلى قطاع مؤسَّسي آخر كما هو الحال في الحسابات المالية المتكاملة للقطاعات المؤسَّسية.

جيم – العلاقة بحساب رأس المال

٥-١١ الحساب المالي يُسَجِّل التغييرات في الأصول المالية إلى اليمين وفي الخصوم المالية إلى اليسار. والفرق بين المجاميع هو صافي الإقراض (+) أو صافي الاقتراض (–) من بقية العالم.

٥-١٢ وصافي الإقراض/صافي الاقتراض للحساب المالي ولحساب رأس المال يُحسبان بشكل مستقل، غير أنه يجب، من حيث المبدأ، أن يكونا متطابقين.

٥-١٣ ومقدار صافي الإقراض/صافي الاقتراض المحسوب من مجموع الاقتصاد يجب أن يكون مساوياً لمقدار صافي الإقراض/صافي الاقتراض المحسوب من بَقية العالم بالقيمة المطلقة ولكن بإشارة عكسية.

الجدول ٥-٢ الحساب المالي للأمَّة: مثال

الأصول		الخصوم	
صافي الإقراض (+)/الاقتراض (–)	١٠٠-		
• التغيُّر في الأصول المالية:	٥٠-	• التغيُّر في الأصول المالية:	٥٠
○ العملات الأجنبية	٣٠-	○ القروض	٣٠
○ النصيب الأجنبي	٢٠-		

ملاحظة: من الممكن أن يأخذ صافي الاقتراض لبلد ما (١٠٠ في هذه الحالة) أشكالاً عديدة: زيادة في الخصوم (مثلاً، القروض) المستحقة لبلدان أجنبية، أو انخفاض في الحيازة لأصول أجنبية (مثلاً، عملات أجنبية، سندات)، أو الاثنان مجتمعان.

تمرين على تصنيف التعاملات

- التدفُقات الاقتصادية تعكس إيجاد القيمة الاقتصادية أو تحويلها أو تبادلها أو نقلها أو زوالها. والتدفُقات الاقتصادية لها نوعان: التعاملات والتدفقات الأخرى.
- **التعامل** هو تدفق اقتصادي يمثِّل تفاعلاً بين الوحدات المؤسَّسية وفقاً لاتفاق متبادَل أو إجراءً داخل وحدة مؤسَّسية واحدة له فائدة من الناحية التحليلية إذا عولج كتعامل.
- قد تأخذ التعاملات شكل:
  - السلع والخدمات.
  - الدخل (توزيعي).
  - الصكوك المالية.
- **التدفقات الأخرى** هي تغييرات في قيمة الأصول والخصوم لا تحدث في التعاملات
- تجميع الحسابات المختلفة يتطلب تصنيفاً ملائماً للتعاملات وللتدفقات الأخرى. والتمرين التالي يتطلب تصنيف المعلومات الواردة أدناه في الفئات التالية: المخرَجات، الاستهلاك الوسيط، الدخل الأوَّلي عويضات المستخدَمين، الضرائب الأخرى المفروضة على الإنتاج، دخل الممتلكات)، التحويلات الجارية، إجمالي تكوين رأس المال، الحيازة ناقصاً التصرُّفات للأصول غير المنتَجَة، التغيُّر في الأصول المالية، التغيُّر في الخصوم المالية (حسب البنود التفصيلية).

معلومات

	الطرف الأساسي	الطرف المقابل
أُسرة معيشية تدفع ٥٠٠ دولار عن فاتورة الكهرباء لشركة الكهرباء	الإنفاق على الاستهلاك النهائي	المخرجات
أُسرة معيشية تُنتِج ٢ طن من الأرز لاستهلاكها الخاص		
تلقِّي منحة من اليابان قدرها ٢ مليون دولار من أجل إنشاء جسر		
أُسر معيشية تشتري خيوطاً قيمتها ١٠ دولارات من شركة لاستخدامها في غزل أقمشة		
شركة تدفع ضرائب على دخل الشركات		
مشروع مشتَرَك يُعيد استثمار إيراداته في البلد		
شركة تشتري مواد للإنتاج مع الوعد بأن تدفع ثمنها في السنة التالية		
أُسر معيشية تتلقى هدية نقدية من أقارب في الخارج		
أُسر معيشية تتلقى سلعاً استهلاكية كهدية من أقارب في الخارج		
من المفترض أن تقوم شركة بدفع فائدة لمصرف ولكنها عاجزة عن الدفع و لم تُشطَب الفائدة		
حدوث خسارة بسبب انخفاض سوق الأسهم		
تحقيق مكسب في بيع منزل		
شركة تدفع إيجاراً عن مبنى تستأجره		
شركة تدفع إيجاراً عن قطعة أرض تستأجرها		
شركة تُصدِر سندات		

ملاحظة: من المهم الإقرار بأن التصنيف الصحيح للتعاملات له أهمية حيوية في الحسابات القومية. والتعامل الذي يكون استهلاكاً وسيطاً سوف يؤدي تصنيفه على نحوٍ غير صحيح كدخل ممتلكات إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي والعكس بالعكس.

الحل

	الطرف الأساسي	الطرف المقابل
أُسرة معيشية تدفع ٥٠٠ دولار عن فاتورة الكهرباء لشركة الكهرباء	إنفاق على الاستهلاك النهائي	مخرَجات
أُسرة معيشية تُنتِج ٢ طن من الأرز لاستهلاكها الخاص	إنفاق على الاستهلاك النهائي	مخرَجات
تلقِّي منحة من اليابان قدرها ٢ مليون دولار من أجل إنشاء جسر	تحويلات لرأس المال مستحقة القبض، مخرَجات	تحويل لرأس المال مستحق الدفع، مُخرَجات، إجمالي تكوين رأس المال
أُسر معيشية تشتري خيوطاً قيمتها ١٠ دولارات من شركة لاستخدامها في غزل أقمشة	استهلاك الوسيط	مخرَجات
شركة تدفع ضرائب على دخل الشركات	تحويل جار	تحويل جار
مشروع مشتَرَك يُعيد استثمار إيراداته في البلد	عائدات مستحقة القبض وزيادة في الأسهم (أصول)	عائد مستحق الدفع وزيادة في الأسهم (خصوم)
شركة تشتري مواد للإنتاج مع الوعد بأن تدفع ثمنها في السنة التالية	استهلاك وسيط، زيادة في الحساب مستحق الدفع (خصوم)	مُخرَجات، زيادة في الحساب مستحق القبض (أصول)
أُسر معيشية تتلقى هدية نقدية من أقارب في الخارج	تحويل جار	تحويل جار
أُسر معيشية تتلقى سلعاً استهلاكية كهدية من أقارب في الخارج	تحويل جار، واردات من السلع والخدمات، استهلاك نهائي، إنفاق	تحويل جار، صادرات من السلع
من المفترض أن تقوم شركة بدفع فائدة لمصرف ولكنها عاجزة عن الدفع و لم تُشطَب الفائدة	دخل ممتلكات مستحق الدفع، حسابات مستحقة الدفع (خصوم)	دخل ممتلكات مستحق القبض، حسابات مستحقة القبض (أصول)
حدوث خسارة بسبب انخفاض سوق الأسهم	تدفق آخر (إعادة تقييم للأصول المالية)	
تحقيق مكسب في بيع منزل	تدفق آخر (إعادة تقييم للأصول غير المالية)	
شركة تدفع إيجاراً عن مبنى تستأجره	استهلاك وسيط (إيجار في نظام الحسابات القومية)	مخرجات
شركة تدفع إيجاراً عن قطعة أرض تستأجرها	دخل ممتلكات (إيجار في نظام الحسابات القومية)	دخل ممتلكات
شركة تُصدِر سندات	زيادة في السندات خلاف الأسهم (خصوم)	زيادة في السندات خلاف الأسهم (أصول)

الفصل السادس – حساب بقية العالم

ألف – الأهداف

٦-١ حساب بقية العالم يحدّد ما يلي:

(أ) العجز أو الفائض مع بقية العالم في التجارة في السلع والخدمات، أو التعاملات الجارية وصافي الإقراض (+) أو صافي الاقتراض (–)؛

(ب) تعاملات رأس المال والتعاملات المالية مع بقية العالم؛

(ج) موقف الاستثمار الدولي، أي حيازة الأصول والخصوم المالية مقابل بقية العالم، الذي هو في الأساس دَيْن؛

(د) من الناحية المفاهيمية، حساب بقية العالم يماثل ميزان المدفوعات وله نفس الحسابات الفرعية، ولكن حساباته الفرعية مجمّعة بشكل مختلف لأغراض مختلفة؛

(هـ) هذا الفصل يشرح التعاملات مع بقية العالم والتوازنات الأساسية في الحساب والعلاقة بين حساب بقية العالم والإحصاءات التجارية.

باء – التعاملات مع بقية العالم

٦-٢ أي تعامل بين القطاعات المؤسَّسية المحلية وبقية العالم هو تعامل بين أطراف مقيمة في المنطقة الاقتصادية وأطراف غير مقيمة فيها.

٦-٣ وأي تعامل في سلع وخدمات مقدَّمة من مقيمين إلى غير مقيمين هو تصدير ومن غير مقيمين إلى مقيمين هو استيراد (انظر أيضاً تعريف المقيمين وغير المقيمين والصادرات والواردات من السلع والخدمات المقدَّم في الفقرات ٢-٤٨ إلى ٢-٥٩ أعلاه).

٦-٤ والتعاملات الجارية الأخرى تشمل دخول الملكية والتحويلات الجارية الأخرى.

٦-٥ وتحويلات رأس المال هي تعاملات تقوم فيها إحدى الوحدات بتقديم سلعة أو خدمة أو أصل إلى وحدة أخرى دون الحصول في المقابل من الوحدة الأخيرة على أي مقابل في شكل سلعة أو خدمة أو أصل.

٦-٦ والتعاملات المالية تشمل جميع التعاملات التي تُجرى بين قطاعات محلية وبقية العالم ويكون من شأنها زيادة، أو خفض، أصولها، وخصومها، المالية. والإيداع في أحد المصارف في بقية العالم يزيد الأصول المالية للاقتصاد والخصوم المالية لبقية العالم. وتقديم دفعة لتقليل أصل القرض لقرض من بقية العالم يُخَفِّض الخصوم المالية للاقتصاد والأصول المالية لبقية العالم.

جيم – الأرصدة في حساب بقية العالم

٦-٧ يمكن توضيح الأرصدة في حساب بقية العالم كما يلي:

• الصادرات ناقصاً الواردات	⇦	• الميزان التجاري للسلع والخدمات
• الرصيد التجاري + صافي الدخل الأوَّلي من بقية العالم + صافي التحويلات الجارية من بقية العالم	⇦	• الرصيد الخارجي الجاري
• الرصيد الخارجي الجاري + صافي التحويلات الرأسمالية من بقية العالم	⇦	• صافي الاقتراض (–) أو صافي الإقراض (+) من/إلى بقية العالم
• التعاملات المالية (التغيُّرات في الأصول والخصوم) مع بقية العالم	⇦	• صافي الاقتراض (–) أو صافي الإقراض (+) من/إلى بقية العالم
• الأصول والخصوم مع بقية العالم	⇦	• التغيُّر في صافي قيمة الأصول مقابل بقية العالم أو التغيُّر في الموقف المالي الدولي

دال – العلاقة بين الإحصاءات التجارية والميزان التجاري للسلع والخدمات

٦-٨ الإحصاءات التجارية لا تشمل إلا الواردات والصادرات من السلع التي تعبر الحدود.

٦-٩ ونظام الحسابات القومية وميزان المدفوعات يُسجِّلان التغيُّر في الملكية، ولذلك فإنهما يشملان أيضاً السلع والخدمات التي لا تعبر الحدود ما دامت لا تخرج عن كونها تعاملات بين مقيمين وغير مقيمين (فيما عدا الأصول غير المُنتَجة والمباني التي تقع في البلد).

٦-١٠ ونظام الحسابات القومية يُقَيِّم الصادرات والواردات على أساس التسليم على ظهر السفينة (''فوب'').

٦-١١ والسلع المستورَدَة تقَيَّم عادة على أساس أن التكلفة تشمل النقل (''سيف'') أي بما يشمل النقل والتأمين لنقل السلع إلى جهات المقصَد.

٦-١٢ ومن الممكن أن يقدِّم مقيمون جزءًا من خدمات النقل والتأمين (المخرَجات المحلية للخدمات) ويقدِّم غير مقيمين جزءًا آخر (الخدمات المستورَدَة). ولذلك فإنه عندما تقيَّم الواردات من السلع على أساس أن التكلفة تشمل النقل (''سيف'') فإنها تكون شاملة أيضاً لبعض الخدمات المحلية للنقل والتأمين.

٦-١٣ وعند تقييم الواردات على أساس التسليم على ظهر السفينة (''فوب'')، أي عندما تُستبَعَد خدمات النقل والتأمين للسلع المستوردة، لا تكون الواردات شاملة إلا لقِيم السلع.

٦-١٤ وتُقَيَّم الصادرات دائماً على أساس التسليم على ظهر السفينة (''فوب'') في الإحصاءات التجارية والحسابات القومية.

٦-١٥ ويجب أن تُجمَع الواردات والصادرات من الخدمات بشكلٍ منفصل ثم تُضاف إلى الصادرات والواردات من السلع وذلك لتحديد مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات. وبالإضافة إلى هذا فإنه يجب أيضاً أن تقدَّر الصادرات والواردات غير القانونية والصادرات من السلع والخدمات التي لا تعبر الحدود بين المقيمين وغير المقيمين وذلك كي تُضاف إلى المجاميع.

الجدول ٦-١ إعادة ترتيب الإحصاءات التجارية في حساب بقية العالم: مثال

الإحصاءات التجارية		حساب بقية العالم	
السلع المستورَدَة على أساس أن التكلفة تشمل النقل (''سيف'')	٢٦	الواردات من السلع على أساس التسليم على ظهر السفينة (''فوب'')	٢٣
السلع على أساس التسليم على ظهر السفينة (''فوب'')	٢٣	تُساوي الواردات من السلع على أساس أن التكلفة تشمل النقل (''سيف'')	٢٦
النقل والتأمين يقدمهما مقيمون	١	ناقصاً النقل والتأمين على السلع المستوردة	-٣
النقل والتأمين يقدمهما غير مقيمين	٢		
الواردات من الخدمات الأخرى		الواردات من الخدمات الأخرى	١٠
الصادرات من السلع		الصادرات من السلع والخدمات	٣٨
	٣٠	الميزان التجاري	٥

الفصل السابع – الميزانية العمومية للأمَّة

ألف – الأهداف

٧-١ الميزانية العمومية:

(أ) تُحَـدِّد نوع وقيمة جميع الأصـول والخصوم (الديون) المالية وغير المالية للاقتصاد في بداية، ونهاية، السنة؛

(ب) تُحَدِّد التغيُّرات في صافي قيمة الأصول ومصادرها بما يؤدِّي إلى تحديد ''صافي الثروة'' للأمَّة.

٧-٢ ورصيد الأصـول الثابتة، كجزء مـن الميزانية العمومية، هو بيان إحصائي هام لدراسة، وتخطيط، النمو الاقتصادي.

باء – مكوِّنات الميزانية العمومية

٧-٣ الفـرق بين الميزانيـة العموميـة الختامية والميزانيـة العمومية الافتتاحيـة هو التغـيرات في الميزانية العمومية. والتغـيرات هي النتائج المترتبة على أربعة عوامل تحدث خلال الفترة المحاسبية:

(أ) **إجمالي تكوين رأس المـال والتغيُّر في الأصول غير المنتَجَة:** التغيُّرات التي تَنتُج مباشَـرَة عن الأنشطة الإنتاجية للأمَّة والتعاملات في السلع والخدمات الرأسمالية؛

(ب) **صـافي الحيـازة للأصـول الماليـة:** التغيُّرات الـتي تَنتُج عن التعاملات المالية في الاقتصاد ومع بقية العالم؛

(ج) **التغيُّرات الأخرى في الحجم:** التغيرات التي ترجع إلى عوامل مثل اكتشـاف، أو نضوب، موارد طبيعية غير مُنتَجَة، مثل المعادن، أو التدمير بسبب الحرب والكوارث الطبيعية؛

(د) **تغيرات أخرى نتيجة لإعادة التقييم:** التغيرات التي ترجع إلى تغيرات في أسعار الأصول والتي تنعكس في مكاسب وخسائر الحيازة.

الشكل ٧-١ الميزانية العمومية للأمَّة

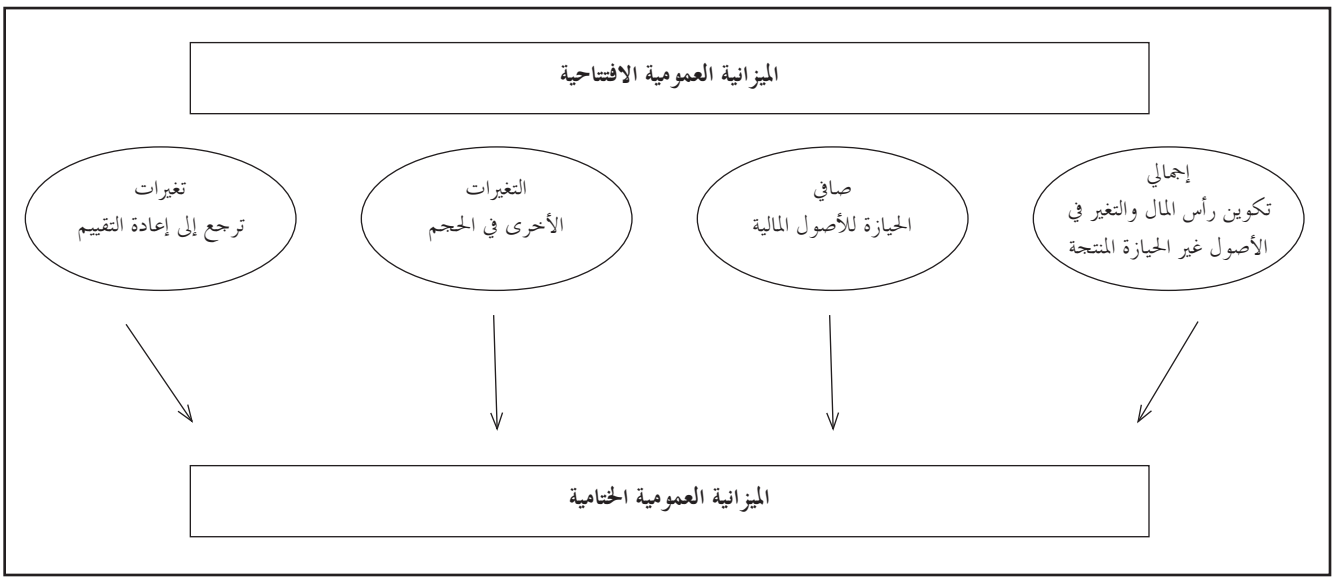

جيم – صافي قيمة الأصول

٧-٤ صـافي قيمة الأصول للأمَّة يسـاوي مجمـوع قيمة الأصول ناقصاً مجموع قيمة الخصوم

٧-٥ ويمكـن تحليـل التغيُّـر في صـافي قيمـة الأصـول إلى ثلاثة مكوِّنات:

(أ) التغيُّـر الذي يرجع إلى تعاملات (إجمـالي تكوين رأس المال وصافي الحيازة للأصول غير المنتَجَة والأصول المالية)؛

(ب) التغيُّـر الـذي يرجـع إلى تغـيرات في الحجم (الاكتشـاف الطبيعي، التدمير، الاختراعات)؛

(ج) التغيُّـر الذي يرجع إلى ارتفاع/انخفاض في الأسـعار (إعادة التقييم).

الفصل الثامن – إطار نظام الحسابات القومية لمجموع الاقتصاد

٨-١ هذا الفصل يُلَخِّص العلاقات في تتابع حسابات الاقتصاد وبقية العالم.

الشكل ٨-١ ملخص التعاملات التي تجري داخل الاقتصاد ومع بقية العالم

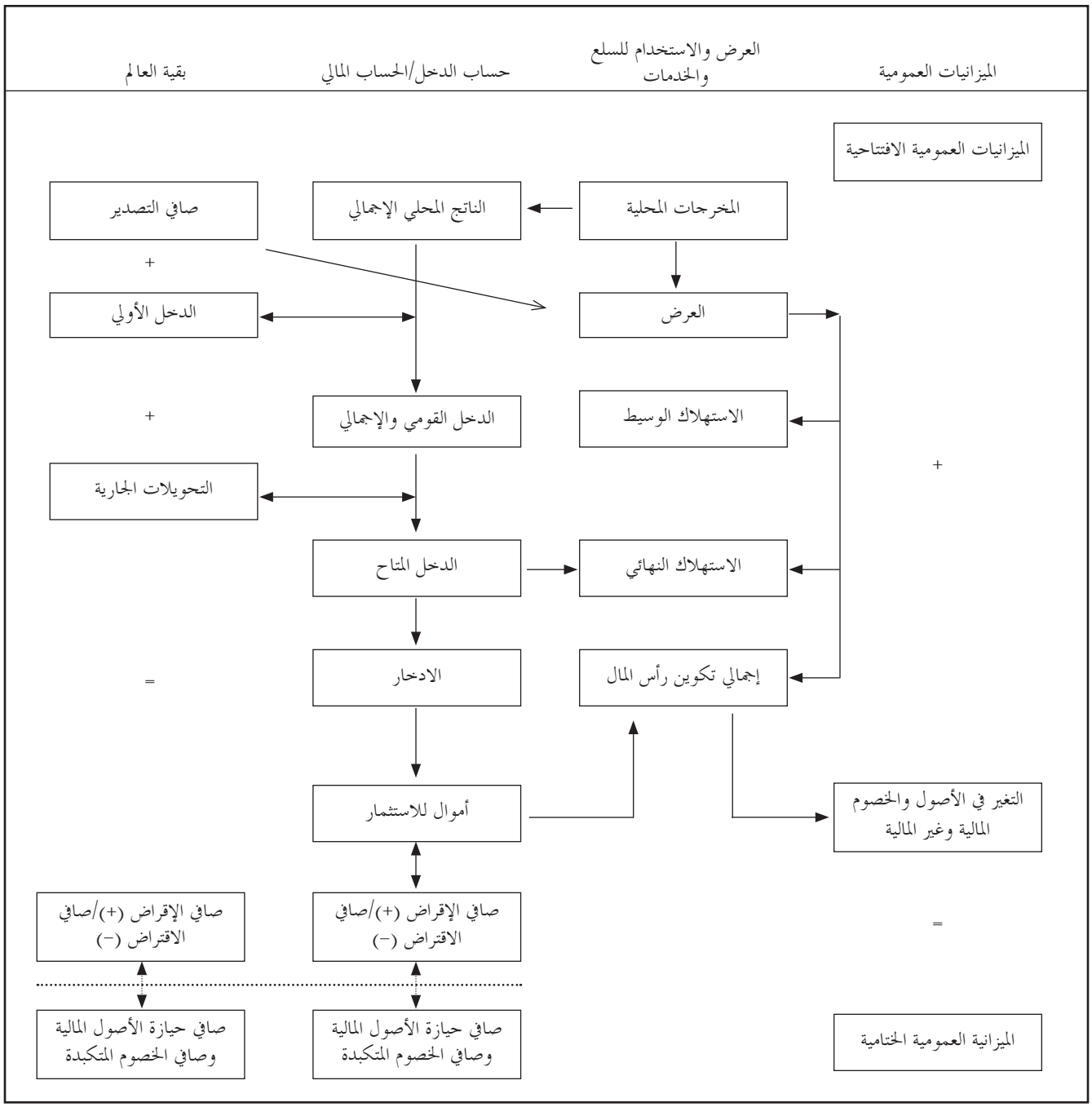

٨-٢ والشكل ٨-١ يُلَخِّص التعاملات التي تجري داخل الاقتصاد ومع بقية العالم. والأعمدة الأربعة الواردة في الشكل تمثِّل الحسابات المختلفة لنظام الحسابات القومية: حساب الميزانية العمومية؛ وحساب العرض والاستخدام للسلع والخدمات (الذي يمكن استخدامه لاشتقاق حساب الإنتاج وحساب رأس المال)؛ وحسابات توليد الدخل وتوزيعه واستخدامه؛ وحساب بقية العالم. والشكل يوضِّح أن التدفقات واستخدامات الدخول تؤثِّر على الحسابات المختلفة لمجموع الاقتصاد. وتحت الخط المقطوع في حساب الدخل وحساب بقية العالم يمكن اشتقاق صافي الإقراض/صافي الاقتراض بشكل مستقل بحساب الفرق بين صافي الحيازة للأصول المالية وصافي الخصوم المتَكبَّدة. انظر أيضاً الشكل ١-١.

٨-٣ والجدول ٨-١ يقدِّم مثالاً لتتابع مكثَّف لحساب مجموع الاقتصاد وحساب بقية العالم. والتتابع الكامل للحسابَين، مع جميع القطاعات المؤسَّسية للاقتصاد، يَرد في المرفق. والقطاعات المؤسَّسية مشروحة في الجزء الثاني. ولتسهيل المقارنة، احتُفظ في المرفق بترقيم الجدول، فيما عدا الأسطر ١ إلى ١٩، وذلك لأن الكثير من الحسابات الوسيطة قد أُسقطت من التتابع المختصر للحسابات. والعمود المتعلق بالمراجعة مصمَّم للتحقق مما إذا كان مجموع الاستخدام مساوياً لمجموع الموارد لكل سطر ملائم. والمجموع هو نتيجة جمع بقية العالم ومجموع الاقتصاد.

الجدول ٨-١ مثال للتتابع الكامل لحسابات مجموع الاقتصاد والعلاقة ببقية العالم

		قطاع بقية العالم		مجموع الاقتصاد		مراجعة المجاميع	
		(٥)		(٦)		(٧)	
		الاستخدام	الموارد	الاستخدام	الموارد	الاستخدام	الموارد
	حسابات الإنتاج						
١	الواردات ''فوب''		٢٨				
٢	الصادرات ''فوب''	٤١					
٣	الرصيد الخارجي للسلع والخدمات	١٣-					
٤	المخرَجات بالأسعار الأساسية				٣٧٦		
٥	الاستهلاك الوسيط			١٨٠			
٦	إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الأساسية			١٩٦			
٧	تعويضات المستَخدَمين			١٣٣			
٨	الأجور والمرتبات			١٢١			
٩	المساهمات الاجتماعية لأرباب العمل			١٢			
١٠	الضرائب الأخرى على الإنتاج			٣			
١١	إجمالي فائض التشغيل			٢٩			
١٢	إجمالي الدخل المختَلط			٣١			
١٣	الضرائب ناقصاً الدعم على المنتجات			٢٠			
١٤	الناتج المحلي الإجمالي			٢١٦			
	تخصيص الدخل الأوَّلي						
١٥	الرصيد الخارجي للسلع والخدمات		١٣-				
١٦	الناتج المحلي الإجمالي				٢١٦		
١٧	تعويضات المستخدَمين	٣	٥	١٣٣	١٣١	١٣٦	١٣٦
١٨	دخل الممتلكات	٣	صفر	٣٠	٣٣	٣٣	٣٣
١٩	الدخل القومي الإجمالي			٢١٧			

الجدول ٨–١ (تابع)

		قطاع بقية العالم		مجموع الاقتصاد		مراجعة المجاميع	
		(٥)		(٦)		(٧)	
		الاستخدام	الموارد	الاستخدام	الموارد	الاستخدام	الموارد
	التوزيع الثانوي للدخل						
٢٧	رصيد الدخل الأوَّلي/الدخل القومي الإجمالي				٢١٧		
٢٨	الضرائب الجارية على الدخل			٥٩	٥٩	٥٩	٥٩
٢٩	المساهمات الاجتماعية			٤٠	٤٠	٤٠	٤٠
٣٠	المنافع الاجتماعية خلاف المنافع النوعية			١٠١	١٠١	١٠١	١٠١
٣١	التحويلات الجارية الأخرى	١٠	١	٣٢	٤١	٤٢	٤٢
٣٢	إجمالي الدخل القومي المتاح			٢٢٦			
	استخدامات الدخل المتاح						
٣٨	إجمالي الدخل المتاح				٢٢٦		
٣٩	إنفاقات الاستهلاك النهائي			١٦٣			
٤٢	إجمالي الادخار			٦٣			
٤٣	الرصيد الخارجي الجاري	-٢٣					
	حسابات رأس المال						
٤٥	إجمالي الادخار				٦٣		
٤٦	الرصيد الخارجي الجاري		-٢٣				
٤٧	إجمالي تكوين رأس المال			٤٠			
٤٨	استهلاك رأس المال الثابت			١٢			
٤٩	صافي تكوين رأس المال			٢٨			
٥٠	الحيازة ناقصاً التصرُّفات للأصول غير المنتَجَة			صفر			
٥١	التحويلات الرأسمالية المستَحَقة القبض					٢	٢
٥٢	التحويلات الرأسمالية المستحقة الدفع					-١	-٢
٥٣	صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (-)	-٢٤		٢٣			
	الحسابات المالية						
٥٤	صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (-)		-٢٤		٢٤		صفر
٥٥	صافي الحيازة للأصول المالية	-٤		١١٠		١٠٦	
٥٦	صافي الخصوم المالية المتَكَبَّدة		٢٠		٨٦		١٠٦
٥٧	العملات والإيداعات وما إليها	-١	٢	١٤	١١	١٣	١٣
٥٨	السندات خلاف الأسهم	-٢	٧	٣٢	٢٣	٣٠	٣٠
٥٩	القروض	صفر	٨	٣١	٢٣	٣١	٣١
٦٠	الأسهم وحقوق الملكية الأخرى	-٣	٣	١٠	٤	٧	٧
٦١	الاحتياطيات التقنية للتأمين، صافي حقوق الملكية	صفر	صفر	١٨	١٨	١٨	١٨
٦٦	حسابات أخرى مستحقة القبض/مستحقة الدفع	٢	صفر	٥	٧	٧	٧

الجدول ٨-١ (تابع)

		قطاع بقية العالم		مجموع الاقتصاد		مراجعة المجاميع	
		(٥)		(٦)		(٧)	
		الاستخدام	الموارد	الاستخدام	الموارد	الاستخدام	الموارد
	الميزانيات العمومية						
	الميزانيات العمومية الافتتاحية						
٦٧	الأصول غير المالية	صفر		١ ١٣١			
٦٨	الأصول المنتَجَة			٦١١			
٦٩	الأصول غير المنتَجَة			٥٢٠			
٧٠	الأصول/الخصوم المالية	٥٤	٢٥	٦٢٤	٦٠٠	٦٧٨	٦٢٥
٧١	الرصيد الافتتاحي لصافي قيمة الأصول		٢٩		١ ١٥٥		١ ١٨٤
	التغيُّر في الميزانيات العمومية من حسابات رأس المال والحسابات المالية						
٧٢	الأصول غير المالية	صفر		٢٨			
٧٣	الأصول المنتَجَة	صفر		٢٨			
٧٤	الأصول غير المنتَجَة	صفر		٢٨			
٧٥	الأصول/الخصوم المالية	-٤	٢٠	١١٠	٨٦	١٠٦	١٠٦
	التغيُّرات الأخرى في الحجم وإعادة التقييم						
٧٦	الأصول غير المالية			١٠٠			
٧٧	الأصول المنتَجَة			٥٦			
٧٨	الأصول غير المنتَجَة			٤٤			
٧٩	الأصول/الخصوم المالية	٤	صفر	٢٧	١٨	٣١	١٨
	التغيُّر في صافي قيمة الأصول		-٢٠		١٦١		١٤١
٨٠	إجمالي الادخار		-٢٣		٦٣		
٨١	استهلاك رأس المال الثابت		صفر		-١٢		
٨٢	تحويلات رأس المال		-١		١		
٨٣	التغيُّرات الأخرى في الحجم وإعادة التقييم		٤		١٠٩		١١٣
	الميزانيات العمومية الختامية						
٨٤	الأصول غير المالية	صفر		١ ٢٥٩			
٨٥	الأصول المنتَجَة	صفر		٦٩٥			
٨٦	الأصول غير المنتَجَة	صفر		٥٦٤			
٨٧	الأصول/الخصوم المالية	٥٤	٤٥	٧٦١	٧٠٤	٨١٥	٧٤٩
٨٨	الرصيد الختامي لصافي قيمة الأصول		٩		١ ٣١٦		١ ٣٢٥

تمرين على وضع نظام كامل لحسابات الأمَّة

بافتراض المعلومات التالية المتعلقة باقتصاد ما لسنة ٢٠٠٠، نَظِّم الحسابات وفقاً للجدول المقدَّم في الصفحة التالية.

معلومات

١ – البنود الواردة في الميزانية العمومية في نهاية سنة ١٩٩٩ هي كما يلي:

قيمة جميع الأصول غير المالية (المباني، الطرق، الآلات، إلى آخره): ١ ٠٠٠
القروض المقدَّمة من القطاعات المقيمة (مجموع الأصول): ١٠٠
منها القروض المقدَّمة إلى بقية العالم: ١٠
القروض المستحقة على القطاعات المقيمة (مجموع الخصوم): ٢٤٠
منها القروض المستحقة على بقية العالم: ١٥٠
العملة المحلية (الرصيد): ٢٠٠

٢ – المخرَجات (بالأسعار الأساسية) المنتَجَة في سنة ٢٠٠٠: ٤٥٠

٣ – الضرائب ناقصاً الدعم على المنتجات: ٢٠

٤ – الاستهلاك الوسيط المستخدم في الإنتاج: ٣٠٠

٥ – الاستهلاك النهائي: ١٩٠

٦ – استهلاك رأس المال الثابت: ٥

٧ – شراء الآلات: ٥٠

٨ – الصادرات: ٣٠

٩ – الواردات: ١٠٠

١٠ – منحة استثمار مستَلَمَة من الخارج: ٢

١١ – الفائدة المدفوعة إلى الخارج: ١٠

١٢ – الفائدة المستَلَمَة من بقية العالم: ٢

١٣ – القروض الجديدة التي قدَّمتها قطاعات مقيمة إلى جهات مقيمة أخرى: ٢٠

١٤ – القروض الجديدة المستحقة لبقية العالم: ٧٦

١٥ – إصدار جديد للعملة: ١٠

١٦ – الزيادة في قيمة الأصول غير المالية نتيجة للتضخم: ٣٠

ملاحظات

- المعلومات المتعلقة بالاقتصاد لم تقدَّم جميعها، مثلاً دخل الممتلكات المدفوع لجهات مقيمة.
- يجب أن توضع حسابات بقية العالم من وجهة نظر بقية العالم.
- تأكَّدْ من أن صافي الإقراض/صافي الاقتراض هو نفسه بالنسبة لحساب رأس المال والحساب المالي.
- تأكَّدْ من أن قيم صافي الإقراض/صافي الاقتراض لمجموع الاقتصاد ولبقية العالم هي نفس القيم بالقيمة المطلقة ولكن بإشارة عكسية.

حساب مجموع الاقتصاد		بقية العالم	
المخرَجات بالأسعار الأساسية		الصادرات	
الاستهلاك الوسيط		الواردات	
إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الأساسية		**الميزان التجاري**	
الضرائب ناقصاً الدعم على المنتجات			
الناتج المحلي الإجمالي			
دخل الممتلكات المستحق القبض		دخل الممتلكات المستحق القبض	
دخل الممتلكات المستحق الدفع		دخل الممتلكات المستحق الدفع	
الدخل القومي الإجمالي			
التحويلات الجارية المستحقة القبض			
التحويلات الجارية المستحقة الدفع			
إجمالي الدخل القومي المتاح			
الاستهلاك النهائي			
إجمالي الادخار		**رصيد الحساب الجاري**	
تحويلات رأس المال المستحقة القبض		تحويلات رأس المال المستحقة القبض	
تحويلات رأس المال المستحقة الدفع		تحويلات رأس المال المستحقة الدفع	
إجمالي تكوين رأس المال			
صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض		**صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض**	
التغيُّر في الأصول المالية		التغيُّر في الأصول المالية	
العملة		العملة	
القروض		القروض	
التغيُّر في الخصوم المالية		التغيُّر في الخصوم المالية	
العملة		العملة	
القروض		القروض	
صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض		**صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض**	
الميزانية العمومية الافتتاحية (نهاية سنة ١٩٩٩)		**الميزانية العمومية الافتتاحية (نهاية سنة ١٩٩٩)**	
الأصول غير المالية			
الأصول المالية		الأصول المالية	
العملة		العملة	
القروض		القروض	
الخصوم المالية		الخصوم المالية	
العملة		العملة	
القروض		القروض	
صافي قيمة الأصول		صافي قيمة الأصول	
التغيُّر في الميزانية العمومية		**التغيُّر في الميزانية العمومية**	
الأصول غير المالية			
إجمالي تكوين رأس المال			
استهلاك رأس المال الثابت			
مكاسب الحيازة			
الأصول المالية		الأصول المالية	
الخصوم المالية		الخصوم المالية	
التغيُّر في صافي قيمة الأصول		التغيُّر في صافي قيمة الأصول	
الميزانية العمومية الختامية (نهاية عام ٢٠٠٠)		**الميزانية العمومية الختامية (نهاية عام ٢٠٠٠)**	
الأصول غير المالية		الأصول غير المالية	
الأصول المالية		الأصول المالية	
الخصوم المالية		الخصوم المالية	
صافي قيمة الأصول		صافي قيمة الأصول	
التغيُّر في صافي قيمة الأصول		**التغيُّر في صافي قيمة الأصول**	

الجزء الثاني – الحسابات المتكاملة حسب الصناعات والقطاعات المؤسَّسية

الفصل التاسع – التحليل حسب الصناعة والقطاع

ألف – الأهداف

٩-١ يهدف تحليل الأنشطة الاقتصادية حسب الصناعة إلى:

(أ) دراسة تكاليف الصناعات الإنتاجية بالتفصيل؛

(ب) استخدام تفاصيل التكلفة للتنبؤ بالاحتياجات من المنتَجات من أجل الإنتاج أو لتقدير تلك الاحتياجات؛

(ج) وضع جداول العرض والاستخدام التفصيلية باعتبارها الأداة الأساسية لموازنة العرض والاستخدام للمنتجات حسب الصناعات ولربط حسابات الإنتاج حسب الصناعات بحسابات الإنتاج حسب القطاعات المؤسَّسية بطريقة منهجية؛

(د) تجميع نِسَبْ القيمة المضافة إلى مخرَجات الصناعات للسنة المرجعية (التي يُجرى بالنسبة لها تعداد تفصيلي عن المخرَجات والتكلفة) لاستخدامها في تقدير القيمة المضافة حسب الصناعة وإجمالي الناتج المحلي للسنوات خلاف السنة المرجعية.

٩-٢ وتحليل الحسابات الاقتصادية للأمَّة إلى وحدات قطاعية مؤسَّسية، مثل الشركات والحكومة والمؤسَّسات غير الهادفة للربح والأُسر المعيشية، يهدف إلى دراسة السلوك الاقتصادي لتلك الوحدات من حيث نوع الدخل الذي تحصل عليه، وكيفية استخدام الدخول، وكيفية تمويل إجمالي تكوين رأس المال، والكيفية التي تدير بها الحافظة المالية، وصافي قيمة الأصول التي تملكها.

٩-٣ وسوف يتناول هذا الفصل الوحدة الإحصائية للصناعات والقطاعات المؤسَّسية وأنواع القطاعات المؤسَّسية.

باء – ما هي الصناعة/المنشأة؟

٩-٤ الصناعة هي تجميع لمنشآت تعمل في نفس الأنشطة المصنَّفة في نفس مدوَّنة التصنيف الصناعي الدولي الموحَّد لجميع الأنشطة الاقتصادية أو في أنواع مماثلة لتلك الأنشطة.

٩-٥ والمنشأة هي مؤسَّسة موجودة، أو جزء من مؤسَّسة موجود، في موقع واحد يمثِّل فيه نشاط إنتاجي واحد فقط غالبية القيمة المضافة. ومن حيث المبدأ، قد لا تكون المنشأة هي التي تتخذ القرارات بشأن أمورها المالية؛ إذ أن هذه الأمور تحدِّدها المؤسَّسة التي تمتلك المنشأة. وعلى هذا فإنه لا يمكن لأية منشأة إلا أن تكون وحدة إحصائية لجمع البيانات الإنتاجية المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية أو الصناعة.

٩-٦ وكي تُصَنَّف أية منشأة في نظام الحسابات القومية يجب أن تُنتِج مخرَجات تستخدمها منشآت أخرى أو يستخدمها مستهلكون نهائيون آخرون. والسلع والخدمات التي تُنتَج داخل المنشآت من أجل استخداماتها الوسيطة الخاصة بها لا تُحسَب كمخرَجات.

٩-٧ والمؤسَّسة، وهي وحدة مؤسَّسية (تُنَاقَش أدناه)، قد تتكوَّن من منشآت عديدة مصنَّفة تحت رموز مختلفة في التصنيف الصناعي الدولي الموحَّد لجميع الأنشطة الاقتصادية.

الشكل ٩-١ العلاقة بين وحدة المنشأة ووحدة المؤسَّسة

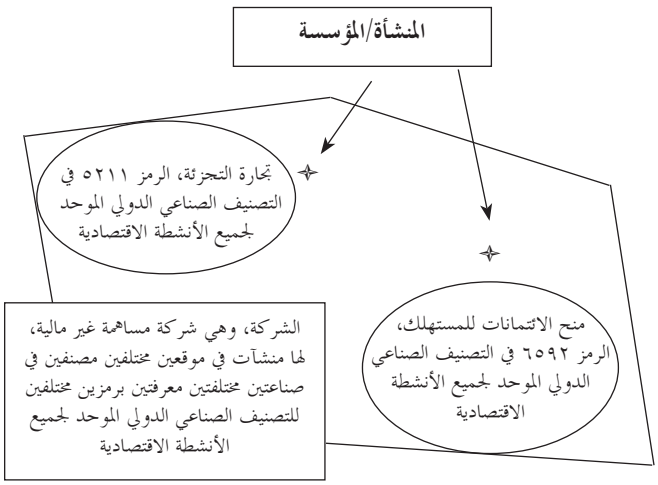

جيم – ما هي الوحدة المؤسَّسية

٩-٨ الوحدة المؤسَّسية هي كيان اقتصادي قادر، استناداً إلى حقوقه الخاصة به، على امتلاك أصول وتكبُّد خصوم وممارسة أنشطة اقتصادية مع كيانات أخرى. والوحدة المؤسَّسية تتَّخذ قرارات اقتصادية بشأن تحديد ما تُنتِجه وكيفية تمويل أنشطتها، وهي تخضع للمساءلة المباشرة أمام القانون.

٩-٩ ومن أمثلة الوحدة المؤسَّسية مؤسَّسة، وأُسرة معيشية، ومصرف، ومدرسة، وكنيسة، وجمعية تعاونية، ووحدة حكومية مستقلة.

٩-١٠ والوحدات المؤسَّسية المقيمة تُشَكِّل مجموع الاقتصاد.

دال – الشركات/الأنشطة المساعدة

٩-١١ إذا كانت شركة فرعية مملوكة بالكامل لشركة أُم تُقَدِّم خدمات تقتصر تحديداً على الشركة الأُم أو على فروعها الأخرى فإن نظام الحسابات القومية يُعاملها ليس كوحدة مؤسَّسية منفصلة بل كجزء لا يتجزأ من الشركة الأُم.

٩-١٢ وبالمثل فإن الأنشطة المساعدة التي يُضطلع بها في شركة تقدِّم خدمات (مثل المحاسبة، الحساب الإلكتروني، الإدارة الشخصية) تقتصر تحديداً على المنشآت التي تضمها الشركة لا تُعامل كمنشأة منفصلة.

٩-١٣ ومن حيث المبدأ فإن الشركات/الأنشطة المساعدة لا تولِّد مخرَجات.

هاء – القطاعات المؤسَّسية في الاقتصاد

٩-١٤ يوصي نظام الحسابات القومية بأن يُقَسَّم الاقتصاد إلى خمسة قطاعات مؤسَّسية مصنَّفة تصنيفاً جامعاً مانعاً هي:

(أ) قطاع الشركات غير المالية؛

(ب) قطاع الشركات المالية؛

(ج) قطاع الحكومة العامة؛

(د) قطاع الأُسر المعيشية؛

(هـ) قطاع المؤسَّسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأُسر المعيشية.

الجدول ٩-١ تصنيف القطاعات المؤسَّسية في نظام الحسابات القومية

الشركات غير المالية	**الحكومة العامة (البديل ١)**
الشركات غير المالية العامة	الحكومة المركزية
الشركات غير المالية الخاصة الوطنية	حكومة الولاية
الشركات غير المالية الخاضعة لسيطرة أجنبية	الحكومة المحلية
الشركات المالية	صناديق الضمان الاجتماعي
البنوك المركزية	الحكومة المركزية
شركات الإيداع الأخرى	حكومة الولاية
شركات الإيداع النقدي	الحكومة المحلية
العامة	**الحكومة العامة (البديل ٢)**
الخاصة الوطنية	الحكومة المركزية
الخاضعة للسيطرة الأجنبية	الحكومة المركزية
شركات الإيداع الأخرى باستثناء المذكورة أعلاه	صناديق الضمان الاجتماعي التابعة للحكومة المركزية
العامة	حكومة الولاية
الخاصة الوطنية	حكومة الولاية
الخاضعة للسيطرة الأجنبية	صناديق الضمان الاجتماعي التابعة لحكومة الولاية
الكيانات الوسيطة المالية الأخرى، باستثناء شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية	الحكومة المحلية
العامة	الحكومة المحلية
الخاصة الوطنية	صناديق الضمان الاجتماعي التابعة للحكومة المحلية
الخاضعة للسيطرة الأجنبية	**الأسر المعيشية**
الكيانات المساعِدَة المالية	أرباب العمل
العامة	العاملون لحسابهم الخاص
الخاصة الوطنية	مَنْ يحصلون على دخل من ممتلكات وتحويلات
الخاضعة للسيطرة الأجنبية	مَنْ يحصلون على دخل من ممتلكات
شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية	مَنْ يحصلون على معاشات تقاعدية
العامة	مَنْ يحصلون على تحويلات أخرى
الخاصة الوطنية	**المؤسَّسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأُسر المعيشية**
الخاضعة للسيطرة الأجنبية	**بقية العالم**

واو – مثال للحاجة إلى تحليل الصناعة وتقسيم المؤسَّسات إلى قطاعات معاً

٩-١٥ من الممكن أن تكون خدمات التعليم موجَّهة بالكامل نحو السوق أو مجّانية أو شبه مجّانية، أو أن تُقَدَّم بالمجّان أو بالمجّان تقريباً وتموَّل من الحكومة أو الأُسر المعيشية أو المؤسَّسات غير الهادفة للربح.

٩-١٦ ولدراسة تكاليف التشغيل والقيمة المضافة التي يولِّدها التعليم، تصنَّف المنشآت التعليمية جميعها في المرتبة ٩٢ من التصنيف الصناعي الدولي الموحَّد لجميع الأنشطة الاقتصادية وهي مرتبة إنتاج الخدمات التعليمية.

٩-١٧ ولدراسة دور القطاعات المؤسَّسية:

(أ) تُصَنَّف المدارس الموجَّهة نحو السوق في قطاع الشركات غير المالية؛

(ب) تُصَنَّف المدارس التي تموِّلها الحكومة في قطاع الحكومة العامة؛

(ج) تُصَنَّف المدارس التي تموِّلها مؤسَّسات لا تهدف إلى الربح ضمن المؤسَّسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأُسر المعيشية.

الشكل ٩-٢ التقسيم حسب الصناعة والقطاع: مثال

الصناعة/القطاعات

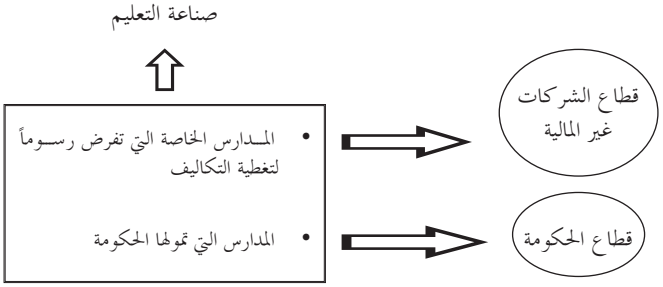

زاي – الشركات

٩-١٨ الشركة هي كيان قانوني تعترف به قوانين الأمَّة بشكل مستقل عن حَمَلة أسهم الشركة. والشركة تكون مملوكة، وخاضعة للسيطرة، من جانب حملة الأسهم الخاصين أو الحكومة. والسيطرة تعني القدرة على تحديد سياسات الشركة بتعيين المديرين الملائمين إذا دعت الحاجة.

قطاع الشركات غير المالية

٩-١٩ هذا القطاع يشمل جميع الشركات المقيمة المملوكة لحَمَلة أسهم خاصين أو للحكومة والتي تُنتِج سلعاً وخدمات غير مالية.

٩-٢٠ وهذا القطاع قد يشمل أيضاً أشباه الشركات، وهي شركات غير مساهمة ولكنها تمسك مجموعة كاملة من الحسابات التجارية. ومالكو الأسهم في أشباه الشركات تلك مسؤولون من الناحيتين القانونية والمحاسبية عن تشغيل الشركات. وشبه الشركة قد يكون لها مالك وحيد أو قد تكون ملكيتها مشتركة أو حتى قد تكون وحدة إنتاجية مملوكة للحكومة، مع مسك حسابات تجارية كاملة.

قطاع الشركات المالية

٩-٢١ هذا القطاع يشمل جميع الشركات المقيمة المملوكة لحملة أسهم خاصِّين أو للحكومة والتي تُنتِج خدمات مالية.

٩-٢٢ ومن الممكن أن يقسَّم قطاع الشركات المالية إلى القطاعات الفرعية التالية:

(أ) البنك المركزي؛

(ب) شركات/مصارف الإيداع الأخرى؛

(ج) جهات الوساطة المالية الأخرى، مثل مصارف الاستثمار، وشركات التأجير المالية، وشركات الشراء بالتقسيط، والشركات التي تقدم تسهيلات ائتمانية للمستهلكين؛

(د) جهات المساعَدة المالية، مثل سماسرة السندات وسماسرة القروض أو التأمينات؛

(هـ) شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية.

حاء – قطاع الأُسر المعيشية

٩-٢٣ الأُسرة المعيشية هي مجموعة صغيرة من الأشخاص الذين يعيشون في نفس المسكن ويُجَمِّعون جزءًا من دخلهم ويستهلكون بصورة جماعية أنواعاً معيَّنة من السلع والخدمات التي يتألف معظمها من السكن والغذاء.

٩-٢٤ وهذا القطاع يشمل وحدات الأُسر المعيشية المقيمة كوحدات مُستهلِكَة، وكذلك جميع أنشطتها الاقتصادية الفردية.

٩-٢٥ والمؤسَّسات الفردية، التي تملكها أُسر معيشية ولكنها تمسك حسابات تجارية كاملة تُصَنَّف كأشباه شركات في قطاع الشركات.

التقسيم الفرعي لقطاع الأُسر المعيشية

٩-٢٦ يمكن تقسيم قطاع الأُسر المعيشية إلى أقسام فرعية حسب مصادر الدخل الرئيسية كما يلي:

(أ) أرباب العمل؛

(ب) العاملون لحسابهم الخاص؛

(ج) المستَخدَمون؛

(د) مَنْ يتلقون دخولاً من الممتلكات والتحويلات.

طاء – المؤسَّسات غير الهادفة للربح والمؤسَّسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأُسر المعيشية

٩-٢٧ المؤسسات غير الهادفة للربح هي كيانات قانونية أو اجتماعية تُنشأ لغرض تقديم السلع والخدمات إلى وحدات مؤسَّسية أخرى لا يمكِّنها مركزها من أن تُصبح مصدر دخل أو ربح أو كَسب مادي للوحدات التي تُسيطر عليها وتموِّلها.

٩-٢٨ والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأُسر المعيشية لا تشمل سوى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأُسر المعيشية وتُنتِج سلعاً أو خدمات غير سوقية دون تقاضي رسوم أو التي لا تكون لأسعارها أهمية من الناحية الاقتصادية.

٩-٢٩ وإذا كانت المؤسسات غير الهادفة للربح خاضعة لسيطرة قطاع الشركات أو قطاع الحكومة العامة، أو كانت نسبة ٥٠ في المائة من تكاليفها تُدفَع من جانب أي من هذين القطاعين، فإنه ينبغي أن تُصَنَّف تلك المؤسَّسات في هذين القطاعين على الترتيب وليس في قطاع المؤسَّسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأُسر المعيشية.

ياء – قطاع الحكومة العامة

٩-٣٠ قطاع الحكومة العامة يشمل الكيانات القانونية التي لها سُلطة تشريعية أو قضائية أو تنفيذية على وحدات مؤسَّسية أخرى.

٩-٣١ وهذا القطاع يشمل الحكومة المركزية، وحكومات الولايات، والحكومات المحلية، وصناديق الضمان الاجتماعي، والمؤسَّسات غير الهادف للربح التي تخدم الحكومة.

٩-٣٢ وهذا القطاع يُنتِج أساساً خدمات غير سوقية تُقدَّم بالمجَّان أو بأسعار ليست لها أهمية من الناحية الاقتصادية. ومن الممكن أن تكون الخدمات جماعية، مثل الدفاع، أو فردية، مثل الصحة والتعليم.

كاف – ما الذي ينبغي استبعاده من قطاع الحكومة العامة؟

٩-٣٣ قد تُسيطر الحكومة على الإنتاج عن طريق ما يلي:

(أ) تكوين شركات عامة؛

(ب) إنشاء مؤسَّسات غير هادفة للربح وتوفير معظم التمويل، أو التمويل الكامل، لها؛

(ج) إنتاج سلع وخدمات سوقية بدون تكوين وحدات قانونية منفصلة ولكنها تمسك حسابات تجارية كاملة – وتسمى أشباه الشركات.

٩-٣٤ وما دام من الممكن لتلك الكيانات أن تطلب أسعار السوق أو أسعاراً تغطي أكثر من نسبة ٥٠ في المائة من التكاليف فإنها تُستبَعَد من قطاع الحكومة.

تمارين على حسابات قطاع الحكومة

بافتراض الإحصاءات المالية الحكومية التالية (''ألف'')، قم بإعداد:

١ - المخرَجات، الاستهلاك الوسيط، إنفاقات الاستهلاك النهائي للحكومة، إنفاقات الاستهلاك الفردي والجماعي للحكومة، إجمالي تكوين رأس المال، الدخول الأوَّلية، التحويلات الجارية.

٢ - حسابات الإنتاج والدخل ورأس المال لقطاع الحكومة، باستخدام النموذج ''باء''.

ألف - إنفاقات وعائدات الحكومة

١ - العائدات		**١٨٧**
المبيعات إلى الأسر المعيشية		٥
المبيعات إلى الشركات		١٠
الضرائب		١٥٠
ضرائب أخرى على الإنتاج	١٥	
ضرائب على الدخل	١٣٥	
دخل الفائدة		١٢
المساعدة الدولية		١٠
٢ - المصروفات		**١٦٧**
استخدامات السلع والخدمات	٨٠	
الأنشطة الجماعية غير السوقية	٢٠	
السلع والخدمات	٥٨	
تعويضات المستخدَمين	٢	
استهلاك رأس المال الثابت	٢٠	
الأنشطة الفردية غير السوقية	٥	
السلع والخدمات	١٤	
تعويضات المستخدَمين استهلاك رأس المال الثابت	١	
المنافع الاجتماعية النوعية (تشمل التسديدات)[أ]		٢٠
المنافع الاجتماعية النقدية		٢٢
مدفوعات الفائدة		١٠
تحويلات رأس المال		١٠
المساعدة الدولية		٥
٣ - صافي رصيد التشغيل (١) - (٢)		**٢٠**
استهلاك رأس المال الثابت		٣
السلع والخدمات	٢	
تعويضات المستخدَمين	١	
٤ - إجمالي رصيد التشغيل (صافي رصيد التشغيل زائداً استهلاك رأس المال الثابت)		**٢٣**
٥ - الحيازة ناقصاً التصرفات في السلع الرأسمالية[ب]		**٣٠**
المشتريات ناقصاً التصرفات في السلع الرأسمالية	٢٠	
التشييد الخاص	٧	
الاصلاحات الرئيسية	٣	
٦ - صافي الإقراض/صافي الاقتراض (٤) - (٥)		**-٧**
بيع السندات الحكومية		٧

[أ] تشمل مشتروات الحكومة من السلع والخدمات التي توزَّع بالمجان على الأسر المعيشية وتسديدات لانفاقات الأسر المعيشية على السلع والخدمات.

[ب] يستخدم دليل إحصاءات التمويل الحكومي الذي أصدره صندوق النقد الدولي صافي رصيد التشغيل وصافي الحيازة ناقصاً التصرفات في الأصول غير المالية عندما تكون قيمة استهلاك رأس المال الثابت هي القيمة الصافية.

باء – حسابات الحكومة

	الاستخدامات	الموارد
المخرجات الاستهلاك الوسيط إجمالي القيمة المضافة		
إجمالي القيمة المضافة الضرائب ناقصاً الدعم على المنتَجات **إجمالي فائض التشغيل**		
إجمالي فائض التشغيل دخل الممتلكات المستحق القبض دخل الممتلكات المستحق الدفع **الدخل القومي الإجمالي**		
الدخل القومي الإجمالي التحويلات الجارية المستحقة القبض التحويلات الجارية المستحقة الدفع **إجمالي الدخل المتاح**		
إجمالي الدخل المتاح الاستهلاك النهائي **إجمالي الإدخار**		
إجمالي الإدخار تحويلات رأس المال المستحقة القبض تحويلات رأس المال المستحقة الدفع إجمالي تكون رأس المال		
صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض		

ملاحظات على النموذج "باء"

- "الاستخدامات" الموجودة على الجانب الأيمن للحسابات تتعلق بالتعاملات التي تُقلِّل مقدار القيمة الاقتصادية لوحدةٍ ما أو لقطاعٍ ما.
- "الموارد" الموجودة على الجانب الأيسر للحسابات تتعلق بالتعاملات التي تزيد مقدار القيمة الاقتصادية لوحدةٍ ما أو لقطاعٍ ما.
- يمكن تصنيف الاستهلاك الوسيط وأنواع التعاملات الأخرى في إنفاقات الحكومة كما هو مبيَّن في النموذج "جيم" أدناه وذلك من أجل تسهيل اشتقاق المخرَجات والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة والاستهلاك النهائي لقطاع الحكومة على حسب الوظائف. ومخرَجات السوق، وهي المبيعات و/أو الرسوم التي تُحَمَّل من أجل الخدمات الحكومية، تؤخذ من عائدات الحكومة. وبالمثل فإن تكوين رأس المال للحساب الخاص لا يتعلق بإنفاق الاستهلاك النهائي.
- والرموز ٠١ إلى ١٠ هي رموز تُصَنِّف إنفاقات التعاملات حسب وظائف الحكومة: ٠١ (الخدمات العامة)، و٠٢ (الدفاع)، و٠٣ (النظام العام والسلامة العامة)، و٠٤ (الشؤون الاقتصادية)، و٠٥ (حماية البيئة)، و٠٦ (الإسكان والمستلزمات المجتمعية)، و٠٧ (الصحة)، و٠٨ (الترويح والثقافة والدِين)، و٠٩ (التعليم)، و١٠ (الحماية الاجتماعية). وللاطلاع على تصنيفات أكثر تفصيلاً وعلى تعليمات، انظر: تصنيفات النفقات حسب الغرض (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.00.XVII.6).

جيم – تصنيفات اتفاقات الحكومة حسب الوظائف

المخرجات	الاستهلاك الوسيط	تعويضات المستخدمين	استهلاك رأس المال الثابت	المخرجات السوقية	المنافع الاجتماعية النوعية	الاستهلاك النهائي	تكوين رأس المال للحساب الخاص	إجمالي تكوين رأس المال	الإعانات	دخل الممتلكات	الاستحقاقات الاجتماعية عدا الاستحقاقات النوعية	التحويلات الجارية الأخرى	التحويلات الرأسمالية	الأوراق المالية عدا الأسهم	القروض	الأسهم والحصص الأخرى
(١) = (٢) + (٣) + (٤) + (٨)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧) = (١) – (٨) – (٥) + (٦)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)	(١٣)	(١٤)	(١٥)	(١٦)	(١٧)
٠١ خدمات الجمهور العامة																
٠٢ الدفاع																
٣ الخدمات المالية																
...																
١٠ الحماية الاجتماعية																

الحلـول

حل المسألة ١

المخرجات =	الإنفاقات الجارية على السلع والخدمات لإنتاج خدمات الحكومة + الإصلاحات الرئيسية الخاصة + التشييد الخاص + تعويضات المستخدَمين = ٢٥ + ٣ + ٧ + ٧٢ + ٣ = ١١٠
الاستهلاك الوسيط =	الإنفاقات لإجراء الإصلاحات الرئيسية الخاصة + الإنفاقات الجارية على السلع والخدمات = ١٠ + ٢٥ = ٣٥
الإنفاق على الاستهلاك النهائي =	المخرَجات – (الإصلاحات الرئيسية الخاصة – التشييد الخاص) – المبيعات إلى الأسر المعيشية والشركات + الاستحقاقات الاجتماعية النوعية = ١١٠ – (٣ + ٧) – (٥ + ١٠) + ٢٠ = ١٠٥
الإنفاق على الاستهلاك النهائي الفردي =	المخرَجات غير السوقية الفردية + الاستحقاقات الاجتماعية النوعية – المبيعات = ٢٠ + ٢٠ – ١٥ = ٢٥
الإنفاق على الاستهلاك النهائي الجماعي =	الإنفاق الجاري على المخرَجات الجماعية = ٨٠
إجمالي تكوين رأس المال =	الإنفاقات الرأسمالية للحكومة = ٣٠
التحويلات الجارية المستحقة الدفع =	الاستحقاقات الاجتماعية النقدية + المساعدة الدولية = ٢٢ + ٥ = ٢٧

حل المسألة ٢

حسابات الإنتاج والدخل ورأس المال

جيم – حسابات قطاع الحكومة	الاستخدامات	الموارد
المخرجات بالأسعار الأساسية		١١٠
ناقصاً الاستهلاك الوسيط	٣٥	
إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الأساسية	٧٥	
إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الأساسية		٧٥
ناقصاً تعويضات المستخدَمين	٧٢	
ناقصاً الضرائب الأخرى على الإنتاج	صفر	
إجمالي فائض التشغيل	٣	
إجمالي فائض التشغيل		٣
زائداً دخل الملكية المستحق القبض		١٢
ناقصاً دخل الملكية المستحق الدفع	١٠	
الدخل القومي الإجمالي	٥	
الدخل القومي الإجمالي		٥
زائداً التحويلات الجارية المستحقة القبض		١٦٠
ناقصاً التحويلات الجارية المستحقة الدفع	٢٧	
إجمالي الدخل المتاح	١٣٨	
إجمالي الدخل المتاح		١٣٨
ناقصاً الاستهلاك النهائي	١٠٥	
إجمالي الإدخار	٣٣	
إجمالي الادخار		٣٣
زائداً تحويلات رأس المال المستحقة القبض		
ناقصاً تحويلات رأس المال المستحقة الدفع		١٠-
ناقصاً إجمالي تكوين رأس المال	٣٠	
صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (−)	٧	

الفصل العاشر – جداول العرض والاستخدام: تكامل الصناعات والمنتجات والقطاعات المؤسَّسية

ألف – أهداف جداول العرض والاستخدام

١٠-١ جداول العرض والاستخدام هي أدوات تُستخدم لمراجعة اتّساق الإحصاءات المتعلقة بتدفقات السلع والخدمات استناداً إلى المبدأ القائل بأن مجموع العرض لكل مُنتَج يساوي مجموع استخداماته.

١٠-٢ وجداول العرض والاستخدام تُستَخدَم في اشتقاق القيمة المضافة والطلب النهائي (الإنفاق على الاستهلاك النهائي، وإجمالي تكوين رأس المال، والصادرات، والواردات) بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة بطريقة تتصف بأنها على درجة كبيرة من التفصيل والتكامل والاتساق.

١٠-٣ ونِسَبْ القيمة المضافة/المخرَجات حسب الصناعات يمكن استخدامها في الاشتقاق السريع لتقديرات سنوية وربع سنوية للقيمة المضافة، وبالتالي للناتج المحلي الإجمالي.

١٠-٤ وجداول العرض والاستخدام تُستَخدم أيضاً في اشتقاق جدول المدخلات – المخرَجات لغرض تحليل الأثر الاقتصادي والتنبؤ به.

١٠-٥ ونظام الحسابات القومية لا يتطلب سوى إجراء تصنيف متقاطع لإجمالي القيمة المضافة حسب الصناعات والقطاعات المؤسَّسية. والعرض الوارد في هذا الفصل يُبيِّن التصنيف المتقاطع الكامل للمخرَجات والاستهلاك الوسيط وإجمالي القيمة المضافة حسب الصناعات والقطاعات المؤسَّسية وذلك من أجل العرض فقط.

باء – تنظيم جداول العرض والاستخدام

١٠-٦ يُبيِّن جدول العرض (الجدول ١٠-١)، في كل صف، نوع المنتَج الذي أنتجته صناعات محلية وعُرض من جانب بقية العالم. وهذه المنتجات إما بالأسعار الأساسية أو على أساس أن التكلفة تشمل النقل (''سيف''). ويتم الحصول على مجموع العرض لكل مُنتَج بأسعار المشترين بإضافة الهامش التجاري وهامش النقل، والضرائب ناقصاً الدعم على المنتجات. والغرض من تعديل ''سيف''/''فوب'' هو الحصول على مجموع الواردات على أساس ''فوب''. وكل عمود من أعمدة الصناعة يشمل منتجات أنتجتها صناعة ما. وفي المثال المقدَّم، الصناعة ٢ تُنتِج ١٠ من المنتَج ١ و٢٠٠ من المنتَج ٢.

الجدول ١٠-١ جدول العرض: المخرَجات بالأسعار الأساسية

	الصناعة ١	الصناعة ٢	الواردات ''سيف'' (المجموع ''فوب'')	تعديل ''سيف''/''فوب''[أ]	الهامش التجاري وهامش النقل	الضرائب ناقصاً الدعم على المنتجات	مجموع العرض بأسعار المشترين
المنتج ١	١٠٠	١٠	٢٥		١٠	٥	١٥٠
المنتج ٢	صفر	٢٠٠	١٠	-٢	-١٠	١٠	٢٠٨
تعديل ''سيف''/''فوب''[أ]			-٢				
المخرَجات/المجموع	١٠٠	٢١٠	٣٣		صفر	١٥	٣٥٨

[أ] تعديل ''سيف''/''فوب''يتعلق بتغير قيم الواردات ''سيف'' إلى قيم ''فوب''. انظر أيضاً الجدول ٦ - ٤١ القيمة التي يتعين خصمها هي النقل والتأمين على السلع المستوردة.

١٠-٧ وجدول الاستخدام (الجدول ١٠-٢) يُبيِّن في كل عمود للصناعة، استخدامات السلع والخدمات (أي هيكل التكلفة) للصناعات والقيمة المضافة التي تولِّدها. وعلى امتداد كل صف في الجدول نفسه توجد الاستخدامات لكل مُنتَج. والمنتجات جميعها بسعر المشترين. والهدف من القيد السالب في عمود التجارة والنقل هو جعل المجموع للصف ٢ في جدول العرض معادلاً للمجموع في الصف ٢ في جدول الاستخدام، الذي يُبيِّن أن المنتَج ٢ وحده هو الذي استخدمته الصناعات بشكل مباشر (وليس الهوامش).

١٠-٨ ويمكن تصنيف الصناعات حسب التصنيف الصناعي الدولي الموحَّد لجميع الأنشطة الاقتصادية. والمنتجات (السلع والخدمات) مصنَّفة وفقاً للتصنيف المركزي للمنتجات. وللاطلاع على المستوى الأكثر تجميعاً لنُظم التصنيف التي وضعتها الأمم المتحدة هذه، انظر الجدول ١٠-٣.

الجدول ١٠-٢ جدول استخدام: الاستخدامات بأسعار المشترين

	الصناعة ١	الصناعة ٢	الصادرات	إنفاق الاستهلاك النهائي	إجمالي تكوين رأس المال	مجموع الاستخدامات بأسعار المشترين
المنتج ١	١٠	٤٠	٣٠	٥٠	٢٠	١٥٠
المنتج ٢	٣٠	٧٠	٤٠	٦٨		٢٠٨
القيمة المضافة	٦٠	١٠٠				
المخرَجات/المجموع	١٠٠	٢١٠	٧٠	١١٨	٢٠	٣٥٨
الناتج المحلي الإجمالي = القيمة المضافة + الضرائب ناقصاً الدعم على المنتجات = ١٦٠ + ١٥ = ١٧٥				الناتج المحلي الإجمالي = الاستهلاك النهائي + إجمالي تكوين راس المال + الصادرات - الواردات = ١١٨ + ٢٠ + ٧٠ - ٣٣ = ١٧٥		

الجدول ١٠-٣ التصنيف الدولي للأنشطة الاقتصادية والمنتجات على المستوى الأكثر تجميعاً

التصنيف الصناعي الدولي الموحَّد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٣	التصنيف المركزي للمنتجات، الصيغة ١
الزراعة والصيد والحراجة	منتجات الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك
صيد الأسماك	
التعدين واستغلال المحاجر	المواد الخام والمعادن؛ الكهرباء والغاز والمياه
الصناعة التحويلية	المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ؛ المنسوجات والألبسة والمنتجات الجلدية
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	سلع أخرى قابلة للنقل، باستثناء المنتجات المعدنية والآلات والمعدات
الإنشاءات	منتجات معدنية وماكينات ومعدَّات
تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات ذات المحركات والسلع الشخصية المنزلية	أعمال الإنشاء والإنشاءات
الفنادق والمطاعم	الخدمات التجارية؛ خدمات الفنادق والمطاعم
النقل والتخزين والاتصالات	خدمات النقل والتخزين والاتصالات
الوساطة المالية	خدمات الأعمال التجارية؛ الخدمات الزراعية وخدمات التعدين والتصنيع
الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية	الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية
الإدارة العامة والدفاع، الضمان الاجتماعي الإجباري	
التعليم	
الصحة والعمل الاجتماعي	
أنشطة الخدمات المجتمعية والاجتماعية والخدمات الشخصية الأخرى	
الأُسر المعيشية الخاصة التي تُعَيِّن أشخاصاً لأداء الأعمال المنزلية	
المنظمات والهيئات غير الإقليمية	

جيم – موازنة جدول العرض والاستخدام

١٠-٩ يجب أن يكون مجموع العرض ومجموع الاستخدام بأسعار المشترين لكل منتَج في جدول العرض والاستخدام متساويين. غير أن هاتَين القيمَتين يتم وضعهما إحصائياً. وليست القيمتان بيانات يمكن جمعها من خلال الدراسات الاستقصائية. والبيانات التي تُجمَع عن طريق التعدادات أو الدّراسات الاستقصائية تشمل المخرَجات بالأسعار الأساسية، والواردات على أساس أن التكلفة تشمل النقل (''سيف'')، والضرائب ناقصاً الدعم على المنتجات، والهامش التجاري وهامش النقل بالنسبة للسلع موضوع التعامل، والصادرات، والإنفاق على الاستهلاك النهائي، وإجمالي تكوين رأس المال.

١٠-١٠ ولإيجاد مجموع العرض بأسعار المشترين إحصائياً لكل سلعة يجب أن تُكَمَّل البيانات المتعلقة بالسلع التي تُنتِجها الصناعات ببيانات عن الواردات، وتجارة الجملة والتجزئة، وهوامش النقل، على نفس السلعة، وهي البيانات التي تُجمَع عن طريق التعدادات أو الدّراسات الاستقصائية، وبتحديد الضرائب ناقصاً الدعم على الهوامش التي تُقَدَّر استناداً إلى معدَّلات الضرائب والمعلومات المتعلقة بالضرائب المستقاة من بيانات الميزانية الحكومية. وهوامش التجارة لكل سلعة تُحسَب عند حساب مخرَجات التجارة. وهوامش النقل المُصَنَّفة وفقاً للتصنيف المركزي للمنتجات هي مخرَجات خدمات النقل لحمل السلع ناقصاً تكاليف نقل السلع التي يدفعها المشترون مباشرة.

١٠-١١ ومجموع العرض بأسعار المشترين قد يكون مفيد في البداية كأداة للتحكّم الكامل لمجموع الاستخدام بأسعار المشترين في جدول الاستخدام لكل منتَج. غير أنه في موازنة مجموع العرض ومجموع الاستخدام لكل مُنتَج قد يتطلب الأمر تعديل مجموع العرض إذا تَبيَّن أن مجموع الاستخدام هو أكثر موثوقية. والاستخدامات لكل مُنتَج من أجل الاستهلاك الوسيط تُقَدَّر عادة بإجمالي مخرَجات الصناعات التي تستخدم ذلك المنتَج كاستهلاك وسيط ونِسَب المدخلات التي يتم الحصول عليها من خلال دراسات استقصائية محدودة بشأن الاستهلاك الوسيط حسب الصناعات. والبيانات المتعلقة بالاستهلاك النهائي للحكومة يتم الحصول عليها من السجلاّت الإدارية. ويتم الحصول على إجمالي تكوين رأس المال نتيجة لمطابقة البيانات المتعلقة بإجمالي تكوين رأس المال التي يتم الحصول عليها عن طريق الدراسات الاستقصائية المتعلقة بإجمالي تكوين رأس المال، وهي بيانات تتعلق بإجمالي مخرَجات وواردات الصناعة التي يمكن تصنيفها كسلع رأسمالية. والاستهلاك النهائي للأُسر المعيشية يتم الحصول عليه، عادةً، كبند موازنة، ولكن ينبغي التحقُّق منه عن طريق بيانات يتم الحصول عليها من الدراسات الاستقصائية المتعلقة بإنفاق الأُسر المعيشية و/أو مبيعات التجزئة.

دال – تحليل الاستخدامات النهائية

١٠-١٢ ينبغي أن يُقَسَّم إنفاق الاستهلاك النهائي وإجمالي تكوين رأس المال في جدول الاستخدام (الجدول ١٠-٤) إلى إنفاقات منفصلة من أجل:

(أ) قطاع الأُسر المعيشية؛

(ب) قطاع الحكومة العامة؛

(ج) المؤسَّسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأُسر المعيشية.

وإنفاق الاستهلاك النهائي للأُسر المعيشية يُسَجِّل جميع السلع والخدمات المشتراة من جانب قطاع الأُسر المعيشية.

١٠-١٣ والإنفاق على الاستهلاك النهائي لقطاع الحكومة يُسَجِّل:

(أ) مخرَجات الحكومة غير المُبَاعة (٣٠ في المثال)؛

(ب) شراء الحكومة للسلع والخدمات التي ستوزَّع بالمجّان على الأُسر المعيشية أو مشتروات الأُسر المعيشية التي ستسددها الحكومة (٨ في المثال المقدَّم). وتلك السلع والخدمات تسمى **المنافع الاجتماعية النوعية**.

الجدول ١٠-٤ تحليل الاستخدامات النهائية في جدول الاستخدام

	الإنفاق على الاستهلاك النهائي		إجمالي تكوين رأس المال		
	الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الحكومة	الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الحكومة	الشركات
المنتج ١	١٠	٤٠	٣٠	٥٠	٢٠
المنتج ٢	٣٠	٧٠	٤٠	٦٨	
المجموع	٦٠	١٠٠			

هاء – تحليل القيمة المضافة

١٠-١٤ في الاقتصاد، قد يعمل كل قطاع في أنشطة اقتصادية مختلفة. ولذلك فإن المنشآت قد تُعَرَّف بالقطاع الذي تنتمي إليه.

١٠-١٥ وبهذه الطريقة يمكن الحصول على القيمة المضافة لكل قطاع، وهي قيمة لها أهمية لاشتقاق المخرَجات والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة وتصنيفها تصنيفاً متقاطعاً حسب الصناعات والقطاعات (الجدول ١٠-٥).

الجدول ١٠-٥ تحليل القيمة المضافة

	الشركات		الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية		الحكومة	
	الصناعة ١	الصناعة ٢	الصناعة ١	الصناعة ٢	الصناعة ١	الصناعة ٢
المنتج ١	٥	٣٠	٥	٨		٢
المنتج ٢	١٥	٥٤	١٥	١٢		٤
القيمة المضافة	٣٠	٦٨	٣٠	٢٠		١٢
المخرَجات	٥٠	١٥٢	٥٠	٤٠		١٨

القيمة المضافة من جانب الشركات: ٣٠ + ٦٨ = ٩٨
القيمة المضافة من جانب الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية = ٣٠ + ٢٠ = ٥٠
القيمة المضافة من جانب الحكومة: ١٢

واو – الاحتياجات من البيانات لتوزيع الإنتاج على القطاعات

١٠-١٦ ويمكن استخدام نفس مجموعة البيانات التي جُمِعَت عن طريق استقصاءات المنشآت لتحليل الصناعة والإنتاج القطاعي معاً.

١٠-١٧ والبيانات المتعلقة بالمنشآت والتي ستُستخدَم للغرضين تتطلب أن تُعَرَّف كل منشأة حسب الأصل المؤسَّسي وذلك على النحو التالي:

	بيانات المنشآت للشركات المالية وغير المالية	بيانات المنشآت للمؤسسات الخاصة غير المساهمة (الأسر المعيشية)	بيانات الإنتاج حسب المنتجات أو الأنشطة (تنطبق على المنتجات الزراعية ومنتجات صيد الأسماك والحراجة)	الحكومة العامة	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
نوع البيانات	الدراسات الاستقصائية والحسابات التجارية	الدراسات الاستقصائية	الدراسات الاستقصائية لاستخدام، وعائد، الأرض وغيرها والدراسات الاستقصائية المتعلقة بتكاليف الانتاج	السجلات الإدارية	الدراسات الاستقصائية والحسابات التجارية

تمرين على وضع جداول العرض والاستخدام

كَوِّن جداول العرض والاستخدام بالمعلومات الواردة أدناه. وقُم باشتقاق البيانات غير المعروفة بموازنة مجموع العرض ومجموع الاستخدام لكل مُنتَج. وفي التمرين، المُنتَج ١ هو سلعة والمُنتَج ٢ هو خدمة. احسب الناتج المحلي الإجمالي باتّباع نَهج الإنتاج ونَهج الإنفاق النهائي.

معلومات

المخرَجات بالأسعار الأساسية للصناعة ١:
المنتج ١: ١٥٠؛ المنتج ٢: ٣٠

المخرَجات بالأسعار الأساسية للصناعة ٢:
المنتج ١: صفر؛ المنتج ٢: ١٠٠

المدخلات بأسعار المشترين للصناعة ١:
المنتج ١: ٤٠؛ المنتج ٢: ٣٠

المدخلات بأسعار المشترين للصناعة ٢:
المنتج ١: ١٠؛ المنتج ٢: ٢٠

الواردات ''سيف''
المنتج ١: ٤٠؛ المنتج ٢: ٢٠

التأمين والنقل على السلع المستوردة: ٣
الصادرات ''فوب'':
المنتج ١: ٥٠؛ المنتج ٢: ١٥

إجمالي تكوين رأس المال بأسعار المشترين:
المنتج ١: ٥٠؛ المنتج ٢: ٧

الهامش التجاري وهامش النقل
المنتج ١: ٧٠

الضرائب ناقصاً الدعم على المنتجات
المنتج ١: ٢٠؛ المنتج ٢: ١٠

ملاحظة: استَخدِم الإطار التالي للتمرين

جدول العرض

	الصناعة ١	الصناعة ٢	الواردات ''سيف''(المجموع ''فوب'')	تعديل ''سيف''/ ''فوب''	الهامش التجاري وهامش النقل	الضرائب ناقصاً الدعم على المنتجات	مجموع العرض بأسعار المشترين
المنتج ١							
المنتج ٢							
تعديل ''سيف''/''فوب''							
المخرَجات/المجموع							

جدول الاستخدام

	الصناعة ١	الصناعة ٢	الصادرات	الإنفاق على الاستهلاك النهائي	إجمالي تكوين رأس المال	مجموع الاستخدامات بأسعار المشترين
المنتج ١						
المنتج ٢						
تعديل ''سيف''/''فوب''						
المخرَجات/المجموع						

الحل

جدول العرض

	الصناعة ١	الصناعة ٢	الواردات ''سيف''(المجموع ''فوب'')	تعديل ''سيف''/ ''فوب''	الهامش التجاري وهامش النقل	الضرائب ناقصاً الدعم على المنتجات	مجموع العرض بأسعار المشترين
المنتج ١	١٥٠	صفر	٤٠		٧٠	٢٠	٢٨٠
المنتج ٢	٣٠	١٠٠	٢٠	−٣	−٧٠	١٠	٨٧
تعديل ''سيف''/''فوب''			−٣				
المخرَجات/المجموع	١٨٠	١٠٠	٥٧	−٣	صفر	٣٠	

جدول الاستخدام

	الصناعة ١	الصناعة ٢	الصادرات	الإنفاق على الاستهلاك النهائي	إجمالي تكوين رأس المال	مجموع الاستخدامات بأسعار المشترين
المنتج ١	٤٠	١٠	٥٠	١٣٠	٥٠	٢٨٠
المنتج ٢	٣٠	٢٠	١٥	١٥	٧	٨٧
تعديل ''سيف''/''فوب''	١١٠	٧٠				
المخرَجات/المجموع	١٨٠	١٠٠	٦٥	١٤٥	٥٧	

الناتج المحلي الإجمالي باتباع نهج الإنتاج: ١١٠ + ٧٠ + ٣٠ = ٢١٠.
الناتج المحلي الإجمالي باتباع نهج الإنفاق النهائي: ٦٥ + ١٤٥ + ٥٧ − ٥٧ = ٢١٠.

الفصل الحادي عشر – حسابات القطاع المؤسَّسي

ألف – الأهداف

١١-١ حسابات القطاع المؤسَّسي (أو حسابات القطاع) تَشتَّق لكل قطاع (مؤسَّسي) القيمة المضافة، أو الدخل الأوَّلي، أو الدخل المتاح، أو الإنفاق على الاستهلاك النهائي أو الإدخار، أو إجمالي تكوين رأس المال، أو صافي الإقراض (+)، أو صافي الاقتراض (–) كما في حالة الاقتصاد ككُل.

١١-٢ وحسابات القطاع توفِّر معلومات عن التعاملات في الدخل والتدفقات المالية بين القطاعات المحلية وبين القطاعات المحلية وبقية العالم.

١١-٣ وهذه المعلومات تسمح بإجراء تحليل للهيكل المؤسَّسي ولسلوك كل قطاع مؤسَّسي في الاقتصاد.

باء – أنواع الدخل

١١-٤ كما هو الحال بالنسبة للاقتصاد ككُل فإن أنواع الدخل لكل قطاع هي كما يلي:

(أ) الدخل الأوَّلي (تعويضات المستَخدَمين، والضرائب الأخرى ناقصاً الدعم على الإنتاج، ودخل حقوق الملكية)؛

(ب) الدخل من المشاريع؛

(ج) الدخل المتاح.

١١-٥ وناتج جمع الدخول لجميع القطاعات المحلية يمثِّل المجموع للاقتصاد ككُل.

١١-٦ وناتج الجمع لجميع الأرصدة القطاعية للدخل الأوَّلي هي الدخل القومي الإجمالي.

جيم – الرصيد القطاعي للدخل الأوَّلي

١١-٧ رصيد الدخل الأوَّلي يساوي القيمة المضافة + الدخل الأوَّلي المستحق القبض – الدخل الأوَّلي المستحق الدفع.

١١-٨ ويمكن تحليل كل بند في جانب الاستخدام إلى الجهة التي يُدفَع لها الدخل الأوَّلي وتحليل كل بند في جانب الموارد إلى الجهة التي يُقبَض منها الدخل الأوَّلي (يمكن تطبيق هذه الإمكانية على الحسابات اللاحقة ولذلك فإنه لن يُعاد ذكرها).

١١-٩ وبالنسبة للاقتصاد ككُل فإنه لن يدخل في الحساب إلا الدخل الأوَّلي من بقية العالم، وإلى بقية العالم، لأن القِيم المدفوعة والقِيم المقبوضة بين القطاعات المحلية يُلغي كل منها الآخر.

الاستخدامات		الموارد	
		القيمة المضافة	٢٠
الدخل الأوَّلي المستَحَق الدفع	٥	الدخل الأوَّلي المستَحَق القبض	١٠
رصيد الدخل الأوَّلي	٢٥		

دال – دخل المشاريع القطاعية

١١-١٠ دخل المشاريع هو تقريب لصافي الدخل (أو الربح) لقطاعات الشركات قبل توزيع العائدات على حَمَلَة الأسهم.

١١-١١ ودخل المشاريع يساوي القيمة المضافة + الدخل الأوَّلي المستَحَق القبض – الدخل الأوَّلي المستَحَق الدفع فيما عدا العائدات التي تُدفَع لحملة الأسهم (أو مسحوبات المالكين في حالة أشباه الشركات).

١١-١٢ ومفهوم دخل المشاريع ليست له فائدة إلا بالنسبة لقطاعات الشركات.

الاستخدامات		الموارد	
		القيمة المضافة	٢٠
الدخل الأوَّلي المستَحَق الدفع فيما عدا العائدات	١	الدخل الأوَّلي المستَحَق القبض	١٠
دخل المشاريع	٢٩		

هاء – الدخل القطاعي المتاح

١١-١٣ الدخل المتاح يساوي رصيد الدخل الأوَّلي + التحويلات الجارية المستحَقة القبض – التحويلات النقدية المستحَقة الدفع.

١١-١٤ وبالنسبة للاقتصاد ككُل لا تدخل في الحساب إلا التحويلات الجارية من بقية العالم أو التحويلات الجارية إلى بقية العالم وذلك لأن المبالغ المستحَقة الدفع والمبالغ المستحَقة القبض بين القطاعات المحلية يُلغي بعضها بعضاً.

الاستخدامات		الموارد	
		رصيد الدخل الأوَّلي	٢٥
التحويلات الجارية المستحَقة الدفع	٦	التحويلات الجارية المستحَقة القبض	٥
الدخل المتاح	٢٤		

واو – إجمالي الادخار القطاعي

١١-١٥ إجمالي الادخار يساوي الدخل المتاح– الإنفاق على الاستهلاك النهائي.

١١-١٦ والإنفاق على الاستهلاك النهائي لقطاع الشركات هو، بحكم التعريف، صفر.

١١-١٧ وقد يكون إجمالي الادخار القطاعي سالباً أو موجباً.

الاستخدامات		الموارد	
		الدخل المتاح	٢٤
الإنفاق على الاستهلاك النهائي	٣٠		
إجمالي الادخار	٦-		

زاي – صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (–) على المستوى القطاعي

١١-١٨ صافي الإقراض (+) أو صافي الاقتراض (–) يساوي إجمالي الادخار + صافي تحويلات رأس المال – إجمالي تكوين رأس المال – صافي الحيازة للأصول غير المالية غير المنتَجَة.

١١-١٩ وبالنسبة للاقتصاد ككُل يجب أن يكون صافي الحيازة للأصول غير المنتَجَة الملموسَة صفراً، فيما عدا الكيانات التي تخضع لحقوق براءات الاختراع (انظر قاعدة الاستثناء الواردة تحت الشكل ٤-١).

الاستخدامات		الموارد	
		إجمالي الادخار	٦-
إجمالي تكوين رأس المال	٤٠	صافي تحويلات رأس المال	٦
صافي الحيازة للأصول غير المالية غير المُنتَجَة	١٠	• تحويلات رأس المال المستحَقَة القبض	٨
		• تحويلات رأس المال المستحَقَة الدفع	٢-
صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (–)	٥٠-		

حاء – الحسابات المالية القطاعية

١١-٢٠ فيما يتعلق بالحساب المالي للأمَّة فإن الحسابات المالية القطاعية تشتمل على أصولٍ مالية في الجانب الأيمن وعلى خصوم مالية في الجانب الأيسر. وصافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (–) يساوي مجموع الأصول المالية ناقصاً مجموع الخصوم. ويجب أن يكون صافي الإقراض/صافي الاقتراض من الحساب المالي مساوياً لصافي الإقراض/صافي الاقتراض لحساب رأس المال لكل قطاع.

١١-٢١ ويجب أن يكون لكل تَعَامُل في الحساب المالي لقطاعٍ ما ما يناظره في الحساب المالي لقطاع آخر، فيما عدا الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة التي يُصدِرها صندوق النقد الدولي (انظر الفقرات ٥-٤ إلى ٥-١٠ أعلاه). وفي مثل هذه الحالة يكون الأصل لقطاعٍ ما خصماً لقطاع آخر. وتحليل الأصول حسب القطاعات المسؤولة عنها، والخصوم حسب القطاعاتِ التي تحتفظ بها كأصول، يعطي تدفُّق الأموال. وتدفُّق الأموال يسمح بتحديد تدفقات الأموال بين قطاعات الاقتصاد وبقية العالم. وتدفُّق الأموال له أهمية بالنسبة لفَهَم تعبئة الأموال والخصوم المالية التي تتكبَّدها القطاعات لتحقيقها. وعلى سبيل المثال فإنه من الممكن بالرجوع إلى تدفُّق الأموال فَهْم أنواع الخصوم التي تستخدمها الحكومة لتمويل عجزها وتحديد القطاعات التي تقدِّم إليها التمويل.

الأصول		الخصوم	
صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (–)	٥٠-		
مجموع التغيُّر في الأصول	٦-	مجموع التغيُّر في الخصوم	١٥٠
الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة		الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة	
العملة والإيداعات		العملة والإيداعات	
السندات خلاف الأسهم		السندات خلاف الأسهم	
القروض		القروض	
الأسهم وحقوق الملكية الأخرى		الأسهم وحقوق الملكية الأخرى	
حسابات أخرى مستحقة القبض		حسابات أخرى مستحقة القبض	

طاء – الميزانيات العمومية القطاعية

١١-٢٢ بالنسبة للميزانيات العمومية لحسابات القطاع المؤسسي انظر الفصل السابع أعلاه.

الفصل الثاني عشر – مسائل هامة أخرى في حسابات القطاع

١٢-١ سوف يُناقِش هذا الفصل مسألتين هامتين تتعلقان بحسابات القطاع:

(أ) الإنفاق على الاستهلاك النهائي مقابل الاستهلاك النهائي الفعلي؛

(ب) الحسابات التجارية مقابل الحسابات القومية.

ألف – الإنفاق على الاستهلاك النهائي مقابل الاستهلاك النهائي الفعلي

١ – الأهداف

١٢-٢ الهدف الرئيسي هو قياس استهلاك الأُسر المعيشية ليس فقط من الإنفاق النهائي الخاص بها بل أيضاً من إنفاق قطاعات أخرى يُحقِّق منافع لها.

١٢-٣ الإنفاق على الاستهلاك النهائي يتكوَّن من الإنفاق الذي يتكبَّده المقيمون على السلع والخدمات النهائية (السلع والخدمات التي لا تُستَخدَم لغرض الإنتاج).

١٢-٤ الاستهلاك النهائي الفعلي يقيس السلع والخدمات النهائية التي تستهلكها القطاعات من خلال الإنفاق الذي تتكبَّده القطاعات نفسها أو التحويلات الاجتماعية العينية التي تتلقاها من قطاعات أخرى. وعلى الرغم من أن الاستهلاك النهائي الفعلي مُعرَّف بالنسبة لجميع القطاعات فإن قطاع الأُسر المعيشية هو وحده الذي يُظهِر معناه بالنسبة للتحليل.

٢ – الاستهلاك النهائي الفعلي للأسر المعيشية

١٢-٥ الاستهلاك النهائي الفعلي للأسر المعيشية له ثلاثة مصادر: إنفاقها النهائي الخاص بها، والإنفاق النهائي للحكومة، والإنفاق النهائي للمؤسَّسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأُسر المعيشية. وعلى هذا فإن الاستهلاك النهائي الفعلي يساوي مجموع:

(أ) الإنفاق على الاستهلاك النهائي للأُسر المعيشية؛

(ب) التحويلات الاجتماعية العينية من الحكومة؛

(ج) التحويلات الاجتماعية العينية من المؤسَّسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأُسر المعيشية.

١٢-٦ وهدف مفهوم الاستهلاك النهائي الفعلي للأُسر المعيشية هو مقارنة الاستهلاك النهائي للأُسر المعيشية عبر الزمان والمكان في البلد وعلى المستوى الدولي، مع أخذ السياسات الاجتماعية للحكومات وأنشطة المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأُسر المعيشية في الاعتبار.

التحويلات الاجتماعية العينية

١٢-٧ التحويلات الاجتماعية العينية تشمل:

(أ) الإنفاق النهائي الفردي للقطاع الحكومي ناقصاً المبيعات. وهذا يشمل المخرَجات من السلع والخدمات الفردية التي يُنتِجها القطاع الحكومي وتوَزَّع بالمجَّان على الأفراد، مثل التعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي والرفاه، والرياضة والترفيه، والثقافة، وتوفير السكن، وجمع نفايات الأُسر المعيشية، وتشغيل النقل. وهذا لا يشمل الإدارة العامة والإنفاقات على الأنشطة التنظيمية والبحثية في كل فئة.

(ب) المنافع الاجتماعية العينية، التي تشمل (انظر أيضاً الجدول ٣-١):

'١' التسديدات من صناديق الضمان الاجتماعي الحكومية إلى الأُسر المعيشية بالنسبة لسلع وخدمات معيَّنة اشترتها الأُسر المعيشية من السوق؛

'٢' منافع نوعية أخرى تتعلق بالضمان الاجتماعي فيما عدا التسديدات. وهذا يشمل سلعاً وخدمات لم يُنتِجها القطاع الحكومي ولكنها اشتُريت ووُزِّعت بالمجَّان، أو تقريباً بالمجَّان، على الأُسر المعيشية في إطار صناديق الضمان الاجتماعي (يجب أن تُخصَم أية دفعات قَدَّمتها الأُسرة المعيشية)؛

'٣' منافع المساعدة الاجتماعية العينية. وهذا يشمل السلع والخدمات بما يماثل منافع الضمان الاجتماعي الأخرى دون أن يكون ذلك في إطار نُظم الضمان الاجتماعي.

الشكل ١٢-١ العلاقة بين الإنفاق على الاستهلاك النهائي والاستهلاك النهائي الفعلي للأُسر المعيشية

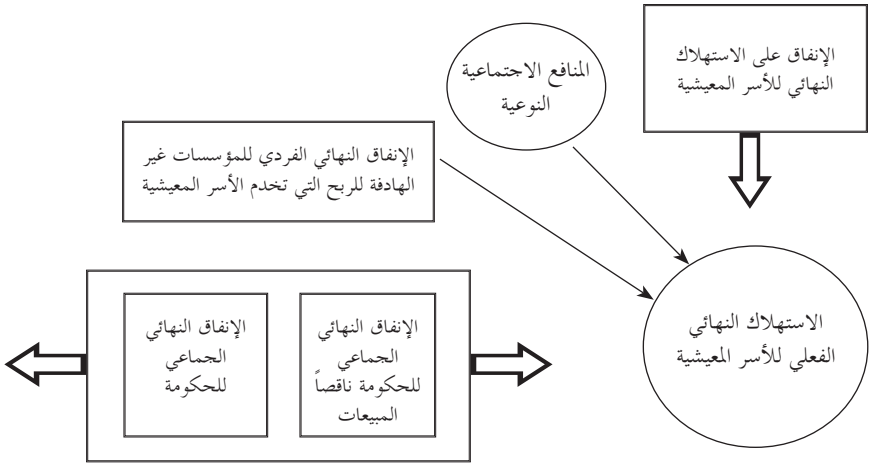

٣ - الإنفاق على الاستهلاك النهائي للحكومة العامة

١٢-٨ الإنفاق على الاستهلاك النهائي للحكومة يشمل جزأين:

(أ) مخرَجات الخدمات الحكومية ناقصاً المبيعات. يمكن تقسيم هذه المخرَجات إلى جزأين:

'١' الإنفاق النهائي الفردي لقطاع الحكومة ناقصاً المبيعات. وهذا يشمل المخرَجات من السلع والخدمات الفردية التي ينتِجها قطاع الحكومة وتوزَّع بالمجّان على الأفراد، مثل التعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي والرفاه، والرياضة والترفيه، والثّقافة، وتوفير السكن، وجمع نفايات الأُسر المعيشية، وتشغيل النقل. وهذا لا يشمل الإدارة العامة والإنفاقات على الأنشطة التنظيمية والبحثية في كل فئة. وهذا الجزء من المخرَجات من السلع والخدمات الحكومية ناقصاً المبيعات يفيد الأفراد مباشرة؛ وهو يشَكِّل جزءًا من التحويلات الاجتماعية العينيّة التي سبقت مناقشتها؛

'٢' الإنفاق الحكومي على الاستهلاك النهائي الجماعي: يساوي المخرَجات الحكومية غير السوقية (غير المُعَدَّة للبيع) ناقصاً إنفاق الحكومة على الاستهلاك النهائي الفردي؛

(ب) المنافع الاجتماعية النوعية: انظر التعريف الوارد في الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ١٢-٧ أعلاه.

الشكل ١٢-١ مكوِّنات الإنفاق الحكومي على الاستهلاك النهائي

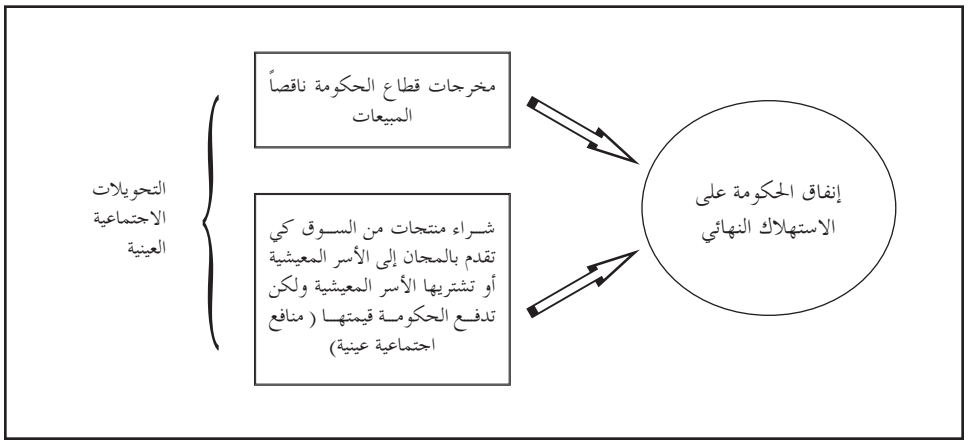

٤ - إنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأُسر المعيشية على الاستهلاك النهائي

١٢-٩ باستثناء الجزء المُباع يُعتبر إنفاق المؤسَّسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأُسر المعيشية على الاستهلاك النهائي استهلاكاً نهائياً فردياً، أي أنه بكامله يفيد الأفراد مباشرة. والاستهلاك النهائي الفردي للمؤسَّسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأُسر المعيشية يُسمَّى أيضاً تحويلات للسلع والخدمات غير السوقية من المؤسَّسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأُسر المعيشية.

٥ - تصنيف الإنفاق على الاستهلاك

١٢-١٠ يوجد ثلاثة نُظم للتصنيف الدولي للإنفاق حسب الغرض، وهي نُظم تساعد في تجميع الإنفاق على الاستهلاك النهائي والاستهلاك النهائي الفعلي لأغراض المقارنة:

(أ) تصنيف مهام الحكومة؛

(ب) تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض؛

(ج) تصنيف أغراض المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأُسر المعيشية.

١٢-١١ وفئات الاستهلاك الرئيسية حسب الغرض تشمل:

(أ) الأغذية والمشروبات غير الكحولية؛

(ب) المشروبات الكحولية والمخدرات؛

(ج) الملابس والأحذية؛

(د) الإسكان والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى؛

(هـ) الأثاث والمعدَّات المنزلية والصيانة المنزلية الروتينية؛

(و) الصحة؛

(ز) النقل؛

(ح) الاتصالات؛

(ط) الترفيه والثقافة؛

(ي) التعليم؛

(ك) المطاعم والفنادق؛

(ل) سلع وخدمات متنوِّعة؛

(م) الاستهلاك الفردي للمؤسَّسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأُسر المعيشية؛

'١' الإسكان؛

'٢' الصحة؛

'٣' الترفيه والثقافة؛

'٤' التعليم؛

'٥' الحماية الاجتماعية؛

'٦' خدمات أخرى؛

(ن) إنفاق الحكومة العامة على الاستهلاك الفردي:

'١' الإسكان؛

'٢' الصحة؛

'٣' الترفيه والثقافة؛

'٤' التعليم؛

'٥' الحماية الاجتماعية.

١٢-١٢ والتصنيفات المذكورة أعلاه منشورة في *Classifications of Expenditure According to Purpose* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.00.XVII.6).

باء – الحسابات التجارية مقابل الحسابات القومية

١ – الأهداف

١٢-١٣ توفِّر الحسابات التجارية معلومات عن الوضع المالي للشركات. وهناك حاجة إلى أن يكون الإحصائيون في مجال الحسابات القومية ملمِّين بأوجه التشابه والاختلاف المفاهيمية بين الحسابات التجارية والحسابات القومية بحيث يكون من الممكن أن تُستَخدَم المعلومات على نحوٍ سليم.

٢ – أوجه التشابه بين الحسابات التجارية والحسابات القومية

١٢-١٤ الحسابات التجارية والحسابات القومية تُسَجِّل التعاملات على أساس الاستحقاق (مقارنة بأساس النقد). والمدفوعات، التي يُفترَض أنها قد دُفِعَت، تُسَجَّل كمبالغ مستحقة الدفع؛ ويُسَجَّل أيضاً الجزء الذي لم يُدفَع بعد كخصم (أي حسابات مستحقة الدفع) في الحسابات المالية والميزانيات العمومية. والمبالغ المستحقة القبض، التي يُفتَرض أنها قد قُبضت، تُسَجَّل كمبالغ مستحقة القبض؛ ويُسَجَّل أيضاً الجزء الذي لم يُقبَض بعد كأصل في الحسابات المالية والميزانيات العمومية.

١٢-١٥ والنظامان لهما، تقريباً، نفس نوع التتابع في الحسابات ولكن بأسماء مختلفة. وعلى هذا:

الحسابات القومية	الحسابات التجارية
حسابات الإنتاج وحسابات الدخل المختلفة	قائمة الأرباح والخسائر
حساب رأس المال	
الحساب المالي	التغيُّر في الوضع المالي وبيان تدفُّق النقد
حساب رأس المال، الميزانية العمومية	الميزانية العمومية

٣ – الاختلافات بين الحسابات التجارية والحسابات القومية

١٢-١٦ الاختلافات بين الحسابات التجارية والحسابات القومية هي كما يلي:

الحسابات القومية	الحسابات التجارية
سَجِّل المخرَجات والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة	سَجِّل المبيعات وتكلفة المبيعات
قَيِّم المخزونات واستهلاك رأس المال الثابت والأصول بأسعار السوق	قَيِّم المخزونات واستهلاك رأس المال الثابت والأصول بالأسعار التاريخية أو بالقيم الدفترية
مكاسب أو خسائر رأس المال لا تُسَجَّل كدخل أو كتكلفة ولكن كتغيُّرات في الميزانية العمومية نتيجة لتغيُّرات في الأسعار (حساب إعادة التقييم)	المكاسب أو الخسائر المحَقَّقة في رأس المال تُسَجَّل في بيان الأرباح والخسائر كدخل أو كتكلفة
التكاليف المتَكَبَّدة بالفعل هي وحدها التي تُسَجَّل	تُسَجَّل المخصصَّات (المفترضة استناداً إلى السلوك السابق) مثل مخصصَّات الديون المعدومة.

٤ - استخدامات الحسابات التجارية في الحسابات القومية

١٢-١٧ يمكن استخدام الحسابات التجارية في إعداد التتابع الكامل لحسابات قطاعات الشركات ولكن مع إدخال التعديلات اللازمة.

١٢-١٨ ودليل الصلات بين حسابات الأعمال التجارية والحسابات القومية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.00.XVII.13) يُقدِّم مبادئ توجيهية تفصيلية لربط الحسابات التجارية بالحسابات القومية وتعديلها كي تكون متماشية معها.

٥ - مثال لمقارنة أو تحويل الحسابات التجارية والحسابات القومية

١٢-١٩ في الجدول ١٢-١، أُنتِجَت قيمة مقدارها ١٠٠ ولكن لم يتم بعد بيعها في الفترة المحاسبية.

١٢-٢٠ يمكن حساب المخرَجات على أنها مجموع تكلفة الإنتاج أو على أنها المبيعات ناقصاً التغيُّر في المخزون.

وعلى هذا:

تكلفة الإنتاج = تكلفة المواد الخام والخدمات + اليد العاملة + استهلاك رأس المال الثابت = ١٠٠؛

المبيعات + التغيُّرات في المخزون = صفر + ١٠٠

غير أن هذا هو مجرّد تقريب. وإذا كانت المخرَجات، من حيث الكميَّة، معروفة فإنه يجب أن تُحسَب المخرَجات على أنها حاصل ضرب الكميَّة في السعر الأساسي للوحدة (أو ما يُعادل سعر السوق). ويُفترض أن استهلاك رأس المال الثابت والإهلاك هو صفر في هذه الحالة؛ وإلا فإنه يجب أن يُسَجَّل الإهلاك كجزء من تكلفة المبيعات في الحسابات التجارية وأن يُحسَب استهلاك رأس المال الثابت ويُدرَج كجزء من تكلفة الإنتاج عند اشتقاق المخرَجات في الحسابات القومية. واستهلاك رأس المال الثابت ليس مساوياً للإهلاك. وللاطلاع على شرح لكيفية حساب استهلاك رأس المال الثابت، انظر دليل الصلات بين حسابات الأعمال التجارية والحسابات القومية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.00.XVII.13)، الفقرة ٢-٢٢ والفصل الثامن.

الجدول ١٢-١ إعادة ترتيب الإحصاءات التجارية في حساب بقية العالم: مثال

الحسابات القومية		الحسابات التجارية	
المخرَجات بالأسعار الأساسية		المبيعات	صفر
= تكلفة الإنتاج	١٠٠	- تكلفة المبيعات/التصنيع	صفر
- الاستهلاك الوسيط بأسعار المشترين	٥٠	= المخزون الافتتاحي	صفر
= القيمة المضافة	٥٠	+ تكلفة المواد الخام/الخدمات	٥٠
- تكلفة اليد العاملة	٥٠	+ تكلفة اليد العاملة	٥٠
= فائض التشغيل	صفر	- المخزون الختامي	١٠٠
		= إجمالي الربح	صفر
+ صافي الفائدة	٥	+ صافي الفائدة	٥
- إجمالي تكوين رأس المال (= المخزون)	١٠٠	= صافي الدخل	٥
= صافي الاقتراض	-٩٥		

الجدول ١٢-٢ إعادة ترتيب الإحصاءات التجارية في حساب بقية العالم: مثال

الحسابات القومية		الحسابات التجارية	
التغيُّر في الأصول		التغيُّر في الأصول	
التغيُّر في المخزون	١٠٠	التغيُّر في المخزون	١٠٠
التغيُّر في الخصوم		التغيُّر في الخصوم	
القروض	٩٥	القروض	٩٥
حق الملكية	٥	الأرباح المحتجزة	٥

تمارين على ربط الحسابات التجارية بالحسابات القومية

استخدِم الحسابين التّجاريين التاليين (''ألف'' و''باء'') لإحدى الشركات من أجل:

١ - حساب المخرَجات، الاستهلاك الوسيط، تعويضات المستخدَمين، دخل حقوق الملكية المستحَق القبض، دخل حقوق الملكية المستحَق الدفع، التحويلات الجارية المستحقة الدفع، إجمالي تكوين رأس المال.

٢ - ملء النموذج المرفق لتتابع الحسابات (جيم).

ألف - بيان الأرباح والخسائر لجهة تصنيع، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

+	المبيعات بعد خصم العائدات وضرائب المبيعات			١٥٠
-	تكلفة السلع المباعة			-٩٠
	تكلفة السلع المشتراة كي يُعاد بيعها		-١٠	
	تكلفة السلع المصَنَّعة المباعة	٨٠	-٨٠	
	المخزون الافتتاحي للسلع منتهية الصُنع وشبه منتهية الصُنع	١٠		
	تكلفة التصنيع	٨٥		
	المواد والخدمات المستخدَمة	٣٠		
	تعويضات المستخدَمين	٥٠		
	الإهلاك	٥		
	المخزون الختامي للسلع منتهية الصُنع وشبه منتهية الصُنع	-١٥		
=	إجمالي الربح			٦٠
-	مصروفات التشغيل			-٣٢
	المواد والخدمات المستخدَمَة		-١٠	
	تعويضات المستخدَمين		-٢٠	
	الإهلاك		-٢	
=	دخل التشغيل			٢٨
+	دخل الفائدة			٢
+	العائدات المقبوضة			٢
-	مصروفات الفائدة			-١٠
=	صافي الدخل قبل خصم الضرائب			٢٢
-	الضرائب على الدخل التجاري			-٣
=	صافي الدخل بعد خصم الضرائب			١٩
-	العائدات المدفوعة			-١
=	المكاسب المحتَفَظ بها			١٨

باء – الميزانية العمومية

	٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١	٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠
الأصول		
نقد	٤٥	٢٠
أسهم	٢٠	٢٠
المخزونات	٢٠	٢٥
السلع منتهية الصنع وشبه منتهية الصنع	١٥	١٠
المواد واللوازم	٥	١٥
المجموع	١٢٨	١١٠
الخصوم وحقوق الملكية لحملة الأسهم		
مجموع الخصوم		
القروض	٦٥	٦٥
حقوق الملكية لحملة الأسهم	٦٣	٤٥
مساهمات حملة الأسهم	٤٥	٤٥
الأرباح المحتفظ بها	١٨	صفر
المجموع	١٢٨	١١٠

ملاحظات:

- لاستكمال التمرين:
  - ينبغي افتراض أن استهلاك رأس المال الثابت يساوي الإهلاك. وفي الأعمال الفعلية ينبغي أن يُحسَب استهلاك رأس المال الثابت كجزء من العمل لتجميع أرصدة رأس المال.
  - يُفترض عدم وجود رسوم خدمات بالنسبة للوساطة المالية. وفي الأعمال الفعلية يجب أن تُحسَب رسوم الخدمات بالنسبة للوساطة المالية وأن تُعَامل كجزء من الاستهلاك الوسيط. وهذه الرسوم تُشَكِّل جزءًا من مدفوعات، ومقبوضات، الفائدة.
  - يُفترض أن الأسعار ثابتة خلال الفترتين بحيث لا تكون هناك حاجة إلى إعادة تقييم الأصول الثابتة والتغيُّر في المخزونات. وعلى هذا فإنه لا توجد أرباح، أو خسائر، محتَجَزَة.
- قياس أرصدة رأس المال واستهلاك رأس المال الثابت وتعديل رسوم خدمات الوساطة المالية يُناقشان في الفقرات ٢-٩٢ إلى ٢-٩٩ أعلاه؛ وللاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر: دليل الصلات بين حسابات الأعمال التجارية والحسابات القومية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.00.XVII.1).

جيم – حسابات قطاعات الشركات

	الاستخدامات	الموارد
المخرَجات بالأسعار الأساسية		
الاستهلاك الوسيط بأسعار المشترين		
إجمالي القيمة المضافة		
تعويضات المستَخدَمين		
الضرائب الأخرى على الإنتاج		
إجمالي فائض التشغيل		
دخل الملكية المستحق القبض		
دخل الملكية المستحق الدفع		
إجمالي الدخل		
التحويلات الجارية المستحقة القبض		
التحويلات الجارية مستحقة الدفع		
إجمالي الدخل المتاح		
الاستهلاك النهائي		
إجمالي الإدخار		
تحويلات رأس المال المستحقة القبض		
تحويلات رأس المال المستحقة الدفع		
إجمالي تكوين رأس المال		
صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض		
التغيُّر في الأصول المالية		
العملة		
القروض		
التغيُّر في الخصوم المالية		
العملة		
القروض		
صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض		
الميزانية العمومية الافتتاحية		
الأصول غير المالية		
الأصول المالية		
العملة		
القروض		
الخصوم المالية		
العملة		
القروض		
صافي قيمة الأصول		
التغيُّر في الميزانية العمومية		
الأصول غير المالية		
إجمالي تكوين رأس المال		
استهلاك رأس المال الثابت		
الأرباح المجنَبّة		
الأصول المالية		
الخصوم المالية		
التغيُّر في صافي قيمة الأصول		
الميزانية العمومية الختامية		
الأصول غير المالية		
الأصول المالية		
الخصوم المالية		
صافي قيمة الأصول		
التغيُّر في صافي قيمة الأصول		

الحلـول

حل المسألة ١

المخرَجات بالأسعار الأساسية =	المبيعـات — السلـع المشتـراة لإعادة بيعها + التغير في المخزون من تامة السلع الصنع وشبه تامة الصنع = ١٥٠ – ١٠ + (١٥ – ١٠) = ١٤٥
الاستهلاك الوسيط بأسعار المشترين =	المواد والخدمات المستخدَمة = ٤٠
تعويضات المستخدَمين =	٥٠ + ٢٠ = ٧٠
دخل حقوق الملكية المستحق القبض =	الفائدة المسـتحقة القبض + العائدات المسـتحقة القبض = ٢ + ٢ = ٤
دخل حقوق الملكية المستحق الدفع =	مصروفات الفائدة + العائدات المستحقة الدفع = ١٠ + ١ = ١١
التحويلات الجارية المستحقة الدفع =	الضرائب على الدخل التجاري = ٣
إجمالي تكوين رأس المال =	التغيُّر في الأصول الثابتة بسـعر التكلفة + التغيُّر في المخزون = (٥٥ – ٥٠) + (٢٠ — ٢٥) = صفر

حل المسألة ٢

حسابات الإنتاج والدخل ورأس المال

جيم – حسابات قطاعات الشركات	الاستخدامات	الموارد
المخرجات بالأسعار الأساسية		١٤٥
ناقصاً الاستهلاك الوسيط بأسعار المشترين	٤٠	
إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الأساسية	١٠٥	
إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الأساسية		١٠٥
ناقصاً تعويضات المستخدَمين	٧٠	
ناقصاً الضرائب الأخرى على الإنتاج	صفر	
إجمالي فائض التشغيل	٣٥	
إجمالي فائض التشغيل		٣٥
زائداً دخل الممتلكات المستحق القبض		٤
ناقصاً دخل الممتلكات المستحق الدفع	١١	
إجمالي الدخل	٢٨	
إجمالي الدخل		٢٨
زائداً التحويلات الجارية المستحقة القبض		صفر
ناقصاً التحويلات الجارية المستحقة الدفع	٣	
إجمالي الدخل المتاح	٢٥	
إجمالي الدخل المتاح		٢٥
ناقصاً الاستهلاك النهائي	صفر	
إجمالي الإدخار	٢٥	
إجمالي الادخار		٢٥
زائداً تحويلات رأس المال المستحقة القبض		صفر
ناقصاً تحويلات رأس المال المستحقة الدفع		صفر
ناقصاً إجمالي تكوين رأس المال	صفر	
صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (–)		٢٥

الحسابات المالية

	الأصول المالية	الخصوم المالية
١ – التغيُّر في الأصول المالية	**٢٥**	
العملة	٢٥	
القروض		
الأسهم وحقوق المساهمين الأخرى	صفر	
٢ – التغيُّر في الخصوم المالية		**صفر**
العملة		
القروض		صفر
الأسهم وحقوق المساهمين الأخرى		صفر
صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (١–٢)		**٢٥**

الميزانيات العمومية

الميزانيات العمومية الافتتاحية	الأصول المالية	الخصوم المالية
١ – الأصول غير المالية	**٧٠**	
الأصول الثابتة بسعر التكلفة ناقصاً استهلاك رأس المال الثابت	٤٥	
المخزونات	٢٥	
٢ – الأصول المالية	**٤٠**	
العملة	٢٠	
القروض	صفر	
الأسهم وحقوق المساهمين	٢٠	
٣ – الخصوم المالية		**٦٥**
العملة		صفر
القروض		٦٥
٤ – صافي قيمة الأصول (١+٢–٦)		**٤٥**
التغيُّر في الميزانية العمومية		
٥ – الأصول غير المالية		٧–
إجمالي تكوين رأس المال		صفر
استهلاك رأس المال الثابت		٧–
مكاسب/خسائر الحيازة		صفر
٦ – الأصول المالية	**٢٥**	
نقد	٢٥	
٧ – الخصوم المالية		**صفر**
٨ – التغيُّر في صافي قيمة الأصول (٥+٦–٧)		**١٨**
الميزانية العمومية الختامية		
٩ – الأصول غير المالية	**٦٣**	
الأصول الثابتة بسعر التكلفة ناقصاً	٤٣	
استهلاك رأس المال الثابت		
المخزونات	٢٠	
مكاسب/خسائر الحيازة	صفر	
١٠ – الخصوم المالية	**٦٥**	
العملة	٤٥	
القروض	صفر	
الأسهم وحقوق المساهمين	٢٠	
١١ – الخصوم المالية		**٦٥**
العملة		صفر
القروض		٦٥
١٢ – صافي قيمة الأصول (٩+١٠–١١)		**٦٣**
١٣ – **التغيُّر في صافي قيمة** الأصول (**١٢–٤**)		**١٨**

الفصل الثالث عشر – مقاييس السعر والحجم في الحسابات القومية

ألف – الأهداف

١٣-١ يجب أن يُقَيَّم الناتج المحلي الإجمالي ومكوِّناته في فترات زمنية مختلفة بالأسعار الثابتة لسنة أساس معيَّنة وذلك لغرض حساب معدلات النمو الحقيقية.

١٣-٢ وهذا الفصل يهدف إلى شرح كيفية اشتقاق الناتج المحلي الإجمالي ومكوِّناته بالأسعار الثابتة التي تسمّى أيضاً مقياس الحجم للناتج المحلي الإجمالي[١٠] ومكوِّناته.

١٣-٣ وهذا الفصل يشرح أولاً أنواع الأرقام القياسية للسعر التي تُجمَع على نطاقٍ واسع، ويشرح بعد ذلك الأنواع المختلفة للأرقام القياسية للحجم الناتجة عن تجميع كميّات مختلفة مع أرقام قياسية مختلفة للسعر. وأنواع الأرقام القياسية للحجم تتعلّق باستخدام سنة أساس وذلك لأن تغيُّر سنة الأساس يؤثِّر عادةً على معدَّلات الزيادة في الحجم. وأخيراً تُناقَش طرائق الحصول على حجم الناتج المحلي الإجمالي باستخدام تلك الأرقام القياسية للسعر. وكما هو الحال في الفصول الأخرى في هذا الدليل فإن العرض يوفِّر مجرد مقدِّمة بحيث يمكن للقارئ أن يُكوِّن فكرة عامة عن إجراءات التكميش. ومن المفترض أن الأرقام القياسية للسعر التي تعكس التغيُّرات في نوعية المنتجات الجديدة وفي مظهرها تكون محدَّدة.

باء – أنواع الأرقام القياسية للسعر

١٣-٤ الرقم القياسي لسعر وحدة من الوحدات هو رقم قياسي حُدِّد بقسمة السعر لسلعة، أو خدمة، منفردة في سنة معيَّنة على سعر البند نفسه في سنة مستخدَمَة للمقارنة ثم ضرب الناتج في الرقم ١٠٠ (انظر الجدول ١٣-١) للاطلاع على مثال). ولتحديد الرقم القياسي لسعر سلعة، وخدمة، منفردة، تقوم الوكالات الإحصائية بجمع سعر الوحدة لذلك المُنتَج مع مرور الوقت.

١٣-٥ والأرقام القياسية لسعر الوحدة تمثِّل المعلومات الأساسية التي تُستَخدَم لاشتقاق أرقام قياسية للسعر أكثر تجميعاً باستخدام خطة ترجيح معيَّنة. وعلى سبيل المثال فإن الرقم القياسي التجميعي لسعر المستهلِك هو مجموع الأرقام القياسية لسعر المستهلِك لسلعة واحدة تفصيلية تستهلكها الأُسر المعيشية وتُرَجَّح بحصة كل مُنتَج في سَلَّة السلع والخدمات الاستهلاكية (انظر الجدول ١٣-٢ للاطلاع على مثال). وحتى الرقم القياسي للسعر الذي يكون بسيطاً، مثل الرقم القياسي لسعر أجهزة التليفزيون، فإنه يكون رقماً قياسياً تجميعياً. ويتعيَّن أن يعكس الرقم القياسي التغيُّرات في السعر لفئة من المنتجات التي لها أحجام ومواصفات ونوعيات مختلفة وتتغيَّر مع مرور الوقت. والأنواع المختلفة للأرقام القياسية للحجم، كما تُناقَش أدناه، تعكس التغيُّرات في الوزن لكل مكوِّنة في سَلَّة للسلع والخدمات.

١٣-٦ والأرقام القياسية للسعر التالية، المبيَّنة بدرجة تفصيل عالية، تمثِّل القواعد المتَّبَعَة في الأعمال الإحصائية:

(أ) الأرقام القياسية لسعر المنتج: السعر الذي يُجمَع لمنتج مشمول في الأرقام القياسية لسعر المنتِج هو العائد الذي يحصل عليه المنتِج. والسعر لا يشمل ضرائب المبيعات وضرائب الإنتاج لأن تلك الضرائب لا تمثل عائداً للمنتِج. وعلى هذا فإن الأرقام القياسية لسعر المنتِج هي في الواقع أرقام قياسية للأسعار الأساسية في مصطلحات نظام الحسابات القومية. والأرقام القياسية لسعر المنتِج تشمل السلع والخدمات معاً. وفي بعض البلدان تُسمّى الأرقام القياسي لسعر المُنتِج الأرقام القياسية لسعر الجملة؛

(ب) الأرقام القياسية لسعر المستهلك: هذا السعر يعكس ما تدفعه بالفعل الأُسر المعيشية. وهذا السعر هو سعر المشترين في نظام الحسابات القومية، وقد يشمل أيضاً المصروفات المحتسَبة، مثل مصروفات المساكن التي يشغلها مالكوها. وفي بلدان كثيرة لا تؤخذ في الاعتبار في حساب الأرقام القياسية لسعر المستهلك إلا التعاملات في المناطق الحضرية التي قد لا تكون ممثِّلة لتغيُّرات السعر في المناطق الريفية؛

(ج) الأرقام القياسية لسعر الواردات والصادرات: الأرقام القياسية للسعر تقيس التغيُّر مع مرور الوقت في أسعار التعامل (سعر البيع في السوق) للسلع والخدمات التي تُصَدَّر من بلدٍ معيَّن أو التي تُستَورَد إليه. وتُقاس تلك الأسعار على أساس أن التكلفة تشمل النقل (''سيف'') بما يشمل تكاليف الجمارك والشحن والتأمين. وأسعار الصادرات تُقاس على أساس التسليم على ظهر السفينة (''فوب'') الذي لا يشمل تكاليف الجمارك والشحن والتأمين.

١٣-٧ ومن حيث المبدأ من الممكن أن تُجمَع أيضاً أرقام قياسية منفصلة للسعر بالنسبة للسلع الوسيطة وإجمالي تكوين رأس المال بأسعار المشترين، غير أن هذه الأرقام القياسية نادراً ما تُجمَع بسبب

---

[١٠] يُستَخدَم مصطلح ''مقياس الحجم'' لتجميع معيَّن ليست له كمية وأسعار، مثل القيمة المضافة أو الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً بمنتِج واحد له كمية وأسعار يمكن قياسهما.

التكلفة، وكذلك لأن قياس الحجم للناتج المحلي الإجمالي يمكن حسابه باستخدام الأرقام القياسية لسعر المنتج بدلاً من ذلك.

١٣-٨ والأرقام القياسية لتكلفة اليد العاملة هي الأرقام القياسية الأخرى للسعر التي تُجمَع بشكل متكرِّر من أجل تعويضات المستخدَمين، التي تكون الوحدة بالنسبة لها هي ساعة العمل حسب نوع المهنة والصناعة.

١٣-٩ والرقم القياسي للسعر بالنسبة للمخرَجات المقيسة بتكاليف الإنتاج هو رقم قياسي تجميعي يحسبه محاسبو الحسابات القومية على أنه مجموع الأرقام القياسية المرجَّحة للسعر بالنسبة لجميع البنود في تكاليف الإنتاج. وعوامل الترجيح هي الحصة في التكلفة لكل بند في مجموع تكلفة الإنتاج (عملية الحساب مماثلة للمثال الوارد في الجدول ١٣-٢).

الجدول ١٣-١ الرقم القياسي لسعر الوحدة: مثال

السنة	السعر لطن واحد من الأرز	الرقم القياسي للسعر (في عام ١٩٩٠ = ١٠٠)
١٩٩٠	٣٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة	١٠٠ [= (٣٠٠/٣٠٠)[أ] ١٠٠]
٢٠٠٠	٢٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة	٦٦,٧ [= (٣٠٠/٢٠٠)[أ] ١٠٠]

الجدول ١٣-٢ الرقم القياسي لسعر المستهلك: مثال

استهلاك الأُسر المعيشية	الحصة في مجموع الاستهلاك في سنة الأساس	الرقم القياسي لسعر المنتَج لسنة ٢٠٠٠ (لسنة ١٩٩٠ = ١٠٠)[أ]	الرقم القياسي المرجَّح للسعر لسنة ٢٠٠٠ (لسنة ١٩٩٠ = ١٠٠)
	(١)	(٢)	(١) × (٢)/١٠٠
الغذاء	٣٠	٦٦,٧	٢٠,٠١
السلع والخدمات الأخرى	٧٠	١٢٠,٠	٨٤,٠
المجموع أو الرقم القياسي لسعر المستهلك (رقم قياسي تجميعي)	١٠٠		١٠٤,٠١

[أ] هذه الأرقام القياسية هي أرقام قياسية تفصيلية لسعر المستهلِك بالنسبة للمنتجات.

جيم - أنواع الأرقام القياسية للحجم

١٣-١٠ أنواع الأرقام القياسية للحجم هي طرائق مختلفة لاشتقاق رقم قياسي للحجم بالنسبة لمجموعة من المنتجات المختلفة التي تختلف التغيُّرات في السعر مع مرور الوقت بالنسبة لها. والاختلاف الأساسي في تلك الطرائق هو اختلاف في اختيار سنة الأساس. وسنة الأساس هي السنة التي تُجمَع فيها بيانات السعر بأكبر درجة من التفصيل والتي تُستَخدَم كبيان مرجعي لترجيح الكميَّات المختلفة من أجل الحصول على رقم قياسي واحد للحجم. وتغيُّر سنة الأساس يؤثِّر على معدَّل النمو الحقيقي كما سيجري توضيحه أدناه. والسنة المرجعية هي ببساطة أية سنة يتم اختيارها بحيث يمكن أن تُقَارَن سلسلة من القِيم المرتبطة بسنوات أساس مختلفة. وينبغي ألاَّ يؤدِّي تغيير السنة المرجعية إلى حدوث تغيير في معدَّلات النمو.

١٣-١١ وهناك ثلاثة أنواع من الأرقام القياسية للحجم:

(أ) (رقم لاسبير القياسي للحجم)؛

(ب) رقم باش القياسي للحجم؛

(ج) رقم فيشر القياسي للحجم.

رقم لاسبير القياسي للحجم

١٣-١٢ رقم لاسبير القياسي للحجم يَستَخدِم الأسعار لسنة أساس مُعيَّنة (السنة صفر) كعوامل ترجيح ثابتة.

١٣-١٣ وللحصول على الحجم بأسعار سنة الأساس تُضرب الكميات للسنة الجارية(q_t) في الأسعار لسنة الأساس (p_0). وعند قسمة الحجم للسنة الجارية بأسعار سنة أساس على الحجم لسنة الأساس يَنتُج رقم قياسي للحجم. والكمية (q) في المُعادلة الواردة أدناه تُستَخدم للمخرَجات أو، في حالة الحسابات القومية، لسلَّة السلع والخدمات في الإنفاق على الاستهلاك النهائي وإجمالي تكوين رأس المال والصادرات والواردات. وعلى هذا:

$$L_{qt}(P_0)=\Sigma p_0 q_t/\Sigma p_0 q_0$$

١٣-١٤ واستخدام عوامل الترجيح لسنة الأساس يتجاهل تأثيرات التعويض ويميل إلى إعطاء معدلٍ أعلى للزيادة في الحجم في السنوات القريبة من السنة الجارية.

١٣-١٥ وحتى وقتٍ قريب كان رقم لاسبير القياسي للحجم هو الرقم القياسي المستَخدَم على أوسع نطاق في الحسابات القومية.

رقم باش القياسي للحجم

١٣-١٦ يَستَخدِم رقم باش القياسي للحجم أسعار السنة الجارية (p_t) كعوامل ترجيح ثابتة لسنة الأساس.

١٣-١٧ وللحصول على الحجم في السنة الجارية تضرب الكميات لسنتين مُختَلفتين في الأسعار للسنة الجارية. وعند قسمة الحجم للسنة الجارية على الحجم للسنة المرجعيَّة (السنة صفر) يَنتج رقم قياسي للحجم. وعلى هذا:

$$P_{qt}(p_t) = \Sigma p_t q_t / \Sigma p_t q_0$$

١٣-١٨ ورقم باش القياسي للحجم يميل إلى إعطاء مُعدَّل نمو مُنخفض للسنوات القريبة من السنة الجارية.

١٣-١٩ وحتى وقتٍ قريب لم يكن رقم باش القياسي للحجم مُستَخدماً في الحسابات القومية.

رقم فيشر القياسي للحجم

١٣-٢٠ رقم فيشر القياسي للحجم هو المتوسط الهندسي لرقمَي لاسبير وباش القياسيَين. وعلى هذا:

$$F_{qt} = (L_{qt})^{1/2} * (P_{qt})^{1/2}$$

١٣-٢١ ورقم فيشر القياسي للحجم يُسمَّى الرقم القياسي النموذجي لأن تغيير سنة الأساس لن يؤثر على معدلات النمو، كما أن حاصل ضرب الرقم القياسي للسعر والرقم القياسي للحجم يعكس نفس التغير في القِيم الجارية.

١٣-٢٢ ونظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ يوصي باستخدام رقم فيشر القياسي للحجم بنظام السلسلة، أي رقم فيشر القياسي مع تغيير سنة الأساس حتى وإن كان مجموع الحجم لا يساوي حاصل جمع المكونات بالأسعار الثابتة عندما تكون مشتقَّة باستِخدَام رقم فيشر القياسي. والسبب الأساسي في هذا هو أن رقم فيشر القياسي للحجم بنظام السلسلة يؤدي إلى تَقديرات أفضل لمُعدلات النمو الأخيرة.

١٣-٢٣ ومع تغيير سنة الأساس سنوياً تكون التغيرات في الأسعار وفي الأحجام للفترتين الزمنيتين غير المتتاليتين هي حاصل ضرب الأرقام القياسية سواءً كانت أرقام لاسبير أو أرقام فيشر القياسية، للسنوات البينيَّة: ومن هنا جاءت التسمية ''الرقم القياسي بنظام السلسلة''.

الرقم القياسي للحجم حسب نوع الأرقام القياسية للأحجام: مثال

١٣-٢٤ البيانات المُتعلِّقة بالمثال ترد لسنتين في الجدول ١٣-٣.

الجدول ١٣-٣ البيانات بالأسعار الجارية

	السنة صفر			السنة ١		
	الكميَّة	السعر	القيمة	الكميَّة	السعر	القيمة
السلع ذات التقنية العالية	١٥	٣	٤٥	٣٠	٨	١٢٠
السلع خلاف السلع ذات التقنية العالية	٥	٤	٢٠	٣٠	١,٨	٥٤
المجموع			٦٥			١٧٤

١٣-٢٥ وباستخدام البيانات الواردة في الجدول ١٣-٣ والمُعادلات الواردة أعلاه اشتُقَّت الأنواع الثلاثة للأرقام القياسية للحجم وبُيِّنت في الجدول ١٣-٤. وعملية الاشتقاق ليست مُبيَّنة هنا ولكنها ستُستخدم كتمرين في نهاية الفصل.

١٣-٢٦ والجدول ١٣-٥ يُبيِّن بيانات السنة ١ مقيَّمة بسعر السنة صفر. وباستخدام رقم فيشر القياسي للحجم الوارد في الجدول ١٣-٤ لاستقراء مجموع القيمة للسنة ١ بسعر السنة صفر، لا تكون القيمة (٦٥ × ٢٨٥,٤٣/١٠٠=١٨٥) مساوية لمجموع المكونتين (٩٠ + ١٢٠ = ٢١٠). غير أنه باستخدام رقم لاسبير القياسي للحجم للاستقراء يكون مجموع القيمة للسنة ١ بسعر السنة صفر مساوياً لمجموع المكونتين (٢١٠). وقد استُخدِم رقم لاسبير القياسي للحجم على نطاق واسع في السابق؛ غير أن وجه القصور فيه هو أنه يعتمد على أسعار سنة سابقة كعوامل ترجيح ثابتة لحساب الرقم القياسي للحجم. وعلى هذا فإن رقم لاسبير القياسي للحجم لا يعكس إحلال منتجات أرخص نسبياً محل منتجات أكثر تكلفةً نِسبياً وخاصة إذا كانت سنة الأساس بعيدة عن السنة الجارية. ورقم فيشر القياسي يعتمد على الهيكل المتوسط وبالتالي فإنه يتَعرَّض بدرجة أكبر لتأثيرات الإحلال. وبالإضافة إلى هذا فإن نظام الحسابات القومية يوصي بتغيير سنة الأساس سنوياً كي يؤخذ في الاعتبار أثر الإحلال. ومع استخدام الرقم القياسي بنِظام السلسلة أو رقم فيشر القياسي يميل مُعدَّل الزيادة في الحجم إلى أن يكون أقل من المُعدَّل الذي يَنتج عن استخدام رقم لاسبير القياسي.

الجدول ١٣-٤ الرقم القياسي لسعر الوحدة: مثال

	السنة صفر، صفر	السنة صفر، ١
لاسبير	١٠٠	٣٢٣,٠٨
باش	١٠٠	٢٥٢,١٧
فيشر	١٠٠	٢٨٥,٤٣

الجدول ١٣-٥ عدم تساوي قيمة المجموع مع حاصل جمع قيم المكوِنات عند استخدام أرقام فيشر القياسية بأسعار السنة صفر

	السنة صفر			السنة ١ بأسعار السنة صفر		
	الكميَّة	السعر	القيمة	الكميَّة	السعر	القيمة
السلع ذات التقنية العالية	١٥	٣	٤٥	٣٠	٣	٩٠
السلع خلاف السلع ذات التقنية العالية	٥	٤	٢٠	٣٠	٤	١٢٠
المجموع بأسعار السنة صفر			٦٥			٢١٠
المجموع بأسعار السنة صفر باستخدام رقم لاسبير القياسي (=٦٥ * ٣,٢٣٠٨)						٢١٠
المجموع بأسعار السنة صفر باستخدام رقم فيشر القياسي (=٦٥ * ٢,٨٥٤٣)						١٨٥

الرقم القياسي بنظام السلسلة وسنة الأساس والسنة المرجعية: مثال

١٣-٢٧ المثال الوارد في الجدول ١٣-٦ يُبيِّن استخدام الرقم القياسي بنظام السلسلة والفرق بين سنة الأساس والسنة المرجعية.

١٣-٢٨ وباستخدام البيانات الواردة في الصف ٢ من الجدول ١٣-٦، الذي تتغير فيه سنة الأساس (سواءً بالنسبة لرقم فيشر أو رقم لاسبير القياسي) سنوياً، يمكن حساب الرقم القياسي للحجم للسنة ٥ مقارنةً بالسنة صفر بسَلسَلة الأرقام القياسية معاً على النحو التالي:

١,٠٢ × ١,٠٣ × ١,٠١ × ١,٠٤ × ٠,٩٩ = ١,٠٩٣

١٣-٢٩ وبالنظر إلى أن سنة الأساس تتغير سنوياً فإنه من الممكن أن تُستَخدم أية سنة على أنها سنة مرجِعية بحيث يمكن إيجاد سلسلة من القيَم القابلة للمقارنة. وعلى سبيل المثال فإن السطر ٢ يُبيِّن قيمة الناتج المحلي الإجمالي باستخدام السنة ٣ كسنة مرجِعية. ويمكن الحصول على الناتج المحلي الإجمالي في السنة ٤ بضرب الناتج المحلي الإجمالي في السنة ٣ في الرقم القياس للحجم للسنة ٤ المُبيَّن أعلاه وقسمة الناتج على ١٠٠. ويُحسَب الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخرى بعد السنة ٤ بالطريقة نفسِها بضرب الرقم القياسي للحجم للسنة في الناتج المحلي الإجمال للسنة السابقة. والناتج المحلي الإجمالي للسنوات التي تسبِق السنة ٣ يُحسَب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة على الرقم القياسي للحجم للسنة ثم ضرب الناتج في ١٠٠.

الجدول ١٣-٦ الرقم القياسي لسعر الوحدة: مثال

	السنة ١	السنة ٢	السنة ٣	السنة ٤	السنة ٥
الرقم القياسي للحجم (للسنة السابقة = ١٠٠)	١٠٢	١٠٣	١٠١	١٠٤	٩٩
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة الأساس			٤٥٠,٠		
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السنة صفر	٤٣٢,٦	٤٤٥,٥	٤٥٠,٠	٤٦٨,٠	٤٦٣,٣

دال – طرائق الحصول على حجم الناتج المحلي الإجمالي

مبادئ عامة

١٣-٣٠ يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بقياس الاستخدامات النهائية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة الذي يتكوَّن من الإنفاق على الاستهلاك النهائي، وإجمالي تكوين رأس المال، والصادرات ناقصاً الواردات. والاستخدامات النهائية تُكَمَّش بالأرقام القياسية للسعر المناظرة لها. وذلك المقياس يستند إلى اتّباع نَهج الإنفاق النهائي إزاء الناتج المحلي الإجمالي.

١٣-٣١ ويمكن أيضاً قياس الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مقياس الحجم) باستخدام طريقة التكميش المزدوج، أي بتكميش المخرَجات والاستهلاك الوسيط مع الأرقام القياسية للسعر المناظرة لكلٍ منهما بالنسبة لكل صناعة ثم الحصول على القيمة المضافة حسب الصناعة بالأسعار الثابتة لحساب الفرق بينهما. وبالنظر إلى أن مخرَجات الصناعة لها أرقام قياسية للسعر فإن المنتجات التي تُنتِجها كل صناعة تُكَمَّش باستخدام الأرقام القياسية لسعر المُنتِج وتُجمَع للحصول على مخرَجات الصناعة بالأسعار الثابتة. والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة هو مجموع القيمة المضافة حسب الصناعة بالأسعار الثابتة مضافاً إليه الضرائب المُكَمَّشة ناقصاً الدعم على المنتجات. ويمكن اشتقاق الضرائب أو الدعم بالأسعار الثابتة باستخدام نِسَبْ الضرائب/الناتج أو الدعم/الناتج لسنة الأساس إذا كانت معدَّلات الضرائب لا تتغيَّر. وذلك القياس يستند إلى اتّباع نَهج الإنتاج إزاء الناتج المحلي الإجمالي.

١٣-٣٢ وأفضل نَهج هو الجمع بين تكميش الاستخدامات النهائية والتكميش المزدوج للقيمة المضافة من خلال استخدام جداول العرض والاستخدام لسنة الأساس وذلك لتحاشي وجود فرق في حجم الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لاستخدام الطريقتين المنفصلتين. والإطار العام لنَهج التكميش المزدوج مُبيَّن في الجداول ١٣-٧ إلى ١٣-٩. وللتعرُّف على تلك الطريقة يتعيَّن على القارئ الرجوع إلى: *Handbook of Input-Output Table Compilation and Analysis* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.99.XVII.9، الفصل الحادي عشر).

الطرائق الشاملة المحدَّدة

١٣-٣٣ توجد طريقتان لتنفيذ طريقة التكميش باستخدام جداول العرض والطلب. ولتطبيق طريقة التكميش المزدوج تطبيقاً كاملاً يجب أن تكون جداول العرض والاستخدام متوفِّرة للسنة الجارية وسنة الأساس معاً. غير أنه إذا كانت الإنفاقات النهائية والصادرات والواردات ومخرَجات الصناعة ومجموع الاستهلاك الوسيط حسب الصناعات هي وحدها المتوفِّرة يتعيَّن استخدام طرائق مختَصَرة. والطرائق المختَصَرة تَستخدم مصفوفة الاستهلاك الوسيط ومصفوفة العرض المحلي للعرض في سنة الأساس وجداول الاستخدام كعوامل ترجيح في اشتقاق أرقام قياسية ضمنية للسعر للاستهلاك الوسيط حسب الصناعات أو جداول العرض والاستخدام بعد استكمالها للسنة الجارية باستخدام طريقة ''الموثوقية والتوفر والقدرة على أداء الخدمة'' (RAS) (للاطلاع على طريقة ''الموثوقية والتوفر والقدرة على أداء الخدمة'' (RAS)، انظر: *Handbook of Input-Output Tables Compilation and Analysis*، مرجع سبقت الإشارة إليه، الفصل التاسع). وجداول العرض والاستخدام المشتَقَّة بطريقة ''الموثوقية والتوفر والقدرة على أداء الخدمة'' (RAS) هي أفضل من المعلومات البسيطة المتعلقة باستخدام سنة الأساس كعوامل ترجيح.

الطريقة الأول

١٣-٣٤ يتضمن الجدول ١٣-٧ وصفاً للطريقة الأولى. وهذه الطريقة تتطلَّب أرقاماً قياسية لسعر المُنتِج بالنسبة لمخرَجات الصناعة، وأرقاماً قياسية لأسعار المشترين للمشترين بالنسبة للاستهلاك الوسيط والاستهلاك النهائي للأُسر المعيشية والاستهلاك النهائي للحكومة وإجمالي تكوين رأس المال، وأرقاماً قياسية للسعر بالنسبة للصادرات والواردات. وهذه الطريقة يَنتُج عنها بصفة عامة فرق إحصائي بين الناتج المحلي الإجمالي حسب نَهج الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي حسب نَهج الإنفاق النهائي لأنه توجَد دائماً أوجه عدم اتّساق بين الأرقام القياسية المختلفة للسعر، حتى إذا كانت جداول العرض والاستخدام بالأسعار الجارية متوازنة تماماً. وهناك عَيب آخر وهو أن الأرقام القياسية للسعر بالنسبة للاستهلاك الوسيط لا تُجمَع عادةً. ولذلك فإنه يجب أن يُطَبَّق أسلوب تقني للتقريب.

الجدول ١٣-٧ تكميش الناتج المحلي الإجمالي والاستخدامات النهائية: الطريقة الأولى، الصيغة ١

جدول العرض

	الصناعات "ألف" و"باء" و"جيم"...
مخرَجات الصناعة المُنتَج "ألف" المُنتَج "باء" المُنتَج "جيم"	• المنتجات التي تنتجها الصناعات تُقَاس بالأسعار الأساسية ويُكَمَّش كل منها على حِدَة باستخدام الأرقام القياسية لسعر المُنتِج التي يُمَثِّل مجموعها مخرَجات الصناعة بالأسعار الثابتة

جدول الاستخدام

	الاستهلاك الوسيط	**الاستخدامات النهائية**
المنتجات المستخدَمة المُنتَج "ألف" المُنتَج "باء" المُنتَج "جيم" ...	• مقيساً بأسعار المشترين • يُكَمَّش الاستهلاك الوسيط حسب نوع المنتجات باستخدام الأرقام القياسية للسعر للسلع والخدمات المستخدَمة في الاستهلاك الوسيط.	• مقيسة بأسعار المشترين • يُكَمَّش إجمالي تكوين رأس المال باستخدام الأرقام القياسية للسعر للسلع والخدمات المستخدَمة كإجمالي لتكوين رأس المال • يُكَمَّش الاستهلاك الوسيط باستخدام الأرقام القياسية لسعر المستهلِك • يُكَمَّش الاستهلاك النهائي للحكومة وللمؤسَّسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأُسر المعيشية باستخدام تكاليف الإنتاج • تُكَمَّش الصادرات باستخدام الأرقام القياسية لسعر التصدير
القيمة المضافة	• تُشتَّق القيمة المضافة على أنها تمثل الفرق بين مخرَجات الصناعة والاستهلاك الوسيط	
مخرَجات الصناعة	• يتم الحصول على مخرَجات الصناعة بالأسعار الأساسية الثابتة من جدول العرض الوارد أعلاه	

١٣-٣٥ ويمكن تقريب الأرقام القياسية للسعر بالنسبة للاستهلاك الوسيط بالطرائق التالية (انظر الجدول ١٣-٨):

(أ) كَمِّش جدول العرض للتوصُّل إلى مجموع القيمة الثابتة للعرض من المنتجات بأسعار المشتريات. ولتحقيق ذلك تُكَمَّش المخرَجات باستخدام الأرقام القياسية لسعر المُنتِج، وتُكَمَّش الواردات باستخدام الأسعار القياسية لسعر الاستيراد، ويُشتَّق الهامش التجاري وهامش النقل بالأسعار الثابتة باستخدام نِسَب الهامش التجاري إلى قيمة المنتَج المستخدَم (المنتَج المحلي إضافة إلى المستورَد) لسنة الأساس. واستخدام نِسَب هامش الربح التجاري لسنة الأساس يستند إلى افتراض أن هامش الربح التجاري الحقيقي لا يتغيَّر. ومن حيث المبدأ، من الممكن أن تُجمَع عوامل التكميش من أجل تحديد هامش الربح التجاري، غير أنه نادراً ما يحدث هذا بالنظر إلى ارتفاع تكلفته. وإذا كانت المنتَجات التي تنتجها الصناعات غير متوفِّرة فإنه من الممكن أن تُستخدَم المنتجات المختلَطة الواردة في جدول العرض لسنة الأساس لتقريب المخرَجات من المنتجات؛

(ب) اجعل القِيم الثابتة للعرض مساوية للقيمة الثابتة للاستخدامات الواردة في جدول الاستخدام؛

(ج) كَمِّش الاستهلاك النهائي للأُسر المعيشية باستخدام الأرقام القياسية لسعر المستهلِك، وكذلك الاستهلاك النهائي للحكومة باستخدام الأرقام القياسية لسعر المستهلِك إذا كانت الأرقام القياسية للسعر غير متوفِّرة، وإجمالي تكوين رأس المال باستخدام الأرقام القياسية للسعر الخاصة به، والصادرات استخدام الأرقام القياسية لسعر التصدير؛

(د) اشتَقْ القيمة الثابتة الضمنية للاستهلاك الوسيط حسب المنتجات بطرح مكوِّنات الاستخدامات النهائية بالأسعار الثابتة من مجموع الاستخدامات بالأسعار الثابتة. واشتَقْ الأرقام القياسية الضمنية للسعر للاستهلاك الوسيط حسب المنتجات؛

(هـ) استخدِم الأرقام القياسية الضمنية للأسعار الخاصة بالاستهلاك الوسيط حسب المنتجات لاشتقاق الأرقام القياسية الضمنية للسعر الخاصة بالاستهلاك الوسيط حسب الصناعات. وعوامل الترجيح المستخدَمَة في اشتقاق الأرقام القياسية للسعر الأخيرة هي إما الاستهلاك الوسيط الوارد في جدول الاستخدام لسنة الأساس أو في جدول الاستخدام للسنة الجارية الذي يمكن اشتقاقه باستخدام طريقة "الموثوقية والتوفُر والقدرة على أداء الخدمة" (RAS) (للاطلاع على هذه الطريقة انظر:

Handbook of Input-Output Tables Compilation and Analysis، مرجع سبقت الإشارة إليه، الفصل التاسع)؛

(و) استخدِم نواتج الصناعة المُكَمَّشة الواردة في جدول العرض واطرح منها الاستهلاك الوسيط حسب الصناعات لاشتقاق القيمة المُضافة بالأسعار الثابتة؛

(ز) وتُشتَق قِيم الضرائب أو الدعم بالأسعار الثابتة باستخدام نِسَبْ الضرائب/المُنتَج أو الدعم/المُنتَج لسنة الأساس. واستخدام نِسَبْ سنة الأساس يَستَند إلى افتراض أن معدلات الضرائب أو الدعم لا تتغيَّر. وإذا تغيَّرت معدَّلات الضرائب/الدعم فإنه ينبغي أن تُستَخدَم لإيجاد عوامل التكميش الخاصة به.

الجدول ١٣-٨ تكميش الناتج المحلي الإجمالي والاستخدامات النهائية: الطريقة الأولى، الصيغة ٢

جدول العرض بالأسعار الجارية للسنة الجارية

	الصناعة ١	الصناعة ٢	الصناعة ٣	مجموع الواردات المحلية بالأسعار الأساسية (سيف)	الهامش التجاري وهامش النقل	الضرائب ناقصاً الدعم على المنتجات	مجموع العرض بأسعار المشترين
المنتج ١	١٧٧	٣٥		١٨	٣٧	١٣	
المنتج ٢	١٢	٨٤		٩	٣٠	٧	
المنتج ٣			٧٠	صفر	-٦٧	صفر	
مخرجات الصناعة	١٨٩	١١٩	٧٠				

جدول الاستخدام بالأسعار الجارية للسنة الجارية

	الصناعة ١	الصناعة ٢	الصناعة ٣	الاستهلاك الوسيط حسب الصناعة	الصادرات	الإنفاق النهائي	مجموع الاستخدامات بأسعار المشترين
المنتج ١					٣٣	١٦١	
المنتج ٢			البيانات المتعلقة بالاستهلاك الوسيط قد لا تكون متوفرة		١٢	٦٠	
المنتج ٣							
القيمة المضافة						٣	
مخرجات الصناعة	١٨٩	١١٩	٧٠				

الطريقة الثانية

١٣-٣٦ يتضمَّن الجدول ١٣-٩ عرضاً للطريقة الثانية. وهذه الطريقة لا تتطلَّب إلاّ الأرقام القياسيَّة لسعر المُنتِج والأرقام القياسية لسعر الاستيراد. وكي يكون الاستخدام مقتصراً على تلك الأرقام القياسية للسعر وحدها يجب أن تُفصل العناصر الواردة في جدول الاستخدام والاستخدامات النهائية المقِيسة بأسعار المشترين بحيث تُشكِّل ثلاث مكونات منفصلة: القِيم الأساسية، والضرائب، والدعم على المنتجات والهوامش التِجارية. وبالنسبة للاستهلاك الوسيط والاستهلاك النهائي وإجمال تكوين رأس المال بالأسعار الأساسية فإنها تُكمَّش باستخدام الأرقام القياسية لسعر المُنتِج. وتُكمَّش الواردات باستخدام الأرقام القياسية لسعر الاستيراد. وبالنسبة للضرائب أو الدعم و الهوامش التجارية بالأسعار الثابتة فإنها تُشتَّق باستخدام نِسَب الضرائب/المنتَج أو الدعم/المنتَج ونِسَب الهامش التجاري/المنتَج لسنة الأساس وذلك حسبما جرت مناقشته في الطريقة الأولى.

١٣-٣٧ وفي الطريقتين، بالنظر إلى عدم وجود أرقام قياسية للسعر بالنسبة لمخرَجات الصناعة، يجب أن تُكمَّش المنتجات التي تُنتِجُها كل صناعة باستخدام الأرقام القياسيَّة لسعر المنتِج للمنتجات ذات الصلة وأن تُجمَع النتائج للحصول على مخرَجات الصناعة بالأسعار الثابتة (انظر جدول العرض الذي سُجِّلت فيه المنتجات التي أنتجتها كل صناعة). وبعبارةٍ أخرى فإن الأرقام القياسية للسعر بالنسبة لمخرَجات الصناعة تُشتَّق ضمنياً بقسمة مخرَجات الصناعة بالأسعار الجارية على مخرَجات الصناعة بالأسعار الثابتة.

١٣-٣٨ وليس من الممكن أن يُشتَّق حجم الناتج المحلي الإجمالي عن طريق تَكميش مكوِّنات القيمة المضافة وذلك لأن فائض التشغيل، وهو مُكوِّنة للقيمة المضافة، يُحسَب كقيمة متبقية، ولذلك ليس له رقم قياسي للسعر.

الجدول ١٣-٩ تكميش الناتج المحلي الإجمالي والاستخدامات النهائية: الطريقة الثانية

جدول العرض

	الصناعات "ألف" و"باء" و"جيم"...
مخرَجات الصناعة المُنتَج "ألف" المُنتَج "باء" المُنتَج "جيم"	• المنتجات التي تنتجها الصناعات تُقَاس بالأسعار الأساسية ويُكَمَّش كل منها على حِدَة باستخدام الأرقام القياسية لسعر المُنتِج، ويُمَثِّل مجموعها مخرَجات الصناعة بالأسعار الثابتة

جدول الاستخدام

	الاستهلاك الوسيط	**الاستخدامات النهائية**
	مقيساً بأسعار المشترين ومقسماً إلى:	مقيساً بأسعار المشترين ومقسمة إلى:
المنتجات المستخدَمة المُنتَج "ألف" المُنتَج "باء" المُنتَج "جيم" ...	١ - الاستهلاك الوسيط بالأسعار الأساسية: بعد تكميشه بالأرقام القياسية لسعر المنتِج. ٢ - الضرائب ناقصاً الدعم على المنتجات مستخدَمة كاستهلاك وسيط: مُكمَّشة باستخدام نِسَب سنة الأساس ٣ - الهوامش التجارية للمنتجات المستخدَمة كاستهلاك وسيط: مُكمَّشة باستخدام نِسَب سنة الأساس	١ - الاستخدامات النهائية بالأسعار الأساسية: مُكمَّشة باستخدام الأرقام القِياسية لسعر المنتِج ٢ - الضرائب ناقصاً الدعم على المنتجات المستخدَمة كاستخدامات نهائية: مُهمَّشةً باستخدام نِسَب سنة الأساس ٣ - الضرائب ناقصاً الدعم على المنتجات المستخدَمة كاستخدامات نهائية: مُكمَّشةً باستخدام نِسَب سنة الأساس
القيمة المضافة	• تُشتَّق القيمة المضافة على أنها تمثل الفرق بين مخرَجات الصناعة والاستهلاك الوسيط	
مخرَجات الصناعة	• يتم الحصول على مخرَجات الصناعة بالأسعار الأساسية الثابتة من جدول العرض الوارد أعلاه	

تمرين على الأرقام القياسية للحجم

بيِّن، خطوةً خطوة، الكيفية التي تُشتَّق بها أرقام لاسبير (Laspeyres) وباش (Paasch) وفيشر (Fisher) القياسية للحجم وذلك باستخدام البيانات بالأسعار الجارية المذكورة أدناه. بيِّن الرقم القياسي للسعر لكل سلعة، ثم بيِّن الأرقام القياسية للحجم لكل سلعة والتجميعات باستخدام أنواع مختلفة من الأرقام القياسية.

البيانات بالأسعار الجارية

	السنة صفر			السنة ١		
	الكميَّة	السعر	القيمة	الكميَّة	السعر	القيمة
السلع ذات التقنية العالية	١٥	٣	٤٥	٣٠	٤	١٢٠
السلع خلاف السلع ذات التقنية العالية	٥	٤	٢٠	٣٠	١,٨	٥٤
المجموع			٦٥			١٧٤

تمرين على طريقة التكميش المزدوج – الطريقة المختصرة

سوف تُستَخدَم لحلّ التمرينات المعلومات التالية المتعلقة باقتصاد فيه صناعتان فقط تُنتِج كل منهما مُنتَجَين اثنين:

- الأنصبة بالأسعار الأساسية للمُنتَجَين اللذين تُنتجهما كل صناعة في سنة الأساس.
- الأنصبة في تكاليف الإنتاج لكل صناعة من حيث مخرَجات الصناعة (يحلَّل الاستهلاك الوسيط إلى منتجات بالأسعار الأساسية تُستخدَم في الإنتاج والهوامش التجارية والضرائب على المنتجات).
- يُفترض أن الهوامش التجارية هي جزء من مخرَجات الصناعة ٢.

جدول العرض لسنة الأساس

الصناعة/الأنصبة	الصناعة ١	الصناعة ٢
المنتج ١	٠,٨	صفر
المنتج ٢	٠,٢	١,٠
مخرجات الصناعة	١,٠	١,٠

تكاليف الإنتاج في جدول الاستخدام لسنة الأساس

الصناعة/الأنصبة	الصناعة ١	الصناعة ٢
المنتج ١ في الاستهلاك الوسيط	٠,٣٠	٠,٢٠
المنتج ٢ في الاستهلاك الوسيط	٠,٢٥	٠,١٠
الهامش التجاري للاستهلاك الوسيط	٠,١٠	٠,٠٥
الضرائب على المنتجات للاستهلاك الوسيط	٠,٠٢	٠,٠٠
القيمة المضافة	٠,٣٣	٠,٦٥
مخرجات الصناعة	١,٠٠	١,٠٠

وبافتراض المعلومات التالية أيضاً للسنة الجارية:

الرقم القياسي للسعر للمنتَج ١ : ١٠٥

الرقم القياسي للسعر للمنتَج ٢ : ١٠٣

مخرَجات الصناعة ١ : ٢٢٠

مخرَجات الصناعة ٢ : ١٢٠

احسب للسنة الجارية:

١ – الأرقام القياسية للسعر لمخرَجات الصناعة (في حالة عدم توفر معلومات عن المنتجات بالأسعار الجارية التي تُنتِجها كل صناعة يتَعيَّن افتراض أن هيكل المخرَجات لجدول العرض في سنة الأساس يَظل دون تغيير في السنة الجارية).

٢ – مخرَجات الصناعة بالأسعار الثابتة.

٣ – الاستهلاك الوسيط بالأسعار الثابتة.

٤ – الاستهلاك الوسيط بالأسعار الجارية.

٥ – مجموع القيمة المضافة بالأسعار الثابتة وبالأسعار الجارية (ليس من الممكن أن يُشتَّق الناتج المحلي الإجمالي لأن مجموع الضرائب ناقصاً الدعم على المنتجات ليس مُتوفِراً، باستثناء ما يتعلق منها بالاستهلاك الوسيط).

٦ – الرقم القياسي الضِمْني للأسعار لمجموع القيمة المضافة.

الحل

حل التمرين المتعلق بالأرقام القياسية للحجم

الجدول ١: أرقام لاسبير القياسية للحجم

	القيم بأسعار السنة صفر		الرقم القياسي للحجم
	السنة صفر	السنة ١	السنة صفر = ١٠٠
السلع ذات التقنية العالية	٤٥	١٢٠=]٩٠*١٠٠/[١٣٣,٣	٢٠٠
السلع خلاف السلع ذات التقنية العالية	٢٠	]١٢٠=٥٤*١٠٠/[٤٥	٦٠٠
المجموع	٦٥	٢١٠	٣٢٣,٠٨

الجدول ٢: أرقام باش القياسية للحجم

	القيم بأسعار السنة صفر		الرقم القياسي للحجم
	السنة صفر	السنة ١	السنة صفر = ١٠٠
السلع ذات التقنية العالية	٤٥=]٦٠*١٠٠/[١٣٣,٣	١٢٠	٢٠٠
السلع خلاف السلع ذات التقنية العالية	]٩=٢٠*١٠٠/[٤٥	٥٤	٦٠٠
المجموع	٦٩	١٧٤	٢٥٢,١٧

أرقام فيشر القياسية للحجم = (رقم لاسبير القياسي)$^{1/2}$ × (رقم باش القياسي)$^{1/2}$

- السلع ذات التقنية العالية (٢٠٠ $^{1/2}$ × ٢٠٠ $^{1/2}$) = ٢٠٠
- السلع خلاف السلع ذات التقنية العالية = (٦٠٠ $^{1/2}$ × ٦٠٠ $^{1/2}$) = ٦٠٠
- المجموع = (٣٢٣,٠٨ $^{1/2}$ × ٢٥٢,١٧ $^{1/2}$) = ٢٨٥,٤٣

حل التمرين المُتعلِق بطريقة التَكميش المزدوج

١ – تُحسب الأرقام القياسية للسعر بالنسبة لمخرَجات الصناعة ١ والصناعة ٢ للسنة الجارية بافتراض أن هيكل المخرَجات لسنة الأساس يظل دون تغيير:

- الرقم القياسي للسعر بالنسبة لمخرَجات صناعة مُعيَّنة هو الأرقام القياسية المُرجَّحة للسعر بالنسبة للمنتجات التي أنتجتها تلك الصناعة. وعوامل الترجيح مأخوذة من جدول العرض لسنة الأساس.

الجدول ١

	الرقم القياسي للسعر بالنسبة للصناعة ١	الرقم القياسي للسعر بالنسبة للصناعة ٢
المُنتَج ١	٦٠=]١٣٣,٣/١٠٠*٤٥[	٢٠٠
المُنتَج ٢	٩=٤٥/١٠٠*٢٠]	٦٠٠
مخرَجات الصناعة	٦٩	٣٢٣,٠٨

٢ – مخرَجات الصناعة للسنة الجارية بالأسعار الثابتة:

الصناعة ١: ٢٢٠*١٠٠/١,٠٤٦ = ٢١٠,٣٢

الصناعة ٢: ١٢٠*١٠٠/١,٠٣ = ١١٦,٥٠

٣ – الاستهلاك الوسيط للسنة الجارية بالأسعار الثابتة:

- يُحسب الاستهلاك الوسيط بسعر سنة الأساس عن طريق استخدام أنصبة الاستهلاك الوسيط لسنة الأساس. والاستهلاك الوسيط بالأسعار الثابتة لكل صناعة يساوي حاصل ضرب أنصبة الاستهلاك الوسيط لسنة الأساس في مخرَجات الصناعة المناظِرة بسعر سنة الأساس (انظر الجدول ٢ أدناه، مثلاً: ٠,٣ × ٢١٠,٣٢ = ٦٣,١). والهوامش التجارية بالأسعار الثابتة تساوي حاصل ضرب أنصبة الهوامش التجارية لسنة الأساس في مخرَجات الصناعة المناظرة بسعر سنة الأساس (مثلاً: ٠,١×٢١٠,٣٢ = ٢١,٠٣). والضرائب والدعم بالأسعار الثابتة تُحسَّب بطريقة مماثلة. والقيمة المضافة بأسعار سنة الأساس هي الفرق بين المخرَجات والاستهلاك الوسيط.

٤ – الاستهلاك الوسيط للسنة الجارية بالأسعار الجارية

- يُحسب الاستهلاك الوسيط بالأسعار الجارية بالنسبة للمنتجات بتضخيم القيم بأسعار سنة الأساس عن طريق استخدام الأرقام القياسية الملائمة لأسعار المنتجات، (مثلاً: ٦٣,١ × ١٠٥/١٠٠ = ٦٦,٢٥). ويتم حساب الهامش التجاري والضرائب على المنتجات بتطبيق النِسَب المناظرة في سنة الأساس على مخرَجات الصناعة بالأسعار الجارية (مثلاً: ٠,١ × ٢٢٠ = ٢٢). والقيمة المضافة للأسعار الجارية هي الفرق بين المخرَجات والاستهلاك الوسيط.

الجدول ٢

	بأسعار سنة الأساس		بالأسعار الجارية	
	الصناعة ١	الصناعة ٢	الصناعة ١	الصناعة ٢
المنتج ١	٦٣,١٠	٢٣,٣٠	٦٦,٢٥	٢٤,٤٧
المنتج ٢	٥٢,٥٨	١١,٦٥	٥٤,١٦	١٢
الهامش التجاري	٢١,٠٣	٥,٨٢	٢٢	٦
الضرائب على المنتجات	٤,٢١	صفر	٤,٤	صفر
القيمة المضافة	٦٩,٤١	٧٥,٧٣	٧٣,١٩	٧٧,٥٣
مخرَجات الصناعة	٢١٠,٣٢	١١٦,٥٠	٢٢٠	١٢٠

٥ – مجموع القيمة المضافة بالأسعار الثابتة وبالأسعار الجارية:

مجموع القيمة المضافة للسنة الجارية بأسعار سنة الأساس: ٦٩,٤١ + ٧٥,٧٣ = ١٤٥,١٤

مجموع القيمة المضافة للسنة الجارية بالأسعار الجارية: ٧٣,١٩ + ٧٧,٥٣ = ١٥٠,٧٢

٦ – الرقم القِياسي الضمني للسعر

الرقم القياسي الضمني للسعر بالنسبة لمجموع القيمة المضافة: (١٤٥,١٤/١٥٠,٧٢)*١٠٠ = ١٠٣,٨

الجزء الثالث – طرائق جمع البيانات وتقديرها في نظام الحسابات القومية

الفصل الرابع عشر – طرائق جمع البيانات وتجميعها وتقديرها في الحسابات القومية: مُلخَّص

ألف – الأهداف

١٤-١ يستند تجميع الحسابات القومية إلى ثلاثة نُهج: نَهج الإنتاج، ونَهج الدخل، ونَهج الإنفاق النهائي (انظر الفقرات ٢-١٤ إلى ٢-١٦ أعلاه). وكل نَهج من تلك النُهج يتطلب مجموعة مختلفة من البيانات. وتتمثل أفضل الممارسات في الجمع بين تلك النُهج جميعها في وقتٍ واحد في إطار جداول العرض والاستخدام التي سبق شرحها في الفصل الثالث عشر أعلاه بالنسبة لطرائق الحصول على حجم الناتج المحلي الإجمالي. والهدف الرئيسي لأفضل ممارسة هو تفادي التباينات في القِيم الثلاث لحجم الناتج المحلي الإجمالي التي يتم الحصول عليها بتطبيق الطرائق الثلاث المختلفة كلٍ على حده. وعلى هذا فإن التجميع يعتمد ليس فقط على البيانات التي تُجمَع بل أيضاً على تَجميعات، مثل القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي، يتم الحصول عليها كقِيم متبقية من خلال عملية تجميع الحسابات القومية.

١٤-٢ وبالإضافة إلى ذلك فإن أسلوب الموازنة المُطبَّق في موازنة جداول العرض والاستخدام من شأنه أن يوفِّر معلومات عن العناصر المتَعلِّقة بتحديد الإحصائيين الذين لا تتوفر لديهم معلومات مباشرة أو الظروف التي يكون فيها جمع المعلومات بشكلٍ مباشر منطوياً على تكاليف باهظة. وعلى سبيل المثال فإن إنتاج الغلال يُمكن أن تُنتِجه أسر معيشية عديدة، ولكن من الممكن أيضاً أن يُنتجه عدد قليل من الشركات الكبيرة. ومجموع المخرَجات من الغلال يُقاس عادةً بالمساحة الكلية للمحصول وبالغلَّة التقديرية لكل فدان. ومجموع المخرَجات من الغلال التي تُنتِجها الشركات يجب الحصول عليه بإجراء دراسة استقصائية مباشرة، ولكن مجموع المخرَجات من الغلال التي تُنتِجها الأسر المعيشية فإنه يمكن الحصول عليه كقيمة متبقية. ومجموع المخرَجات من الغلال تتم بعد ذلك موازنته مع التغيُّر في المخزونات، والاستخدام الوسيط للغلال في تربية الحيوان، وعدد قليل من الصناعات التَحويليَّة، والصادرات والواردات من الغلال، من أجل الحصول على مجموع استهلاك الأسر المعيشية من الغلال. وعلى هذا فإنه ليس من الضروري أن تُجرى دراسة استقصائية للأسر المعيشية فيما يتعلَّق بإنتاجها للغلال وباستهلاكها النهائي منها.

١٤-٣ وسوف يُقدِّم هذا الفصل استعراضاً عاماً للكيفية التي تُجمع بها البيانات ولأساليب التَقدِير المُستَخدَمة في تجميع الحسابات القومية.

باء – طرائق جمع البيانات

١٤-٤ البيانات اللازمة للحِسابات القومية تأتي من ثلاثة مصادر رئيسيَّة:

(أ) السجلات الإدارية؛

(ب) الطرائق الإحصائية: بيانات يتم الحصول عليها باستقراء نتائج الدراسات الاستقِصائية استناداً إلى تعداد مرجعي، مثل عملية عَد كاملة لمجموع السكان؛

(ج) طرائق التقدير في إدارات الحسابات القومية.

١٤-٥ وتلك الأنواع المختلفة من البيانات يجري استعراضها أدناه.

جيم – البيانات المستقاة من السجلات الإدارية

أنواع السجلات

١٤-٦ السجلات التالية تُعدّ وتُقدَّم إلى السلطة الأعلى طبقاً للولاية المُحَدَّدة:

(أ) إحصاءات العائد والإنفاق الحكوميين (تقوم بتجميعهما من الناحية التقليدية وزارة المالية في ميزانية الحكومة)؛

(ب) إحصاءات التجارة الخارجية (أي الصادرات والواردات من السلع عبر الجمارك)؛

(ج) إحصاءات النقود والمصارف (يقوم بتجميعها من الناحية التقليدية البنك المركزي)؛

(د) تقرير عن شركات التأمين تقوم بإعداده السلطة التنظيمية للتأمين؛

(هـ) سجلات الضرائب التي تَتضمَّن معلومات محدودة عن المبيعات وتكلفة المبيعات والدخل (تُجهِزها سلطة الضرائب)؛

(و) الحسابات التجارية للشركات التي يتعامل الجمهور بأسهمها والتي تُقدَّم إلى لجنة تنظيم بورصة الأوراق المالية.

١٤-٧ وتُعدَّ السجلات التالية من أجل الاستخدامات الداخلية للشركات:

(أ) الحسابات التجارية للشركات التي تشمل بيان الدخل أو التغير في الموقف المالي أو بيان تَدفُّق النقد، والميزانية العمومية؛

(ب) تحليلات السوق التي تجريها اتحادات المنتِجين.

بيانات الحسابات القومية في السجلات الإدارية

١٤-٨ من الممكن أن تُقدِّم السِجلات الإدارية معلومات عن حسابات الإنتاج والاستخدامات النهائية للقطاع الحكومي (ليس فقط بالنسبة للحكومة العامة بل أيضاً بالنسبة للخدمات غير السوقية التي تنتجها الحكومة) وقطاع الشركات المالية وقطاع الشركات غير المالية.

١٤-٩ وإحصاءات عائدات وانفاقات الحكومة وإحصاءات النقد والمصارف والمعلومات المالية المتعلقة بشركات التأمين يمكن أن توفِّر معلومات عن تعاملات دخل الممتلكات والتحويلات الجارية بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، وهي معلومات مفيدة على وجه الخصوص بالنسبة لتجميع البيانات المتعلقة بقطاع الأسر المَعيشية.

١٤-١٠ والاستفادة من السجلات الإدارية في تجميع الحسابات القومية تعتمد على مدى قيام الوكالة المسؤولة عن تجميع الحسابات القومية بالعمل على نحوٍ وثيق مع الوكالات المسؤولة عن تلك السجلات لتحديد التفاصيلِ اللازمة للحسابات القومية؛ والقدرة على استخدام تلك السجلات؛ وعلى السرعة التي تُتاح بها السجلات.

تقييم النوعية

١٤-١١ بالنسبة للسجلات الإدارية:

(أ) ارتفاع مستوى التغطية والموثوقية؛

(ب) التأخر في إعداد التقارير لأن عملية تجهيزها تستغرق وقتاً طويلاً؛

(ج) من الممكن أن تكون تكلفة عملية التجهيز مرتفعة.

تدابير التصحيح لتحسين انضباط المواعيد

١٤-١٢ للإسراع بتوفير السجلات الإدارية قد تُستَخدَم عيِّنة من سجلات الضرائب؛ كما أن استخدام الإيرادات والإنفاقات الحكومية الواردة في الميزانية قد يُصَحَّح لتَنفيذ المؤشرات (استناداً إلى الخبرة السابقة والتَقييمات الجارية).

١٤-١٣ وعندما تتوفر بيانات كاملة، و/أو جَرَت مراجعتها، تكون هناك حاجة إلى تنقيح السجلات الإدارية.

دال – البيانات التي تُجمع بطرائق إحصائية

١٤-١٤ تقوم الحكومة (المكاتب الإحصائية الوطنية) بجمع مجموعة واسعة من الإحصاءات لأغراض خلاف أغراض الحسابات القومية عن طريق التعدادات والدراسات الاستقصائية.

١٤-١٥ ويجرى كل خمس سنوات أو عشر سنوات تِعداد لجميع الوحدات الإحصائية في مجتمع إحصائي مُعيَّن. ويجري كل سنة أو ربع سنة أخذ عيِّنة لتقدير بيانات السكان. وعملية جمع البيانات عن طريق التعدادات والدراسات الاستقصائية مُبيَّنة في الشكل ١٤-١ وأهم الاشتراطات اللازمة لضمان موثوقية عيِّنة لدراسة استقصائية هو أن يكون سجل الوحدات الإحصائية (الذي يسمَّى في بعض الأحيان الإطار) سجلاً حديثاً.

التعداد

التعريف

١٤-١٦ التعداد هو عملية عدّ كاملة لمجتمع إحصائي كامل من الوحدات الإحصائية في مجال يكون مَوضعاً للاهتمام. وعلى سبيل المثال فإن التعداد السكاني يدرس كل أسرة معيشية في بلدٍ ما لتحديد عدد السكان الدائمين والخصائص الأخرى، وقد يدرس تعداد للصناعات التحويلية جميع المنشآت التي تعمل في أنشطة التصنيع. وتعداد السكان (والأسر المعيشية) يُجرى عادةً كل عشر سنوات. وتعدادات الزراعة ومصائد الأسماك والحِراجَة والتشييد والصناعة التحويلية والتجارة والخدمات الأخرى تُجرى عادةً كل خمس سنوات. وبالمثل، تُجرى دراسة استقصائية عن الدخل والإنفاق للمستهلكين كل خمس سنوات.

١٤-١٧ والبيانات المستمدَّة من التعدادات تُستخدَم كبيانات سنة الأساس أو كبيانات مرجعية.

الاحتياجات

١٤-١٨ هناك حاجة إلى سجل كامل وحديث لجميع الوحدات الإحصائية في المجال قيد البحث.

المزايا

١٤-١٩ يوفر التعداد أكثر الإحصاءات موثوقية إذا أُجري بأسلوب مِهني وبنزاهة.

العيوب

١٤-٢٠ يُعتبر أن عملية العدّ وتجهيز البيانات عن طريق إجراء تعداد هي عملية باهظة التكلفة. ومستوى الانضباط في مواعيد تجهيز البيانات ليس مرتفعاً؛ فالبيانات لا تكون متاحة للاستخدام إلا بعد جمعها بشهور عديدة، وحتى بسنوات. والتعداد يُجرى عادةً كل خمس سنوات أو عشر سنوات.

الشكل ١٤-١ عملية جمع البيانات بإجراء تعدادات ودراسات استقصائية

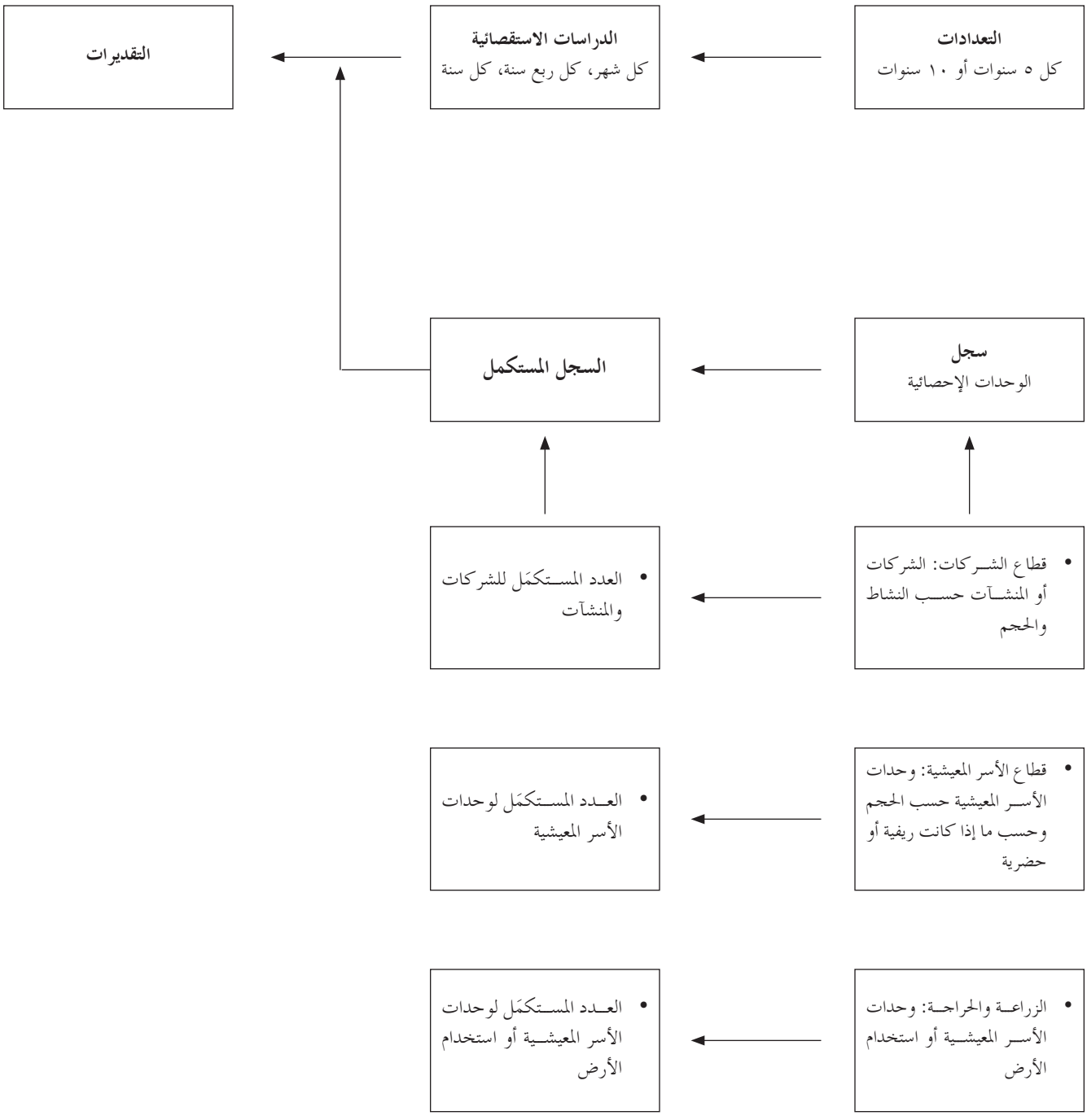

الدراسات الاستقصائية

التعريف

١٤-٢١ تَستَنِد الدراسات الاستقصائية إلى عيِّنة عشوائية منتقاة علمياً من مجتمع إحصائي. ويتم الحصول على بيانات المجتمع الإحصائي بتضخيم بيانات العيِّنة عن طريق استقراء حجم العيِّنة كي يمثل حجم المجتمع الإحصائي.

المزايا

١٤-٢٢ تُوفِّر الدراسات الاستقصائية مزيداً من الإحصاءات الحديثة، التي تتصف بالموثوقية، إذا صُمِّمت علمياً ونُفِّذت مهنياً، كما أن تكلفتها أقل من تكلفة التعداد. ومن الممكن أيضاً الحصول على عينات من الأخطاء. والدراسات الاستقصائية تُجرى عادةً أسبوعياً أو شهرياً أو ربع سنوياً أو سنوياً.

العيوب

١٤-٢٣ يتطلَّب حُسن التوقيت تجهيز البيانات على وجه السرعة، ولذلك فإن المعلومات التي تُجمع تكون أقل.

هاء - طرائق التقدير في نظام الحسابات القومية

١٤-٢٤ توجد ثلاث طرائق للتقدير في الحسابات القومية بالنسبة للبيانات غير المتوفرة في السجلات الإدارية أو التعدادات أو الدراسات الاستقصائية:

(أ) طريقة بند الموازنة؛

(ب) طريقة تدفق السلع؛

(ج) طريقة النسبة المرجعية.

البنود الموازِنة

١٤-٢٥ بيانات الحسابات القومية المتعلقة بالعديد من التجميعات الهامة، باعتبار أنها تمثل نظاماً للكيانات، يتم الحصول عليها كبنود موازِنة. وعلى سبيل المثال فإن القيمة المضافة تُعرَّف كبند موازِنة، أي المخرَجات ناقصاً الاستهلاك الوسيط.

١٤-٢٦ وموثوقية البنود الموازنة تعتمد على موثوقية المعلومات الأساسية التي تتألف، في الحالة المشار إليها أعلاه، من المخرَجات والاستهلاك الوسيط.

طريقة تدفق السلع

١٤-٢٧ تستنِد طريقة تدفق السلع إلى الاستفادة من التساوي بين العرض والاستخدام لسلعة معيَّنة في الاقتصاد، أي أن المخرَجات + الواردات = الاستهلاك النهائي + إجمالي تكوين رأس المال الثابت + التغير في المخزونات + الصادرات.

١٤-٢٨ وطريقة تدفق السلع هي طريقة مستخدَمة على نِطاقٍ واسع للحصول على إجمال تكوين رأس المال. وعلى سبيل المثال، فإن الآلات، وهي سلع رأسمالية، إنما تُعرَض من جانب الإنتاج المحلي (المخرَجات يتم الحصول عليها من خلال الدراسات الاستقصائية) و الاستيراد (يتم الحصول عليه من السِجلات الإدارية). والاستهلاك النهائي لتلك السلع هو، بحكم تعريفه، صفر. ومن بيانات التغير في المخزونات (يتم الحصول عليها من خلال الدراسات الاستقصائية) والصادرات (من السِجلات الإدارية) يمكن الحصول على السلع المستخدَمة كإجمالي لتكوين رأس المال الثابت.

١٤-٢٩ وإذا كانت هناك تقديرات مستقلة لجميع المكونات فإن طريقة تَدَفُق السلع تُستَخدَم أيضاً لموازنة العرض والاستخدام للسلع في أي اقتصاد.

طريقة النسبة المرجعية

١٤-٣٠ تُستَخدم النِسَب الثابتة لآخر سنة مرجِعية، مثلاً نِسَب القيمة المضافة/المخرَجات، بانتظام لاستقراء القيمة المضافة للفترة الجارية بافتراض توفر بيانات المخرَجات (يتم الحصول عليها بإجراء دراسة استقصائية). والحسابات القومية الربع سنوية تعتمد بدرجةٍ أكبر على طريقة النِسبة المرجعية. وعلى سبيل المثال فإن كمية الكهرباء المُستَخدَمة قد تُستَخدم لاستقراء المخرَجات والقيمة المضافة لنشاط الكهرباء، أو أن تجارة التجزئة قد تُستَخدم لاستقراء الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية حسب المنتَج.

١٤-٣١ وميزة هذا الأسلوب هي أن استخدام النِسَب يَتطلَّب إجراء دراسة استقصائية للمخرَجات وحدها، وهو أمر أكثر سهولة مقارنةً بالاستهلاك الوسيط.

١٤-٣٢ وعيب هذه الطريقة هو أنها تعطي انطباعاً بأن نِسَب القيمة المضافة/المخرَجات ليست متقلبة، إذ أنه من المفترض أن التغير التِقني يكون بطيئاً في حين أنه بالطبع تكون تلك النِسَب غير ثابتة بالتأكيد.

١٤-٣٣ والقيمة المضافة للشركات، التي قد يتم الحصول عليها مباشرةً، يمكن استخدامها كعناصر ضبط إجمالية. غير أنه من المتعذَّر الحصول على القيمة المضافة لقطاع الأسر المعيشية مباشرةً لأن الأسر المعيشية لا تمسك حسابات تجارية، ولا لقطاع المنشآت الذي تتوفر بالنسبة له معلومات عن تكلفة الإنتاج وحدها.

١٤-٣٤ وهناك طريقة بسيطة لتقدير القيمة المضافة للصناعات التي تُنتِج سلعاً تتصف بتعرض أسعارها لتذَبذُبات شديدة، وهي كما يلي:

(أ) كَمِّش المخرَجات بالرقم القياسي للسعر الخاص بها ثم استخدم النِسبة المرجعية لحساب القيمة المضافة بالسعر الثابت؛

(ب) قَدِّر الاستهلاك الوسيط بالسعر الثابت وضخِّم هذا الاستهلاك إلى السعر الجاري باستخدام رقم قياسي مركَّب للسعر للاستهلاك الوسيط؛

(ج) قدِّر القيمة المضافة بالسعر الجاري بحساب الفَرق بين المخرَجات والاستهلاك الوسيط بالسعر الجاري.

تقييم طرائق التقدير

١٤-٣٥ يعتمد نَهج الإنتاج على أنواع مصادِر البيانات الثلاثة جميعها. والتقديرات التي تستند إلى دراسات استقصائية مع نِسَب مرجعية مستكملة هي تقديرات أكثر موثوقية مقارنةً بالتقديرات التي تستند إلى نِسَب مرجِعية لسنة بعيدة فقط.

١٤-٣٦ ونَهج الدخل يعتمد على دراسات استقصائية أو سجلات إدارية، ولكن يمكن تطبيقه على الشركات فقط. وتكرر استخدام هذا النَهج أقل من تكرر استِخدَام نَهج الإنتاج ونَهج الإنفاق النهائي.

١٤-٣٧ ونَهج الإنفاق النهائي يعتمد أساساً على الدراسات الاستقصائية والسجلات الإدارية:

(أ) يتم الحصول على البيانات المتعلقة بالاستهلاك النهائي وإجمالي تكوين رأس المال للحكومة من الدفاتر التي تمسكها الحكومة؛

(ب) يتم الحصول على البيانات المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع من الجمارك، وعلى البيانات المتعلقة بالصادرات والواردات من الخدمات من الإحصاءات المصرفية والدراسات الاستقصائية؛

(ج) يتم الحصول على البيانات المتعلقة بإجمالي تكوين رأس المال للقطاعات غير الحكومية من الدراسات الاستقصائية المباشرة المتعلقة بتكوين رأس المال أو بتطبيق نَهج تدفق السلع على البيانات التي يتم الحصول عليها عن طريق الدراسات الاستقصائية والسجلات الإدارية؛

(د) يتم استقراء البيانات المتعلقة بالاستهلاك النهائي للأسر المعيشية من بيانات مرجعية وذلك باستخدام دراسات استقصائية عن تجارة التجزئة ودراسات استقصائية عن ميزانيات الأسر المعيشية. وبدون إجراء دراسات استقصائية عن تجارة التجزئة قد يَتعيَّن تقدير استهلاك الأسر المعيشية كبنود موازنة أو كقِيم مُتبَّقية، وهو نهج أقل موثوقية.

١٤-٣٨ وبالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة:

(أ) يوفر نَهج الإنفاق النهائي أسهل الطرق للحصول على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة؛

(ب) يَتعيَّن أن يكون نَهج الإنتاج معتمداً على طريقة التَكميش المزدوج (أي تَكميش المخرَجات والاستهلاك الوسيط معاً، ثم استخدام الفرق بينهما لاشتقاق القيمة المضافة بالأسعار الثابتة). وبالنظر إلى أن الاستهلاك الوسيط يتضمَّن سلعاً وخدمات مختلفة عديدة لصناعات مختلفة فإنه ليس من السهل أن تطبق هذه الطريقة على فترات ربع سنوية أو سنوية. وإذا كانت البيانات غير متوفرة يجب أن تُستَخدَم طريقة تعتمد على مؤشرٍ واحد. ومن الممكن أن يكون ذلك المؤشر هو الرقم القياسي لسعر المستهلِك؛

(ج) ومن المتعذِّر اشتقاق القيمة المضافة بالأسعار الثابتة من خلال اتباع نهج الدخل وذلك لأنه يتعذَّر تَكميش فائض التشغيل.

المرفـق

شرح جداول العرض والاستخدام في نظام الحسابات القومية وإطار المحاسبة المتكامل: مثال

الأهـداف

ألف١- هـذا المرفق يهـدف إلى تقديم مثال تفصيلي للإطار المحاسـبي المتكامل الكامـل لنظام الحسـابات القوميـة مع مِثال مُبسـط. والمثال يـردُ أيضاً في ملف ''إكسيل'' SNA.xls (Excel) في القرص الذي يُقَدَّم على صفحة ''الويب'' الخاصة بالشـعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحـدة *http://unstats.un.org/unsd/sna1993/handbooks.asp*.

ألف٢- والشـرح يفيد أيضـاً كتوجيهات لاسـتخدام صفحـات تجميع ملف ''إكسيل'' لنظام الحسابات القومية وهي الصفحات الموجودة على موقع ''الويب'' المذكـور أعـلاه في ملف ''إكسـيل'' SNA.zip. ومن المتوقع أن توفر كشـوفات التجميع للبلدان النامية أداة بسيطة وجاهزة للاستخدام لتجميع الحسابات القطاعية. والكشوفات المتعلقة بجداول العرض والاستخدام ليست معروضة وذلك لأنه يتعذَّر التنبؤ بالتقسيم القطاعي الصناعي الملائم لبلدٍ ما. غير أنه من الممكِن أن توسَّع بسهولة جداول العرض والاستخدام من جداول العرض والاستخدام المقدَّمة في المثال المبسط.

ألف٣- وفي المثـال الحالي جرى تجميع قطاع المؤسسـات غير الهادفة للربح التي تَخدِم الأسـر المعيشـية مـع القطاع الحكومـي العام وذلك لأغـراض العرض لأن القطاعين ينتجان أساسـاً سلعاً وخدمات غير سوقية، ولذلك فإن نظام الحسابات القومية يعاملهما بالمثل. وفي الواقع العملي يكون قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تَخدِم الأسر المعيشية مُبيَّناً كقطاع منفصل أو مجمَّعاً مع قطاع الأسر المعيشية.

جدول العرض

		مخرجات الصناعات بالأسعار الأساسية					الواردات سيف (المجموع فوب)	مجموع الاقتصاد	تعديل سيف/فوب	مجموع العرض للمنتجات	الهامش التجاري وهامش النقل	الضرائب ناقصاً الدعم على المنتجات	مجموع العرض للمنتجات بأسعار المشترين
		الأنشطة غير المالية		الأنشطة المالية		أنشطة أخرى غير سوقية	بالأسعار الأساسية						
		المؤسسات غير المساهمة	المؤسسات المساهمة	المؤسسات غير المساهمة	المؤسسات المساهمة	الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية							
		(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)=(١)+..+(٥)	(٧)	(٨)	(٩)=(١)+..+(٧)	(١٠)	(١١)	(١٢)=(٩)+..+(١١)
١	السلع والخدمات غير المالية باستثناء الهوامش[أ]	٤٤	٢٣٩				٢٨٣	٢٢		٣٠٥	٦٠	١٥	٣٨٠
٢	خدمات التجارة والنقل	١٠	٥٣				٦٣	٣	١-	٦٥	٦٠-	٣	٨
٣	الخدمات المالية			٢	١٨		٢٠	٢	١-	٢١		٢	٢٣
٤	خدمات غير سوقية أخرى					١٠	١٠	صفر		١٠			١٠
٥	تعديل سيف/فوب							٢-	٢	صفر			صفر
٦	المشتريات المباشرة في الخارج من جانب المقيمين							٣		٣			٣
٧	مجموع العرض بالأسعار الأساسية	٥٤	٢٩٢	٢	١٨	١٠	٣٧٦	٢٨	صفر	٤٠٤	صفر	٢٠	٤٢٤

[أ] تشير الهوامش إلى الهامش التجاري وهامش النقل.

جدول الاستخدام

		الاستهلاك الوسيط للصناعات				الصادرات فوب	مجموع الاقتصاد	الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية		الأنفاق النهائي للأسر المعيشية	إجمالي تكوين رأس المال	مجموع الاستخدام للمنتجات بأسعار المشترين
		الأنشطة غير المالية		الأنشطة المالية	أنشطة أخرى غير سوقية			الاستهلاك النهائي الفردي	الاستهلاك النهائي الجماعي			
		المؤسسات غير المساهمة	المؤسسات المساهمة	المؤسسات غير المساهمة	المؤسسات المساهمة							
		(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٧)	(٦)=(١)+..+(٥)	(٩)	(١٠)	(٨)	(١١)	(١٢)
١	السلع والخدمات غير المالية باستثناء الهوامش[أ]	٢٢	١٢٩	صفر	٥	٣٧	١٥٨	٣		١٤٢	٤٠	٣٨٠
٢	خدمات التجارة والنقل		٤			٢	٤			٢		٨
٣	الخدمات المالية	٢	١٢	صفر	١	١	١٧			٥		٢٣
٤	خدمات غير سوقية أخرى		١				١	٥	٣	١		١٠
٥	المشتريات المباشرة في الخارج من جانب المقيمين									٣		٣
٦	المشتريات المباشرة في الداخل من جانب غير المقيمين					١				١-		صفر
٧	مجموع الاستخدامات بأسعار المشترين	٢٤	١٤٦	صفر	٦	٤١	١٨٠	٨	٣	١٥٢	٤٠	٤٢٤
٨	مجموع إجمالي القيمة المضافة/الناتج المحلي الإجمالي						٢١٦					
٩	خدمات غير سوقية أخرى	٣٠	١٤٦	٢	١٢		١٩٦					
١٠	الضرائب ناقصاً الدعم على المنتجات						٢٠					
١١	مخرجات الصناعة بالأسعار الأساسية/ المجموع	٥٤	٢٩٢	٢	١٨		٣٧٦					

[أ] تشير الهوامش إلى الهامش التجاري وهامش النقل.

الإطار المتكامل للمحاسبة القومية

		قطاع الشركات غير المالي (١)		قطاع الشركات المالي (٢)		الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (٣)		قطاع الأسر المعيشية (٤)		مجموع الاقتصاد (٥)		قطاع بقية العالم (٦)		مراجعة المجاميع (٧)	
		الاستخدام	الموارد	الاستخدام	الموارد	الاستخدام	الموارد	الاستخدام	الموارد	الاستخدام	الموارد	الاستخدام	الموارد	الاستخدام	الموارد
	حسابات الإنتاج														
١	الواردات (فوب)											٢٨			
٢	الصادرات (فوب)												٤١		
٣	الرصيد الخارجي للسلع والخدمات												١٣-		
٤	المخرجات بالأسعار الأساسية		٢٩٢		١٨		١٠		٥٦	٣٧٦					
٥	الاستهلاك الوسيط	١٤٦		٦		٤		٢٤		١٨٠					
٦	إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الأساسية	١٤٦		١٢		٦		٣٢		١٩٦					
٧	الضرائب ناقصاً الدعم على المنتَجات									٢٠				٢٠	
٨	الناتج المحلي الإجمالي									٢١٦					
	وضع حسابات الدخل														
٩	إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الأساسية		١٤٦		١٢		٦		٣٢		١٩٦				
١٠	تعويضات المستخدَمين	١٢٠		٧		٦		صفر		١٣٣				١٣٣	
١١	الأجور والمرتبات	١١٠		٦		٥		صفر		١٢١				١٢١	
١٢	المساهمات الاجتماعية لأرباب العمل	١٠		١		١		صفر		١٢				١٢	
١٣	الضرائب الأخرى على الإنتاج	٢	صفر			صفر		١		٣				٣	
١٤	الضرائب ناقصاً الدعم على المنتجات														
١٥	إجمالي فائض التشغيل	٢٤		٥		صفر				٢٩					
١٦	إجمالي الدخل المختلط							٣١		٣١					
	توزيع الدخل الأوّلي														
١٧	الرصيد الخارجي للسلع والخدمات												١٣-		
١٨	إجمالي فائض التشغيل		٢٤		٥		صفر			٢٩					
١٩	إجمالي الدخل المختلط								٣١		٣١				
٢٠	تعويضات المستَخدَمين								١٣١		١٣١	٥	٣	١٣٦	١٣٦
٢١	الأجور والمرتبات								١١٩		١١٩	٥	٣	١٢٤	١٢٤
٢٢	المساهمات الاجتماعية لأرباب العمل								١٢		١٢			١٢	١٢
٢٣	الضرائب الأخرى على الإنتاج						٣				٣			٣	٣
٢٤	الضرائب ناقصاً الدعم على المنتَجات						٢٠				٢٠			٢٠	٢٠
٢٥	دخل الممتلكات	١٤	١١	١٠	٨	٤	٤	٢	١٠	٣٠	٣٣	صفر	٣	٣٣	٣٣
٢٦	رصيد الدخل الأوّلي/إجمال الدخل القومي	٢١		٣		٢٣		١٧٠		٢١٧					

الإطار المتكامل للمحاسبة القومية (تابع)

		قطاع الشركات غير المالي (١)		قطاع الشركات المالي (٢)		الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (٣)		قطاع الأسر المعيشية (٤)		مجموع الاقتصاد (٥)		قطاع بقية العالم (٦)		مراجعة المجاميع (٧)	
		الاستخدام	الموارد	الاستخدام	الموارد	الاستخدام	الموارد	الاستخدام	الموارد	الاستخدام	الموارد	الاستخدام	الموارد	الاستخدام	الموارد
	التوزيع الثانوي للدخل														
٢٧	رصيد الدخل الأوّلي/إجمال الدخل القومي		٢١		٣		٢٣		١٧٠		٢١٧				
٢٨	الضرائب الجارية على الدخل	٨		١			٥٩	٥٠		٥٩	٥٩			٥٩	٥٩
٢٩	المساهمات الاجتماعية				٣٠		١٠	٤٠		٤٠	٤٠			٤٠	٤٠
٣٠	المنافع الاجتماعية غير العينيّة	١		٤٠		٦٠			١٠١	١٠١	١٠١			١٠١	١٠١
٣١	التحويلات الجارية الأخرى			٩	٢٠	٣		٢٠	٢١	٣٢	٤١	١٠	١	٤٢	٤٢
٣٢	إجمالي الدخل المُتاح	١٢		٣		٢٩		١٨٢		٢٢٦					
	إعادة توزيع الدخل العيني														
٣٣	إجمالي الدخل المتاح		١٢		٣		٢٩		١٨٢		٢٢٦				
٣٤	التحويلات الاجتماعية العينيّة					٨		٨		٨	٨			٨	٨
٣٥	المنافع الاجتماعية العينيّة					٣		٣		٣	٣			٣	٣
٣٦	تحويلات السلع والخدمات الفردية					٥		٥		٥	٥			٥	٥
٣٧	إجمال الدخل المتاح المعدَّل	١٢		٣		٢١		١٩٠		٢٢٦					
	استخدامات الدخل المتاح														
٣٨	إجمالي الدخل المتاح		١٢		٣	١١	٢٩		١٨٢		٢٢٦				
٣٩	الإنفاق على الاستهلاك النهائي							١٥٢		١٦٣					
٤٠	التعديل المتعلق بتغير صافي قيمة حقوق الملكية			١٠					١٠	١٠	١٠				
٤١	للأسر المعيشية في صناديق المعاشات التقاعديّة														
٤٢	إجمالي الادخار	١٢		٧-		١٨		٤٠		٦٣					
٤٣	الرصيد الخارجي الجاري												٢٣-		
٤٤	الاستهلاك النهائي الفعلي (المعدَّل)	صفر		صفر		٣		١٦٠		١٦٣					
	حسابات رأس المال														
٤٥	إجمالي الادخار		١٢		٧-		١٨		٤٠		٦٣				
٤٦	الرصيد الخارجي الجاري												٢٣-		
٤٧	إجمالي تكوين رأس المال	٢٥		٢		٥		٨		٤٠					
٤٨	استهلاك رأس المال الثابت	٧		١		٢		٢		١٢					
٤٩	صافي تكوين رأس المال	١٨		١		٣		٦		٢٨					
٥٠	الحيازة ناقصاً التصرفات للأصول غير المنتَجة	٢		صفر		صفر		٢-		صفر					
٥١	تحويلات رأس المال المستحقة القبض						٢				٢				٢
٥٢	تحويلات رأس المال المستحقة الدفع									١-			١-		٢-
٥٣	صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (-)	١٦-		٩-		١٥		٣٤		٢٤		٢٤-			

الإطار المتكامل للمحاسبة القومية (تابع)

		قطاع الشركات غير المالي (١)		قطاع الشركات المالي (٢)		الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (٣)		قطاع الأسر المعيشية (٤)		مجموع الاقتصاد (٥)		قطاع بقية العالم (٦)		مراجعة المجاميع (٧)	
		الاستخدام	الموارد	الاستخدام	الموارد	الاستخدام	الموارد	الاستخدام	الموارد	الاستخدام	الموارد	الاستخدام	الموارد	الاستخدام	الموارد
	الحسابات المالية														
٥٤	صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (−)		−١٦		−٩		١٥		٣٤		٢٤		−٢٤		صفر
٥٥	صافي الحيازة للأصول المالية	١٠		٢٩		٢٧		٤٤		١١٠		−٤		١٠٦	
٥٦	صافي الخصوم المالية المُتكبَّدة		٢٦		٣٨		١٢		١٠		٦٨		٢٠		١٠٦
٥٧	العُملة والإيداعات وما إلى ذلك	٢		٢	١١	١		٩		١٤	١١	−١	٢	١٣	١٣
٥٨	السندات خلاف الأسهم	٢	٩	٧	٩	١٠	٥	١٣		٣٢	٢٣	−٢	٧	٣٠	٣٠
٥٩	القروض		١١	١٨		١٢	٧	١	٥	٣١	٢٣	صفر	٨	٣١	٣١
٦٠	الأسهم وحقوق المِلكية الأخرى	١	٤	٢		٤		٣		١٠	٤	−٣	٣	٧	٧
٦١	الاحتياطيات التقنية للتأمين	صفر	صفر	صفر	١٨	صفر	صفر	١٨	صفر	١٨	١٨	صفر	صفر	١٨	١٨
٦٢	صافي حقوق المِلكية في التأمين على الحياة للأسر المعيشية				٦			٦		٦	٦			٦	٦
٦٣	صافي حقوق المِلكية في صناديق المعاشات التقاعدية للأسر المعيشية				١٠			١٠		١٠	١٠			١٠	١٠
٦٤	الأقساط المدفوعة مقدماً				١			١		١	١			١	١
٦٥	الاحتياطيات مقابل المطالبات المعلَّقة				١			١		١	١			١	١
٦٦	الحسابات الأخرى المستحقة القبض/المستحقة الدفع	٥	٢						٥	٥	٧	٢	صفر	٧	٧
	الميزانيات العمومية														
	الميزانيات العمومية الافتتاحية														
٦٧	الأصول غير المالية	٧٢٠		٥٠		١٦٥		١٩٦		١١٣١		صفر			
٦٨	الأصول المنتَجة	٤٢٠		٣٠		٦٥		٩٦		٦١١					
٦٩	الأصول غير المنتَجة	٣٠٠		٢٠		١٠٠		١٠٠		٥٢٠					
٧٠	الأصول/الخصوم المالية	٨٥	١٨٠	٣٣٠	٣١٠	٣٧	٧٠	١٧٢	٤٠	٦٢٤	٦٠٠	٥٤	٢٥	٦٧٨	٦٢٥
٧١	صافي قيمة الأصول الافتتاحي		٦٢٥		٧٠		١٣٢		٣٢٨		١١٥٥		٢٩		١١٨٤
	التغير في الميزانيات العُموميّة من														
	حسابات رأس المال والحسابات المالية														
٧٢	الأصول غير المالية	٢٠				٣		٤		٢٨		صفر			
٧٣	الأصول المنتَجة	١٨				٣		٦		٢٨		صفر			
٧٤	الأصول غير المنتَجة	٢		صفر		صفر		−٢		صفر		صفر			
٧٥	الأصول/الخصوم المالية	١٠	٢٦	٢٩	٣٨	٢٧	١٢	٤٤	١٠	١١٠	٨٦	−٤	٢٠	١٠٦	١٠٦

الإطار المتكامل للمحاسبة القومية (تابع)

		قطاع الشركات غير المالي (١)		قطاع الشركات المالي (٢)		الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (٣)		قطاع الأسر المعيشية (٤)		مجموع الاقتصاد (٥)		قطاع بقية العالم (٦)		مراجعة المجاميع (٧)	
		الاستخدام	الموارد	الاستخدام	الموارد	الاستخدام	الموارد	الاستخدام	الموارد	الاستخدام	الموارد	الاستخدام	الموارد	الاستخدام	الموارد
	التغيرات الأخرى في الحجم وإعادة التقييم														
٧٦	الأصول غير المالية	٦٥		٣		١٢		٢٠		١٠٠					
٧٧	الأصول المنتَجة	٤٠		٢		٤		١٠		٥٦					
٧٨	الأصول غير المنتَجة	٢٥		١		٨		١٠		٤٤					
٧٩	الأصول/الخصوم المالية	٢	٤	١٠	١٠	صفر	٤	١٥	صفر	٢٧	١٨	صفر	٤	٣١	١٨
	التغير في صافي قيمة الأصول		٦٧		٥-		٢٦		٧٣				-٢٠		١٤١
٨٠	إجمالي الادخار		١٢		٧-		١٨		٤٠	٣١	١٦١		-٢٣		
٨١	استهلاك رأس المال الثابت		٧-		١-		٢-		٢-	١٠	١٢-		صفر		
٨٢	التحويلات الرأسمالية		١-		صفر		٢		صفر	١٨	١		١-		
٨٣	تغيرات أخرى في الحجم وإعادة التقييم		٦٣		٣		٨		٣٥	٦	١٠٩		٤		١١٣
	الميزانيات العمومية الختامية														
٨٤	الأصول غير المالية	٨٠٥		٥٤		١٨٠		٢٢٠		١٢٥٩		صفر			
٨٥	الأصول المنتَجة	٤٧٨		٣٣		٧٢		١١٢		٦٩٥		صفر			
٨٦	الأصول غير المنتَجة	٣٢٧		٢١		١٠٨		١٠٨		٥٦٤		صفر			
٨٧	الأصول/الخصوم المالية	٩٧	٢١٠	٣٦٩	٣٥٨	٦٤	٨٦	٢٣١	٥٠	٧٦١	٧٠٤	٥٤	٤٥	٨١٥	٧٤٩
٨٨	**صافي قيمة الأصول الختامي**		**٦٩٢**		**٦٥**		**١٥٨**		**٤٠١**		**١٣١٦**		**٩**		**١٣٢٥**

ألف – شرح جداول العرض والاستخدام في نظام الحسابات القومية وإطار المحاسبة المتكامل: مثال مُبسط

ألف٤- المثال الوارد في جدول المرفق أعلاه يعرض رقمياً نظام الحسابات القومية الكامل بطريقة مبسَّطة ولكنه يظل محتفظاً بالخصائص الأساسية للنظام. والمثال موجود أيضاً في كشوفات ''إكسيل'' (Excel) بحيث يمكن للقارئ أن يَدرُس العلاقات التي تربط جميع التعاملات الاقتصادية في الاقتصاد بعضها ببعض وبالتعاملات مع بقية العالم. وقد وُضع المثال على نمط نموذج الأمثلة الواردة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وبالإضافة إلى قراءة نص التفسيرات يمكن للقارئ أن يَستكشِف أيضاً جميع العلاقات الموجودة في المعادلات الواردة في كشوفات ''إكسيل'' الموجودة على صفحة الويب الخاصة بالشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة. وتلك الكشوفات مماثلة للكشوفات التي وضعتها الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة للتجميع الفعلي للحسابات القومية. ومن الممكن أن يُستَخدَم المثال كأداة للتمرين قبل استخدام برنامج الحاسوب الذي وضعته الشعبة لإجراء عملية التجميع الفعلية.

ألف٥- والغرض من الشروحات الواردة هنا هو توجيه القارئ خلال المثال فقط. ولفهم مبادئ المحاسبة القومية، وتجميع جداول العرض والاستخدام وجداول المُدخلات والمخرَجات، واستخدام الحسابات التجارية لتجميع الحسابات القطاعية المؤسسية، ينبغي أن يرجع القراء إلى نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، وكتيب عن جمع وتحليل جدول المدخلات والمخرَجات، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E. 99.XVII.9) وكتيب عن الصلات بين حسابات الأعمال التجارية والحسابات القومية (منشورات المم المتحدة، رقم المبيع: E.00.XVII.13).

١ – جداول العرض والاستخدام

ألف٦- جدول العرض وجدول الاستخدام مُبيَّنان معاً بطريقة تجميعية للغاية. وفي أعمدة النشاط جرى تجميع جميع الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها كل قطاع مؤسسي في عمودٍ واحد. وفي عملية التجميع الفعلي قد يكون كل عمود متضمناً لأعمدة عديدة يُعرَّف كلٍ منها برمز للتصنيف الصناعي الذي ينبغي أن يكون مستنداً إلى التصنيف الصناعي الدولي الموحَّد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٣ [أ]. والسبب في ذلك هو أن تُبيَّن على الفور القيمة المضافة التي يولِّدها كل قطاع مؤسسي في الاقتصاد ثُم ربط تلك القيمة بإطار المحاسبة المتكامل لأغراض تعليمية. والصفوف هي أيضاً مُجَمَّعة بدرجةٍ كبيرة، وقد تكون أكثر عدداً بدرجةٍ كبيرة ومُعرَّفة برموز لتصنيف السلع، وهي رموز ينبغي أن تكون مُستنِدة إلى التصنيف المركزي للمُنتَجات [ب].

ألف٧- وفي جداول العرض والاستخدام يجب أن يكون مجموع العرض لكل منتَج مساوياً لمجموع استخدامه. ومن السهل التأكُد، في العمود ١٢، من أن ناتج جمع الصفوف من ١ إلى ٤ في جدول العرض يساوي ناتج جمع الصفوف المناظرة في جدول الاستخدام. وعلى هذا:

مجموع العرض = الإنتاج المحلي + الواردات

مجموع الاستخدام = الاستهلاك الوسيط حسب الصناعات + الصادرات + الاستهلاك النهائي + إجمالي تكوين رأس المال

ألف٨- ومخرَجات الصناعات في جدول العرض هي بالأسعار الأساسية، غير أن الاستخدامات في جدول الاستخدام هي بأسعار المُشترَين. ونتيجةً لهذا فإنه في جدول العرض أمكن الحصول على العرض من المنتَج بأسعار المشترين (العمود ١٢) بإضافة الهامش التجاري وهامش النقل (العمود ١٠) والضرائب ناقصاً الدعم على المنتَجات (العمود ١١) إلى العرض من المنتَج بالأسعار الأساسية (العمود ٩).

ألف٩- وعناصر الواردات في جدول العرض (العمود ٧) يجب قياسها بما يشمل التكلفة والتأمين والنقل (''سيف'') كي تكون معادِلة للأسعار الأساسية، غير أنه يجب أن تقيَّم القيمة الإجمالية للواردات على أساس التسليم على سطح السفينة (''فوب'') من أجل الوصول إلى الميزان التجاري الصحيح (الواردات ناقصاً الصادرات). وعلى هذا فإنه من الضروري تعديل عمود وصَفّ ''سيف''/ ''فوب''. ولتفادي العدّ المزدوج، يَطرح صَفّ وعمود التعديل (الصف ٥ والعمود ٨) خدمات التأمين والنقل على السلع المستورَدة لأنها مشمولة في قيمتَي السلع المستوردة والعرض من الخدمات.

ألف١٠- وكما هو الحال بالنسبة للمخرَجات الأخرى فإن مخرَجات خدمات النقل مبيَّنة في الصف ٢ والعمود ٦ من جدول العرض. غير أن الصف ٢ من جدول الاستخدام لا يبيِّن سوى خدمات التجارة والنقل بأسعار المشترين، وهي خدمات يشتريها المستخدِمون مباشرةً لأن الهامش التجاري وهامش النقل بالنسبة للسلع المستهلَكة مشمولان بالفعل كجزء من أسعار المشترين للسلع المستَخدمة. وعلى هذا فإنه لموازنة مجاميع الصف ٢ في جدوَلي العرض والاستخدام أُدرِجت القيمة الإجمالية للهامش التجاري وهامش النقل في الصف ٢ والعمود ١٠ من جدول العرض كقيمة سالبة.

ألف١١- وقراءة ما يرد في العمود ١ والصف ١ من جدوَلي العرض والاستخدام يساعد في شرح كيفية عرض البيانات. ومجموع العرض بأسعار المشتَرين للمُنتَج ١ [ج] في الصف ١ هو ٣٨٠؛ منها ٤٤ منتَجة بالنشاط ١ و٢٣٩ بالنشاط ٢ و ٢٢ مستورَدة، وبذلك يكون مجموع العرض بالأسعار الأساسية هو ٣٠٥. وبإضافة الهامش التجاري وهامش النقل (للتداول داخل الاقتصاد) (٦٠) والضرائب ناقصاً الدعم على المنتَجات (١٥) يَنتُج مجموع العرض للمنتَج الأول بأسعار المشتَرين (٣٨٠). والعمود ١ في جدول العرض يُبيِّن المخرَجات بالأسعار الأساسية التي يُنتِجها النشاط ١. وهذا النشاط يُنتِج منتجَين: مخرَجات المنتَج ١ (٤٤) ومخرَجات المنتَج ٢ (١٠). والعمود ١ في جدول الاستخدام يُبيِّن استخدامات السلع والخدمات في إنتاج تلك المخرَجات؛ والقيمة ٢٤ (= ٢٢ + ٢ كما هو مبيَّن في الصف ٧) تسمَّى الاستهلاك الوسيط. ويُحسَب إجمالي القيمة المضافة (٣٠) على أساس أنه

[أ] التصنيف الصناعي الدولي الموحَّد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.90.XVII.11).

[ب] التصنيف المركزي للمُنتجات، الصيغة ١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.98.XVII.5).

[ج] المخرَجات في جدوَلي العرض والاستخدام في هذا المثال مبيَّنة من حيث أنواع المؤسسات وذلك من أجل ربطِها بأنواع القِطاعات المؤسسية. غير أن هذه المخرَجات ستُبيَّن، عادةً، من حيث الصناعات المصنَّفة في التصنيف الصناعي الدولي الموحَّد لجميع الأنشطة الاقتصادية. والوصف الوارد في المثال الحالي يتعامل مع تلك المنتَجات كما لو كانت منتَجات لصناعة.

يساوي الفرق بين مخرَجات الصناعة للصناعة ١ (٥٤) واستهلاكها الوسيط (٢٤). ويمكن تحليل القيمة المضافة إلى تعويضات المستخدَمين، وضرائب أخرى على الإنتاج، واستهلاك رأس المال الثابت، وفائض التشغيل. ويُحسَب إجمالي فائض التشغيل، إضافة إلى الدخل المختلط، كقيمة مُتَبَقية. وفي حالة المؤسسات غير المساهمة، التي تجمع بين إنفاقات المؤسسة والإنفاق على الاستهلاك النهائي لمالكيها بحيث لا تُدفع تعويضات المستخَدمين صراحةً إلى المالك/العامل، يُطلَق على القيمة المُتبقِّية اسم "الدخل المختلَط".

ألف١٢- والناتج المحلي الإجمالي يساوي إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الأساسية مضافاً إليه الضرائب ناقصاً الدَّعم على الإنتاج. الناتج المحلي الإجمالي = ١٩٦ + ٢٠ = (٣٠ + ١٤٦ + ٢ + ١٢ + ٦) + ٢٠ = ٢١٦ (انظر جدول الاستخدام، العمود ٦، الصفوف ٨ إلى ١٠). والضرائب ناقصاً الدعم على المنتجات يتم الحصول عليها كناتج جمع العمود ١١ في جدول العرض، كما أنها مبيَّنة أيضاً في جدول الاستخدام في العمود ٦، الصف ١٠. والضرائب والدعم ليست مُبيَّنة في مكان آخر في الصف ١٠ لأن المنتِجين لا يدفعونها إلا كجزء من استهلاكهم الوسيط.

ألف١٣- ويجب أيضاً أن يكون الناتج المحلي الإجمالي مساوياً لمجموع الصادرات، والإنفاق النهائي للأسر المعيشية، والإنفاقات النهائية للحكومة والمؤسسات غير الهادِفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، وإجمالي تكوين رأس المال ناقصاً الواردات. الناتج المحلي الإجمالي = ٤١ + ١٥٢ + ٨ + ٣ + ٤٠ - ٢٨ = ٢١٦.

ألف١٤- وقِيم المخرَجات والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة من جانب القطاعات المؤسسية المُبيَّنة في جدولَي العرض والاستخدام للإطار المتكامل مشتقَّة من جدول التصنيف التقاطعي للمخرَجات والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي والقطاع المؤسسي. ويرد فيما يلي جدول مبسَّط (التصنيف التقاطعي يتطلب أن يعرَّف كل نشاط اقتصادي مع القطاع المؤسسي الذي يعمل في إطاره):

التصنيف التقاطعي للمخرَجات والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي والقطاعات المؤسسية

	الزراعة والحِراجة ومصائد الأسماك والتعدين	الصناعة التحويلية والمرافق والتشييد	التجارة والنقل والاتصالات	الوساطة المالية	الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والخدمات الأخرى غير السوقية	مجموع الاقتصاد
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦) = (١) + .. + (٥)
المخرجات بالأسعار الأساسية	**٣٣**	**١٧٩**	**٦٤**	**٢٠**	**٨٠**	**٣٧٦**
قطاع الشركات غير المالية	٢٠	١٥٣	٤٩		٧٠	٢٩٢
قطاع الشركات المالية				١٨		١٨
قطاع الأُسر المعيشية/المؤسسات غير الهادفة للربح التي تَخدِم الأُسر المعيشية	١٣	٢٦	١٥	٢		٥٦
قطاع الحكومة العامة					١٠	١٠
الاستهلاك الوسيط بأسعار المشترين	**٨**	**١١٠**	**٣١**	**٦**	**٢٥**	**١٨٠**
قطاع الشركات غير المالية	٦	٩٣	٢٦		٢١	١٤٦
قطاع الشركات المالية				٦		٦
قطاع الأُسر المعيشية/المؤسسات غير الهادفة للربح التي تَخدِم الأُسر المعيشية	٢	١٧	٥			٢٤
قطاع الحكومة العامة						
إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الأساسية	**٢٥**	**٦٩**	**٣٣**	**١٤**	**٥٥**	**١٩٦**
قطاع الشركات غير المالية	١٤	٦٠	٢٣		٤٩	١٤٦
قطاع الشركات المالية	صفر			١٢		١٢
قطاع الأُسر المعيشية/المؤسسات غير الهادفة للربح التي تَخدِم الأُسر المعيشية	١١	٩	١٠	٢		٣٢
قطاع الحكومة العامة						
صافي قيمة الأصول الختامي					**٦**	**٦**

قواعد التنظيم

ألف١٥– إطار الحسابات القومية المتكامل هو تسلسل حسابات متماثلة الجانبين (على شكل الحرف T) خلافاً لجداول العرض والاستخدام، التي تأخذ شكل مصفوفة. وفي هذا النظام للحسابات المتماثلة الجانبين تُبيَّن الاستخدامات (أو الأصول) إلى اليمين وتُبيَّن الموارد (أو الخصوم) إلى اليسار. والفرق بين ناتج جمع الموارد وناتج جمع الاستخدامات في كل حساب يسمَّى البند الموازِن. والبنود الموازِنة في كشف المثال مُبيَّنة بخط ثقيل على يمين الحسابات. وعلى سبيل المثال فإن مخرَجات القطاع غير المالي هي ٢٩٢ (٤، ١ الموارد – أي الصف ٤، العمود ١ الموارد)، واستهلاكه الوسيط هو ١٤٦ (٥، ١ الاستخدامات) وإجمالي القيمة المضافة له بالأسعار الأساسية هو البند الموازِن، ١٤٦ = ٢٩٢ – ١٤٦ (٦، ١ الاستخدامات).

ألف١٦– وبالانتقال من حساب إلى حساب آخر، مثلاً من حسابات الإنتاج إلى حسابات توليد الدخل، يُنقل البند الموازِن للحساب السابق المُبيَّن على اليمين (٦، ١ الاستخدامات) إلى اليسار كمورد للحساب التالي (٩، ١ الموارد).

ألف١٧– والتعامُلات في حسابات بقية العالم تُسَجَّل من منظور بقية العالم. وعلى هذا فإن انفاقات الاقتصاد تُسجَّل كقِيم مُستَحقة القبض لبقية العالم والعكس بالعكس. وعلى سبيل المثال فإن واردات البلد (الإنفاقات) تُسَجَّل كموارد (قِيم مستحقة القبض) لبقية العالم.

ألف١٨– وبالنسبة لمجموع الاقتصاد (الأعمدة ٥ الاستخدامات، ٥ الموارد) فإن مجموع الاستخدامات بالنسبة له هو ناتج جمع الاستخدامات لجميع القطاعات المؤسسية، كما أن مجموع الموارد بالنسبة له تُحسَب أيضاً بنفس الطريقة. وعلى سبيل المثال فإن ٣٧٦ (٤، ٥ الموارد) = ٢٩٢ (٤، ١ الموارد) + ١٨ (٤، ٢ الموارد) + ١٠ (٤، ٣ الموارد) + ٥٦ (٤، ٤ الموارد).

ألف١٩– ولمراجعة الأخطاء على امتداد الصفوف، كلما كان ذلك ملائماً، يجب أن يكون إجمالي الاستخدامات لمجموع الاقتصاد وبقية العالم مساوياً لإجمالي مواردهما (انظر العمود ٧). غير أن هناك استثناءً لتلك القاعدة وذلك عندما تُطبَّق على الأصول/الخصوم المالية في الميزانيات العمومية (الصفوف ٦٧ إلى ٨٨). وإذا نُظِر إلى الصف ٧٠، العمود ٧، فإن إجمالي الاستخدامات لا يساوي إجمالي الموارد وذلك لأن أحد البنود، وهو الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة في الأصول، لا يتعيَّن أن تكون له بالضرورة القطاعات المناظِرة التي تتحمل الخصوم.

حسابات الإنتاج

ألف٢٠– الواردات والصادرات مُبيَّنة في حسابات بقية العالم فقط. وواردات البلد مسجَّلة كموارد والصادرات مسجَّلة كاستخدامات.

ألف٢١– والواردات والصادرات والمخرَجات والاستهلاك الوسيط والضرائب ناقصاً الدعم على المنتَجات يتم الحصول عليها جميعها من جداول العرض والاستخدام.

ألف٢٢– والناتج المحلي الإجمالي (٢١٦) يتم الحصول عليه بإضافة إجمالي القيمة المضافة (٢٩٦) إلى الضرائب ناقصاً الدعم على المنتَجات (٢٠).

حسابات توليد الدخل

ألف٢٣– في هذه الحسابات يُحلَّل إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الأساسية إلى تعويضات المستخدَمين والضرائب الأخرى والدعم على المنتَجات. ويُحسَب إجمالي فائض التشغيل كقيم مُتبقِّية. ولا يُبيَّن هنا أي استهلاك لرأس المال الثابت، ولكنه إذا كان موجوداً يمكن طرحه من إجمال فائض التشغيل للحصول على (صافي) فائض التشغيل.

ألف٢٤– وإجمالي الدخل المختلَط، البند الموازِن في قطاع الأسر المعيشية، هو بند مماثل من الناحية المفاهيمية لإجمالي فائض التشغيل لأنه يُحسَب كقيمة متبقية. وهذا المفهوم يُستَخدم إذا تعذَّر التمييز بين تعويضات المستخدَمين وفائض التشغيل. والفصل بين إجمالي فائض التشغيل (١٥، ٥ الاستخدامات) وإجمالي الدخل المختلَط (١٦، ٥ الاستخدامات) في المثال هو في الأساس لغرض التمييز. ومن الممكن أيضاً أن تدفع الأسر المعيشية أو المؤسسات غير المساهمة تعويضات للمستخدَمين، وبذلك قد تكون لحسابات الإنتاج الفعلي قِيم موجبة لتعويضات المستخدَمين.

حسابات توزيع الدخل الأوَّلي

ألف٢٥– للتأكد من تساوي مجموع الاستخدامات والموارد في كل صف في هذه الحسابات يتعيَّن أن تُستَخدم المعلومات المستقاة من حسابات توليد الدخل. ومجموع الاستخدامات للاقتصاد لكل تعامل في صف في حسابات توليد الدخل يجب أن يضاف إلى استخدماته من جانب بقية العالم في حسابات توزيع الدخل الأوَّلي كي تكون تلك الحسابات مساوية لمجموع الموارد في حسابات توزيع الدخل الأوَّلي. وعلى سبيل المثال فإن مجموع الاستخدامات لتعويضات المستَخدَمين في (٢٠، ٧ الاستخدامات)، وهو ١٣٦، يساوي ١٣٣ (١٠، ٥ الاستخدامات) + ٣ (٢٠، ٦ الاستخدامات)، ويجب أن يكون مساوياً لمجموع الموارد المُبيَّنة في حسابات توزيع الدخل (٢٠، ٧ الموارد).

حسابات إعادة توزيع الدخل العيني

ألف٢٦– التحويلات الاجتماعية العينية التي يدفعها قطاع الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدِم الأسر المعيشية مبيَّنة أيضاً كاستهلاك نهائي فردي لذلك القطاع في جدول الاستخدام (العمود ٩). والمنافع الاجتماعية العينية (٣) هي السلع والخدمات التي يشتريها قطاع الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدِم الأسر المعيشية والتي تحوَّل بعد ذلك إلى قطاع الأسر المعيشية أو تشتريها الأسر المعيشية وتسدد قيمتها الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تَخدِم الأسر المعيشية (العمود ٩، الصف ١). وتحويلات السلع والخدمات الفردية (٥) هي جزء من المخرَجات غير السوقية للصناعة التي تُنتِج خدمات الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تَخدِم الأسر المعيشية والتي تفيد الأسر المعيشية ناقصاً المبيعات. ونفس السلع والخدمات التي يشتريها قطاع الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تَخدِم الأسر المعيشية تُحوَّل بعد ذلك إلى قطاع الأسر المعيشية في جدول الاستخدام (العمود ٩، الصف ٤).

ألف٢٧– وبالنظر إلى وجود التحويلات الاجتماعية العينية فإنه يتم الحصول على الدخول المتاحة المعُدَّلة كبنود موازِنة. وهذه الدخول هي الدخول الفعلية المتاحة للقطاعات المؤسسية. ويجب أن تُقارَن تلك الدخول بالاستهلاك النهائي الفعلي (في الصف ٤٤) لاشتقاق إجمالي الادخار (الصف ٤٥).

حسابات استخدامات الدخل المتاح

ألف٢٨– إجمالي الدخل المتاح في هذه الحسابات يُنقل من حسابات توزيع الدخل الثانوي وليس من حسابات إعادة توزيع الدخل العيني.

ألف٢٩– وكما سبق أن ذُكِر في الفقرة ٢٤ فإنه يمكن أيضاً الحصول على نفس إجمالي الادخار بطرح الاستهلاك النهائي الفعلي (الصف ٤٤) من الدخل المتاح المُعدَّل (الصف ٣٧). والاستهلاك النهائي الفعلي يتم الحصول عليه بطرح التحويلات الاجتماعية العينية (الصف ٣٤) من انفاقات الاستهلاك النهائي (الصف ٣٩).

ألف٣٠- والتعديل المتعلّق بالتغير في صافي حقوق الملكية للأسر المعيشية بالنسبة لصناديق المعاشات التقاعدية يُسجَّل على أنه قد نُقل من صناديق المعاشات التقاعدية في قطاع الشركات المالية إلى قطاع الأسر المعيشية. وهنا قد تُجرى التحويلات من قطاعات أخرى إذا كانت تشمل صناديق للمعاشات التقاعدية. وينبغي أن لا يؤثر هذا التعديل على إجمالي الادخار لمجموع الاقتصاد.

ألف٣١- والرصيد الخارجي الجاري، وهو البند الموازِن في قطاع بقية العالم (٤٣، ٦ الاستخدامات)، يماثل من الناحية المفاهيمية إجمالي الادخار للقطاعات المحلية الأخرى وذلك على الرغم من أنه مُبيَّن في صف منفصل. ويُحسَب البند الموازِن على أنه الرصيد الخارجي للسلع والخدمات (١٧، ٦ الموارد) + جميع الموارد الأخرى لبقية العالم - جميع الاستخدامات الأخرى لبقية العالم ، وهو - ١٣ + (٥ + ١) - (٣ + ٣ + ١٠) = ٢٣-.

حسابات رأس المال

ألف٣٢- لإجراء عملية مراجعة كليَّة يجب أن تُستنفَذ تحويلات رأس المال المستحقة القبض بتحويلات رأس المال المستحقة الدفع (انظر الصفين ٥١ و ٥٢، العمود ٧).

ألف٣٣- ويجب أن يكون صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (-) لمجموع الاقتصاد ولبقية العالم متساويين بالقِيم المطلقة ولكن تكون علامة كلٍ منهما عكس علامة الآخر.

الحسابات المالية

ألف٣٤- البنود الموازِنة في هذه الحسابات معروضة في أعلى الحسابات بدلاً من أن تكون معروضة في أسفلها. والبنود الموجودة في الصف ٥٤ تساوي صافي الحيازة للأصول المالية الموجود في الصف ٥٥ ناقصاً صافي الأصول المالية المتَكبَّدة الموجود في الصف ٥٦. وصافي الحيازة هو مجموع صافي الأصول المُبيَّن أدناه. وبالمثل فإن صافي القِيم المتَكبَّدة هو مجموع صافي الخصوم المبيَّن أدناه.

ألف٣٥- وبالنسبة لمراجعة الأخطاء فإنه يجب ليس فقط أن يكون صافي الإقراض/صافي الاقتراض المشتَق في الحسابات المالية لكل قطاع مؤسسي مساوياً للصافي المُناظر المشتَق من حسابات رأس المال، بل يجب أيضاً أن يكون صافي الحيازة مساوياً لصافي القيم المتَكبَّدة للمجاميع ولكل بند من بنود التعاملات الفردية.

الميزانيات العمومية

ألف٣٦- في الميزانيات العمومية تكون الميزانيات العمومية الختامية مساوية للميزانيات العمومية الافتتاحية مضافاً إليها التغييرات من حسابات رأس المال والحسابات المالية والتغيرات الناتجة عن تغيرات أخرى في الحجم وإعادة التقييم. والتغيرات الأخرى في الحجم ترجع إلى اختفاء، أو ظهور، أصول/خصوم لا ترجع إلى الإنتاج، مثل الاكتشاف والكوارث الطبيعية والمصادرة وإعادة التصنيف، وغير ذلك. وبالنظر إلى أن إعادة تقييم الأصول والخصوم ترجع إلى مكاسب/خسائر حقيقية في الحيازة و/أو تأثيرات المستوى العام للسعر فإن تلك التأثيرات تسمى المكاسب/الخسائر المحايدة في الحيازة.

ألف٣٧- والتغييرات في الميزانيات العمومية من حسابات رأس المال والحسابات المالية مبيَّنة هنا لأغراض تعليمية؛ ويمكن الحصول عليها في إطار التجميع الفعلي مباشرةً من حسابات رأس المال والحسابات المالية.

ألف٣٨- ويتم الحصول على صافي قيمة الأصول كبند موازن بين مجموع الأصول ومجموع الخصوم في ميزانية عمومية. والتغير في صافي قيمة الأصول يمكن حسابه على أساس أنه يساوي الفرق بين صافي قيمة الأصول للميزانية العمومية الختامية وصافي قيمة الأصول للميزانية العمومية الافتتاحية. ومن الممكن أيضاً أن يُحسَب التغير في صافي قيمة الأصول على أساس أنه يساوي مجموع إجمالي الادخار ناقصاً استهلاك رأس المال الثابت زائداً صافي تحويلات رأس المال والتغيرات الأخرى في الحجم وإعادة التقييم (انظر الصفوف ٨٠ إلى ٨٣).

ألف٣٩- والميزانيات العمومية المبيَّنة في المثال ليست مفصلة بدرجة كبيرة، وخاصةً بالنسبة للأصول/الخصوم المالية. وفي التجميع الفعلي ينبغي أن تكون درجة التفصيل للأصول/الخصوم المالية معادلة على الأقل لدرجة التفصيل للأصول/الخصوم المالية المبيَّنة في الحسابات المالية (الصفوف ٥٦ إلى ٦٦). غير أنه على مستوى التجميع في مثالنا ليس من السهل معرفة السبب في عدم تساوي مجموع الأصول المالية ومجموع الخصوم المالية في الميزانيات العمومية (في عمود مراجعة المجاميع). وفي الواقع، ومع وجود مزيد من التفاصيل، يجب أن يكون المجموع لكل أصل مالي مساوياً لمجموع خصومه إلا بالنسبة للذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة. والتعاملات في ما هو موجود من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة في الحسابات المالية يجب أن يكون لها ما يناظرها. غير أنه عند إيجاد، أو سحب، الذهب النقدي أو حقوق السحب الخاصة فإنها تسجَّل، خلافاً للتعاملات في الذهب النقدي الموجود، في تغييرات أخرى في حسابات الحجم، وهو ما يجعل مجموع الأصول المالية مختلفاً عن مجموع الخصوم المالية. والفرق هو قيمة الذهب النقدي أو حقوق السحب الخاصة التي لا توجد لها خصوم مناظرة.

ألف٤٠- والإضافات إلى الأصول غير المالية غير المنتَجة، مثل تحسين، أو استصلاح، الأراضي تُعامَل كجزء من مخرَجات الإنتاج وإجمالي تكوين رأس المال. وفي الميزانيات العمومية يُعاد تصنيف تلك الإضافات بعد ذلك ضمن الأصول غير المنتَجة. وإعادة التصنيف هذه، التي تُشكِّل جزءًا من تغيرات أخرى في الحجم، لم تُقدَّم في مثالنا.

٣ - استراتيجيات موازنة إطار المحاسبة القومية المتكامل

ألف٤١- لتسهيل موازنة كل تعامل (أي أن يكون مجموع الاستخدامات مساوياً لمجموع الموارد في العمود ٧)، من المهم التعامل مع معلومات تفصيلية. وعلى سبيل المثال فإن دخل حقوق الملكية (السطر ٢٥) يمكن تحليله إلى الفائدة من المصارف، والفائدة على سندات الحكومة، والفائدة على القروض الأجنبية، وأنواع الفائدة الأخرى؛ وعائدات الأسهم، والمسحوبات من دخل أشباه الشركات، والدخل العائد من مكاسب الاستثمار الأجنبي المباشر المعاد استثمارها؛ ودخل حقوق الملكية الذي يحصل عليه حائزو شهادات التأمين؛ والإيجارات على الأصول من الأراضي والأصول الجوفية؛ ورسوم حقوق الملكية على الأصول غير المنتَجة غير الملموسة، مثل الكيانات الخاضعة لحقوق براءات الاختراع وعقود الإيجار والعقود القابلة للتحويل. وبالمثل فإنه من الممكن تحليل التحويلات الجارية إلى صافي أقساط التأمين خلاف التأمين على الحياة، وصافي أقساط التأمين على الحياة، والتحويلات الجارية داخل الحكومة العامة، وتحويلات المهاجرين، والتحويلات الجارية للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تَخدِم الأسر المعيشية (إذا لم يكن معروفاً الكثير عن التحويلات الجارية للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تَخدِم الأسر المعيشية فإنه يمكن على الأقل تقدير مخرَجاتها ناقصاً المبيعات بحيث تكون مساوية للتحويلات الجارية التي تتلقاها تلك المؤسسات عندما لا تكون هناك مصادر أخرى للدخل). وينبغي على من يقومون بتجميع البيانات أن يرجعوا إلى نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وإلى نوع البيانات المتوفرة في البلد وأن يحلِّلوا التعاملات في إطار التجميع على النحو الملائم.

ألف٤٢- وبجانب موازنة كل تعامل من المهم أيضاً في عملية الموازنة أن توازَن بالكامل التجميعات لمجموع الاقتصاد. وعلى سبيل المثال:

(أ) إجمال الدخل المتاح = الناتج المحلي الإجمالي + صافي دخل عوامل الإنتاج مع بقية العالم + صافي التحويلات الجارية مع بقية العالم = ٢١٦ + (٣ + ٣ – ٥) + (١٠ – ١) = ٢٢٦. وهذا يعني أنه يمكن الحصول على القيمة ٢٢٦ من الناتج المحلي الإجمالي وحسابات بقية العالم وذلك لأن التعاملات بين القطاعات المقيمة يلغي كل منها الآخر. وبالمثل فإنه من الممكن الحصول على إجمالي الادخار وصافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (–) من الاستهلاك النهائي وإجمالي تكوين رأس المال وصافي تحويلات رأس المال. وإجراء تعديلات بسبب تغير صافي قيمة حقوق الملكية للأُسر المعيشية بالنسبة لصناديق المعاشات التقاعدية (السطر ٤٠) لن يؤثر على إجمالي الادخار للاقتصاد. وهذه الاستراتيجية تعني أيضاً أنه في حالة وجود حسابات موثوقة لبقية العالم وللإنتاج يمكن الحصول على تقديرات موثوقة لإجمالي الدخل المتاح وإجمالي الادخار وصافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (–) للاقتصاد بكامله كي تُستَخدم كمجاميع ضبط؛

(ب) في حسابات الإنتاج قد تكون تقديرات المخرَجات ومجموع الاستهلاك الوسيط وتعويضات المستَخدَمين أكثر موثوقية بالنسبة للقطاعات المالية وغير المالية للشركات ولقطاع الحكومة. وعدد المؤسسات في تلك القطاعات يقل كثيراً عن عددِها في قطاع الأسر المعيشية (أي المؤسسات غير المساهمة). وعلى هذا فإنه ينبغي أن يركَّز مزيد من الجهود على تلك القطاعات لتحسين جمع البيانات؛

(ج) عند وجود تباينات في صافي الإقراض، بافتراض أن حساب بقية العالم يتصف بالموثوقية، من المرجَّح أن تكون التقديرات الرئيسية للاقتصاد منطوية على مشكلات. ويتعيَّن أن تُبحث العلاقة التالية:

الناتج المحلي الإجمالي = الاستهلاك النهائي لقطاع الأسر المعيشية وقطاع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تَخدِم الأسر المعيشية + الاستهلاك النهائي لقطاعات الحكومة العامة + إجمالي تكوين رأس المال للقطاع غير المالي + إجمالي تكوين رأس المال للقطاع المالي + إجمال تكوين رأس المال لقطاعات الحكومة العامة + إجمالي تكوين رأس المال لقطاع الأسر المعيشية وقطاع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية + الصادرات – الواردات.

وبصفة عامة فإن البيانات المُتعلقة بقطاع الأسر المعيشية وقطاع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (سواءً كانت تتعلق بالاستهلاك النهائي أو بإجمالي تكوين رأس المال) هي أضعف البيانات. ويجب أن يُعاد بحث تلك البيانات بعناية.

٤ – تقسيم الاقتصاد إلى قطاعات

ألف٤٣– يوصي نظام الحسابات القومية بتحليل الاقتصاد إلى خمسة قطاعات مقيمة على الأقل: قطاع الشركات غير المالية، وقطاع الشركات المالية، والحكومة العامة، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تَخدِم الأسر المعيشية، وقطاع الأسر المعيشية. غير أنه لأغراض تحليلية قد يكون من المهم أن تحلَّل هذه القطاعات إلى قطاعات فرعية أكثر تفصيلاً. مثلاً:

(أ) يمكن تحليل قطاع الشركات غير المالية إلى قطاع نفطي وقطاع غير نفطي إذا كان الاقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على الدخل والضرائب التي تعود من تصدير النفط؛

(ب) يمكن تحليل القطاع المالي إلى:

'١' البنك المركزي؛

'٢' شركات إيداع النقد (المصارف التجارية)؛

'٣' شركات إيداع الأموال الأخرى (مصارف أوصياء المدخرات، مصارف المدخرات، جمعيات تقديم القروض، اتحادات التسليف، بنوك الرهونات، جمعيات البناء، مصارف مدخرات مكاتب البريد، وغير ذلك)؛

'٤' الجهات الأخرى التي تعمل في مجال الوساطة المالية، باستثناء شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية (تمويل شركات الاستثمار والشركات التي تعمل في مجالات التأجير التمويلي والشراء بالإيجار ومنح ائتمانات للمستهلكين)؛

'٥' الجهات المالية المساعدة (سماسرة السندات والتأمين والقروض، شركات التعويم، الشركات التي تعمل في مجال ترتيب صكوك التغطية)؛

'٦' شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية؛

(ج) يمكن تقسيم الحكومة إلى:

'١' الحكومة المركزية؛

'٢' حكومة الولاية؛

'٣' الحكومة المحلية؛

'٤' صناديق الضمان الاجتماعي؛

(د) بالإضافة إلى هذا، يمكن أن يُقَسَّم أيضاً كل قطاع مؤسَّسي إلى قطاعات فرعية عامة وخاصة من أجل دراسة الكفاءة الاقتصادية لتلك القطاعات الفرعية؛

(هـ) في كشوفاتنا المبرمجة مسبقاً المتعلقة بتجميع نظام الحسابات القومية اتُّبع التصنيف المؤسَّسي التالي:

'١' القطاعات غير المالية: القطاع العام والقطاع الخاص؛

'٢' القطاعات المالية: البنك المركزي، مصارف الإيداع (التي تشمل شركة الإيداع النقدي المُشار إليها في نظام الحسابات القومية وشركات الإيداع الأخرى)، والجهات غير المصرفية (تشمل جهات الوساطة المالية الأخرى باستثناء صناديق التأمينات وصناديق المعاشات التقاعدية، والجهات المالية المساعدة)، والتأمين الفردي على الحياة، والتأمين الفردي خلاف التأمين على الحياة، وصناديق التأمين الاجتماعي، وصناديق المعاشات التقاعدية الفردية. والتأمين الفردي يتكون فقط من التأمين الذي يشتريه الأفراد. والتأمينات والمعاشات التقاعدية التي تُشترى بشرط التوظف (يشترك أرباب الأعمال في دفعها) مصنَّفة ضمن التأمينات الاجتماعية. وفي حالة ما إذا تعذَّر التمييز بين التأمين الفردي والتأمين الجماعي يمكن تصنيفهما معاً. وصناديق الضمان الاجتماعي التي تقوم الحكومة بتشغيلها وإدارتها مصنَّفة في القطاعات الحكومية؛

'٣' قطاعات الحكومة العامة: المركزية والمحلية؛

'٤' قطاع الأُسر المعيشية؛

'٥' قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأُسر المعيشية.

باء – كشوفات تجميع نظام الحسابات القومية: إطار للتجميع

مقدمة عامة

ألف٤٤– الكشوفات موجودة على موقع شبكة ''الإنترنت'' *http://unstats.un.org/unsd/sna1993/handbooks.asp* في كتيب الحسابات القومية: مقدمة عملية. ويُنصَح القُرَّاء بالاطلاع على التفسيرات المتعلقة بمثال مُبَسَّط يرد في المرفق ١ لاكتساب فهم أفضل لكشوفات التجميع غير أن تجميع نظام الحسابات القومية لا يشمل جداول العرض والاستخدام: يُفتَرَض أن تلك الجداول مُجَمَّعة في مكانٍ آخر وأن النتائج قد نُقِلَت إلى تجميع نظام الحسابات القومية.

ألف٤٥– وتجميع نظام الحسابات القومية هو إطار للتجميع في نظام ''إكسيل'' (Excel) الذي وضعته الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة. وهذا النظام يشمل ١٥ ملفاً منفصلاً:

- ملف واحد للإطار المركزي، CENTRAL.XLS، وهو ملف يجمع معلومات من ملفات القطاعات المؤسَّسية الفردية ويوازن مجموع الاستخدامات ومجموع الموارد لكل تعامُل، ثم يحدِّد التباين الإحصائي (في العمود الأول). التباين = مجموع الموارد – مجموع الاستخدامات.
- ملفان للقطاع غير المالي، NFprivate.xls و NFpublic.xls أحدهما للشركات الخاصة والآخر للشركات العامة.
- سبعة ملفات للقطاع المالي: Central Bank.xls للبنك المركزي؛ و Depository Bank.xls لمصارف الإيداع وشركات الإيداع النقدي الأخرى؛ و NonBank.xls لجهات الوساطة المالية الأخرى باستثناء شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية، وجهات المساعدة المالية مثل سماسرة السندات والتأمين والقروض ومنظِّمي صكوك التغطية؛ و Life Insurance.xls لشركات التأمين التي تُصدر شهادات للتأمين الخاص على الحياة؛ و Non Life Insurance.xls لشركات التأمين خلاف التأمين على الحياة التي تُصدر شهادات تأمين خاصة خلاف التأمين على الحياة لتغطية المَخاطر والحوادث والمرض والحرائق والوفيات؛ و Private Pension.xls لصناديق المعاشات التقاعدية؛ و Social Insurance.xls لجميع أنواع التأمينات التي تكون إجبارية سواءً بموجب القانون أو وفقاً لشروط التوظيف أو التي يُشَجِّعها تدخل أرباب العمل، مثل الضمان الاجتماعي، والتأمين على الحياة والتأمين خلاف التأمين على الحياة الذي يشترك أرباب العمل في سداده (انظر الفقرات ٤–٨٣ إلى ٤–١٠٣ والمرفق الرابع لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ للاطلاع على التعاريف).
- ملفان لقطاع الحكومة، هما ملف General Government, Central.xls للحكومة المركزية وملف General Government, Local.xls للحكومة المحلية (انظر الفقرات ٤–١٠٤ إلى ٤–١٣١ من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ للاطلاع على التعاريف والتقسيم إلى قطاعات).
- ملف واحد لقطاع الأُسر المعيشية: household.xls.
- ملف واحد للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأُسر المعيشية: NPISH.xls.
- ملف واحد لبقية العالم row.xls.
- ويوجد أيضاً ملف آخر، MAIN.XLS، وهو مجرد ملف مريح يمكن المستخدمين من الانتقال من الملف CENTRAL إلى الملف المؤسسي وبالعكس.

ألف٤٦– والملفات جميعها مخزَّنة في الموقع SNA.zip. ولوضع الملفات يجب إنشاء حافظة باسم SNA COMPILATION (أو أي اسم آخر) أولاً على قرص صلد، ثم يُنسَخ الملف SNA.zip ويُدمَج معه. والضغط على المفتاح الخاص بأي ملف سيفتحه تلقائياً.

ألف٤٧– وفي الإطار المركزي تُحسَب تلقائياً المجاميع للقطاعات غير المالية والقطاعات المالية، وقطاعات الحكومة، والأُسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأُسر المعيشية، ومجموع الاقتصاد.

ألف٤٨– ومن الممكن توسيع نطاق النظام كي يشمل مزيداً من القطاعات بإدخال عمودين آخرين لكل قطاع إضافي في الملف CENTRAL.XLS؛ وكمثال، يمكن تقسيم بنوك الإيداع إلى قطاع فرعي خاص وقطاع فرعي عام. ونفس الصيغ الخاصة ببنوك الإيداع يمكن نسخها في الأعمدة الجديدة. غير أنه من المهم تغيير اسم الملف في الصيغ في القطاعات والقطاعات السابقة، كما يجب تعديل المجاميع الفرعية المالية في الإطار المركزي كي يُؤخَذ في الاعتبار القطاع الإضافي. وداخل النظام، من الناحية الهيكلية، يُعتبر أن القطاع المالي والقطاع غير المالي والقطاع الحكومي وقطاع الأُسر هي قطاعات المعيشية وقطاع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأُسر المعيشية هي قطاعات متماثلة داخل نفس نوع القطاعات ولكنها غير متماثلة بالنسبة لأنواع القطاعات المختلفة.

ألف٤٩– ومن الممكن توسيع نطاق النظام كي يشمل مزيداً من التعاملات (صفوف)، غير أنه من الصعب تحقيق ذلك لأنه في الملف CENTRAL.xls الذي يجمع معلومات من ملف القطاع المؤسَّسي الفردي يُعَرَّف كل عنصر بيانات في ملف القطاع المؤسَّسي بموقع ثابت للصف والعمود للعنصر. ولإدخال أي تنقيح يجب تغيير كل عنصر في الملف CENTRAL.XLS.

إدخال البيانات في تجميع نظام الحسابات القومية

ألف٥٠– من الممكن أن يعمل عنصر تجميع فردي بشكل مستقل مع ملف قطاع. وبعد استكمال البيانات يُنسَخ الملف في حافظة SNA COMPILATION.

ألف٥١– وبعد استكمال ملفات القطاع ونسخها في النظام سوف يحصل ملف الإطار المركزي (CENTRAL) على البيانات من ملفات القطاعات ويقوم، تلقائياً، بتجميع معلومات عن مجموع الاقتصاد وعن التباينات الإحصائية، وهي معلومات مُبَيَّنة في الأعمدة الموجودة على الجانب الأيسر للإطار المركزي. ووجود قيمة خلاف الصفر في سطر معناه أن مجموع الاستخدامات ومجموع الموارد للتعامل في السطر غير متساويين. والفرق مُبيَّن في السطر ٢٤١ عندما يكون صافي الإقراض للاقتصاد غير مساوٍ بالقيمة المطلقة، ولكن له علامة عكسية، لصافي الإقتراض من بقية العالم المحسوبٍ من أجل حساب رأس المال. والسطر ٢٤٧ يُبيِّن التباينات الإحصائية بين الاقتصاد بكامله وبقية العالم بالنسبة للحسابات المالية. وحسابات

رأس المال والحسابات المالية تُجَمَّع بشكل مستقل، غير أنه يجب أن يكون صافي الإقراض/الاقتراض المُجَمَّع من أيهما مساوياً لصافي الإقراض/الاقتراض المُجَمَّع من الآخر. وفي حالة عدم التساوي ستكون قِيَم التباينات الإحصائية قيماً خلاف الصفر في السطر ٤٨٣؛ وبالمثل فإن التباينات الإحصائية في التغييرات في صافي قيمة الأصول في الحسابَين مُبيَّنة في السطر ٤٨٤.

ألف٥٢- وينبغي ألا تُدرَج البيانات إلا في الأسطر والخانات المُحَدَّدة باللون الأسود. وينبغي ألا تُدرج البيانات في الأسطر أو الخانات المُحَدَّدة باللون الأخضر لأنها تتضمن معادلات. ولتفادي محو معادلات على سبيل الخطأ ينبغي الاحتفاظ بنسخة من جميع الملفات الأصلية.

ألف٥٣- وفي ملف الإطار المركزي تُعتَبر بيانات الملف CENTRAL.XLS المتعلقة بالضرائب والدعم على المنتجات البيانات الوحيدة التي يحتاج الأمر إلى إدراجها. والبيانات الأخرى جميعها تُؤخذ تلقائياً من ملفات القطاعات المنفردة.

ألف٥٤- ولموازنة النظام ينبغي أن تُحسب التغيُّرات في البيانات في ملفات القطاعات الفردية. ومن الضروري أيضاً في أعمال الموازنة استخراج صحائف مطبوعة للإطار المركزي.

ألف٥٥- وحسابات توزيع الدخل الأوَّلي، على العكس من نظام الحسابات القومية، ليست مُقَسَّمة إلى حساب دخل المشاريع (الحسابات الموجودة في الجزء الأعلى) وحساب توزيع الدخل الأوَّلي الآخر (الحسابات الموجودة في الجزء الأسفل) لأن حساب دخل المشاريع يمكن حسابه بسهولة من توزيع حسابات الدخل الأوَّلي، وإدراجه يتطلب تقسيم حساب الدخل الأوَّلي إلى حسابَين فرعَيين لا يمكن أن تُحسَب بالنسبة لهما التباينات الإحصائية.

ألف٥٦- وفي حسابات استخدام الدخل المتاح المُعَدَّل لملف حسابات قطاع الأُسر المعيشية يُحسب تلقائياً الاستهلاك الفردي الفعلي كمجموع للإنفاق الاستهلاكي الفردي والتحويلات الاجتماعية العينية. والتحويلات الاجتماعية العينية تشمل المخرَجات الحكومية الفردية بعد طرح المبيعات، ومخرجات المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأُسر المعيشية بعد طرح المبيعات، والمنافع الاجتماعية العينية التي تُقَدَّم من الحكومة ومن المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأُسر المعيشية.

ألف٥٧- وفي الميزانيات العمومية، ينبغي أن تُدرج البيانات في حسابات التغيُّرات الأخرى في الحجم، وإعادة التقييم ومكاسب الحيازة المتعادلة وفي الميزانيات العمومية الافتتاحية. وتُحسَب تلقائياً البيانات في حسابات مكاسب الحيازة الفعلية، والتغيُّرات في الميزانيات العمومية، والميزانيات العمومية الختامية.

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York
02-76419–October 2005–380
ISBN 92-1-661004-2

United Nations publication
Sales No. A.04.XVII.4
ST/ESA/STAT/SER.F/85